AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

متضامنون بولنديون يتحدثون "للهدف" عن معنى التضامن مع فلسطين وجدواه

# الانتِخَابَات الصِّهيُونِيَّة :
# إعَادَة شَحَذ المَشروع القَومِيّ المتطرف

# تَرسِيم الحُدُود البَحرِيَّة :
# أيِّهِمَا المنتصر ؟

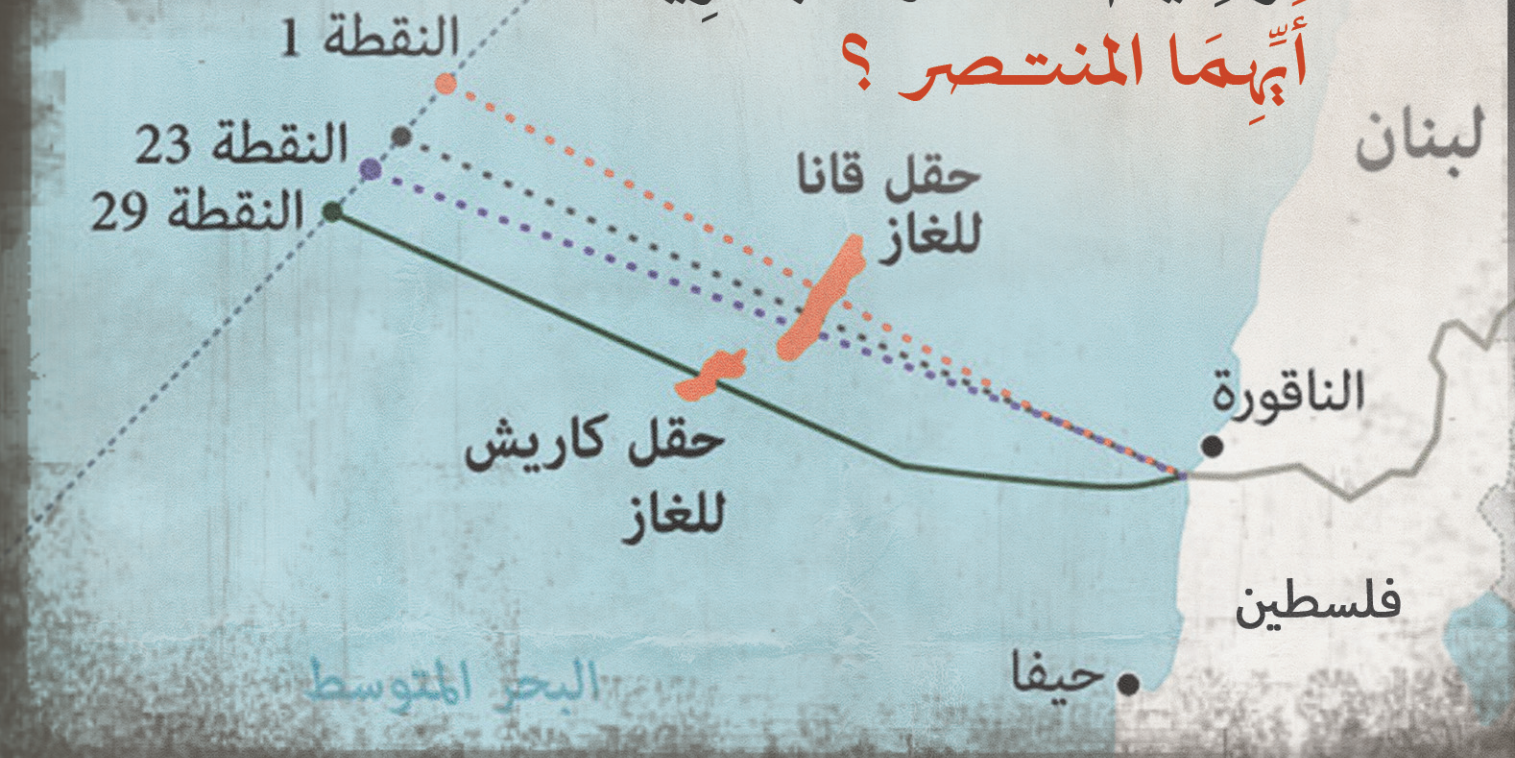


الهدف - فلسطين - العدد 44 (1518) - كانون أول / ديسمبر 2022

AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

International Day
of Solidarity With
the Palestinian people

# اليـوم العَالَمِيّ للتضّـامن
# مَع الشَّعْب الفِلِسْطِينِيُّ

## International Day of Solidarity
## With the **Palestinian people**

# الافتتاحية

## شعبُنا هو مَنْ يكتبُ تاريخَه

## كل الحقيقة للجماهير

مع هزيمة/نكبة 1948 وما ترتّب عليها من نتائج؛ حاول رعاةُ المشروع الصّهيونيّ من الدّول الغربيّة الاستعماريّة والتابعين من الرجعيّة العربيّة تعميمَ زعمهم، وكأنّ ما حصل هو الحقيقة الكاملة أو نهاية التاريخ، ولكن التّاريخ يتحدّى الأضاليل؛ فمن جهة كان هذا نصف الحقيقة، أمّا نصفها الآخر فهو عدم تسليم الشّعب الفلسطينيّ بهذه الحقيقة/الهزيمة، كما أنّ ما حصل لم يكن نهاية التاريخ؛ ليس نهاية تاريخ الفلسطينيّين على الأقلّ، حيث فُتح بابٌ جديدٌ من المقاومة والمجابهة والممانعة التي أبداها الشّعب الفلسطينيّ وعمقه الشعبيّ العربيّ ضدّ إنشاء الكيان الصهيونيّ. فلقد راهن كثيرون على حصول «ثنائيّة» هُويّة وتعايش بين المُستجَد/المُستعمر والأصيل/المُستعمَر، بما يعني الاندماج والمزاوجة، الذي كان يعني في الحقيقة الاحتواء أو الابتلاع على طريق الإلغاء، لكن ما جرى تاريخيًّا وبحسب الوقائع المحقّقة، عكس ذلك تمامًا، حيث بقي الأصيل/المُستعمَر؛ متحفّزًا لحفظ وجوده بخزين هائل من القدرة على الانبعاث والتجدّد؛ يُشكّل قوّة دفع أساسيّة للمقاومة والمجابهة والممانعة الطبيعيّة التي تغذّيها باستمرار العناصر الماديّة والمعنويّة المُسبّبة للصراع التاريخيّ والشامل مع العدوّ الصهيوني، ولم يكن مشروع التسوية أو الاستسلام بكلمة أدق - مهما تم تمويهه بمسميات تجميلية - الذي شقت مساره بكل مقدماته ونتائجه الكارثية؛ النظم الرسمية العربية وشقت له مسارًا فلسطينيًا خاصًا؛ سوى محاولة لقطع السياق الطبيعي لمقاومة وممانعة الشعب الفلسطيني والأمة العربية التي جسدتها قوى وأحزاب حركة التحرر العربية والثورة الفلسطينية بانطلاقتها المعاصرة والانتفاضات والهبات الشعبية التي خاضها شعبنا الفلسطيني؛ دفاعًا عن تاريخه وحقوقه ووجوده، في وجه المشروع التصفوي المعادي؛ تجسدت في حالة المقاومة والاشتباك المستمر على كامل الجغرافيا/الأرض الفلسطينية؛ بتناغم وتكامل مع التجمعات الفلسطينية في مواقع اللجوء، وتعميق حضور فلسطين وسط شعوبها العربية، وكأننا بجماهير شعبنا وأمتنا تقول: أن كل مسار الاستسلام الرسمي العربي والفلسطيني منه؛ لأهداف ومخططات المشروع المعادي، وما جُسدَ من مخاطر حقيقية، لن يكون أكثر من مرحلة عابرة مؤقتة؛ الثابت فيها أن المقاومة كانت في اللحظات الحاسمة هي المعادل الموضوعي لوجود الاحتلال وإفرازاته وأهدافه التصفوية، وهي من يعيد فلسطين إلى جغرافيتها وتاريخها؛ ماديًا ومعنويًا من جهة، ولبعدها وعمقها القومي العربي والأممي والإنساني من جهة أخرى.

إنّ الجديد الذي يفرض نفسه وبقوّة؛ يمكن أن نوجزه في السؤال التالي: هل يمكن أن نكتفي في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني وأهدافه التصفوية، بالتحليل والتشخيص وإشهار المظلومية والاستجداء والركون لما يسمى بالمجتمع الدولي وقراراته أو الاستسلام له، وصولا إلى القبول باستمرار وجود «إسرائيل» فوق جغرافيتنا وعلى حساب تاريخنا؟

يمكنُ القولُ ومن واقع مسيرتنا وسيرتنا المحقّقة: إنّ الفشل السياسيّ غالبًا كان شبه دائم الحضور في الحالة الفلسطينيّة؛ مقابل النجاح في مجال المقاومة والفعل الكفاحي إجمالا، وهذا في أحد مضامينه يعبّرُ عن تناقض تأسيسيٍّ بين قدرة الشعب الفلسطيني العالية على المقاومة والمجابهة والممانعة، ودفع تضحيات وأثمان باهظة لقاء ذلك، وبين انقسام وتشرذم وفقدان الرؤية الواضحة والشاملة الموحّدة لدى حركته الوطنيّة، ومن ثمّ قدرتها على إدارة الصراع والاستثمار والإنجاز السياسي وتركيم عناصر التقدّم وتقليص الفجوة والمسافة بيننا وبين العدوّ؛ تمهيدًا لتحقيق انتصارات كبيرة أو فرضها على طريق هزيمة المشروع الصهيوني ودولة احتلاله والقوى الإمبريالية والرجعية العميلة التي تقف خلفه وتراكم قوته وتمده بسبل البقاء والاستمرارية، وهذا بدوره يفرض أن تُقرأ المعطيات الواقعية والظروف المستجدة؛ أي تصاعد مقاومة الشعب الفلسطيني والكفاحية العالية التي تبديها التشكيلات؛ ذات الطابع العسكري المختلفة، في سياق رسم/بدء ملامح مرحلة جديدة؛ قد تفتح لإعادة تطوير أو بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على قاعدة ترتكز لمشروع التحرر الوطني والتخلص من الاحتلال وذيوله؛ بما يتجاوز كل الحلول المرحلية والتجزيئية التي يحاول من خلالها العدو؛ إعادة إنتاج نفسه وامتلاك زمام المبادرة في استمرار تقدم مشروعه المعادي، وهنا ستتحدد وتتقرر الكثير من النتائج المهمة وفي مقدمتها؛ وضع أقدامنا في الموقع الصحيح من الصراع التاريخي، الذي لن يُحسم إلا بهزيمة المشروع الصهيوني الإمبريالي وتفكيك كيانه المُصطنع■

# في هذا العدد

الافتتاحية: شعبنا هو من يكتب تاريخه.....3

## شؤون فلسطينية..

حوار مع متضامنين بولنديين: أجراه نضال حمد ..... 6

أبو علي حسن: تنامي ظاهرة المقاومة في الضفة الغربية .....10

تيسير محيسن: في الإرادة السياسية.....12

سعادة مصطفى ارشيد: شروط التحرر الوطني والاجتماعي.....14

إسحق أبو الوليد: المرجعية الوطنية واستراتيجية التحرير.....16

خاص الهدف: نحو عمل فلسطيني جديد.....17

إلهام الحكيم: المرأة الفلسطينية بين فكي كماشة.....18

## (الملف) لبنان: ترسيم الحدود البحرية- أيهما المنتصر؟

خالد حدادة: اتفاق الترسيم جولة ربحها الأمريكي. .....20

سركيس أبو زيد: الترسيم اللبناني-الإسرائيلي وتداعياته.....22

ليلى غانم: لماذا يتهم مؤيدو إسرائيل حزب الله بالتطبيع؟..... 24

جمال واكيم: سر اهتمام الأمريكي بترسيم الحدود البحرية .....26

عيران ليرمان: الجدل داخل إسرائيل حول ترسيم الحدود (ترجمة خاصة ).....27

## شؤون عربية..

أدهم شقير: عوامل تهدد الأمن الغذائي العربي.....29

علي حسن شعثان: وماذا بعد الأحداث على الساحة العربية؟.....30

خاص الهدف: أمين إسكندر عن 70 عاما من الثورة والعطاء.....31

عليان عليان: قرارات قمة الجزائر في الشق الفلسطيني..... .....32

محمد أبو شريفة: حكومة السوداني والمشهد العراقي.....34

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري



يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .



**عناوين بوابة الهدف**

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
**082836472**
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps



تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

الأغلفة
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

الهدف - فلسطين العدد 44 (1518) تشرين أول / ديسمبر 2022

## شؤون العدو..

(الملف) الانتخابات الصهيونية: إعادة شحذ المشروع القومي المتطرف

أحمد مصطفى جابر: الكاهاني بن غفير.....36

خاص الهدف: علاقات مضطربة.....38

وسام الرفيدي: حول نتائج الانتخابات الصهيونية.....40

رضي الموسوي: أولويات الكيان عربيا بعد انتخابات الكنيست.....42

حيدر العيلة: الحكومة الصهونية القادمة وأثرها.....44

طلال عوكل: (في الهدف) دعوة لقراءات أعمق للمخطط الصهيوني.46

أكرم عطا الله: الانتخابات السادسة مزيدا من التعرية.....47

## شؤون دولية..

عابد الزريعي: حصاد العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.....48

سامح اسماعيل: حقبة ما بعد واشنطن.....50

محمد صوان: أزمة الطاقة.....52

خاص الهدف: أصدقاء فلسطين: نحو التضامن المفيد.....54

## الهدف الثقافي..

الافتتاحية: المهدي بن بركة وراهنيته الثورية التقدمية ..... 55

عبد الرحمن بسيسو: قراءة شعر «فعلها صغيرهم هذا عنان»... ... 56

محمود قرني: عن القومية والديمقراطية والثقافة.....58

راوية زاهر: عن رواية الطريق الوعر لمحمد حسين.....60

وليد عبد الرحيم: فلسطين بين الهوية والمكان.....62

عبد النور الهنداوي: معالق تتسول الحرية.....64

خالد فارس: حوار سقراط مع يوثيفرو.....68

مريانا أمين: وجوهنا من الجنوب إليك دائما.....70

## كلـــــمة

ونحنُ نعكفُ على إنجاز هذا العدد للصدور، تلقّينا نبأ رحيل المناضل القوميّ والمفكّر السياسيّ المصريّ أمين إسكندر، وكيل مؤسسيّ حزب الكرامة القوميّ الناصريّ، وأحد أعمدة العمل والنضال الوطنيّ والقوميّ في مصر وعلى مستوى الوطن العربيّ، وبهذا المصاب الجلل نتقدّم من عائلة الفقيد وعموم أبناء شعبنا العربيّ وحركتنا الوطنيّة والقوميّة بخالص العزاء والمواساة وحقّ الوفاء له.

مع صدور هذا العدد الجديد من الهدف، تكونُ الحكومةُ الصهيونيّةُ الجديدةُ قيدَ التشكيل، عبرَ تحالف يمينيّ فاشيٍّ جديدٍ في الشكل، وإن لم يَكن في مضمونه سوى تكرار واستمرار لواقع حال الحكومات الصهيونيّة، الراسخة في عدائها لشعبنا الفلسطينيّ، والمتغوّلة دائمًا في دمه «بزينتها» اليمينيّة أو اليساريّة أو الوسطيّة.

ولمتابعة تفاصيل هذا الائتلاف الجديد، وتقصّي اتّجاهات سياساته وطبيعة أحزابه خصّصنا أحد ملفي هذا العدد لرصد اتجاهات التشكيل وطبيعة القوى الصهيونيّة وآثار الائتلاف الجديد على الوضع الداخلي في الكيان علاقاته الخارجية.

في الملف العربي، تابعنا تفاصيل وسياق ترسيم الحدود البحريّة اللبنانيّ - الصهيونيّ بوساطة أمريكيّة، ورصدنا غياب التوافق اللبنانيّ حول هذا الاتفاق، بين اعتباره خطوة تنازلية، ذات أفق تطبيعي وبين اعتباره انتصارًا لبنانيًا، سيترك آثارًا إيجابية على الوضع اللبناني الداخلي.. وحول هذا الاتفاق والآراء اللبنانية المختلفة كرسنا الملف الثاني لهذا العدد.

في هذا العدد كالعادة، موضوعات فلسطينية وعربية ودولية متنوعة، وملف ثقافي غني، وقد جاءت المقالات بمساهمات من كتّاب عرب وفلسطينيين، أثروا الملفات وقضايا النقاش المطروحة ■

# متضامنون بولنديون يتحدثون للهدف عن معنى التضامن مع فلسطين وجدواه

حاورهم: نضال حمد - مدير موقع الصفصاف/ بولندا

حوار

**في هذه المقابلة الجماعية؛ تحاور «الهدف» سبعة من المتضامنين البولنديين، الذين جرى تكريمهم مؤخرًا من قبل اتحاد الجاليات والمؤسسات الفلسطينية في أوروبا، لمواقفهم ونشاطاتهم المتضامنة مع قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة والمشروعة وفي مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.. واستمرارًا لهذا التكريم وتقديرًا واحترامًا ووفاءً لجهودهم المستمرة في دعم الشعب الفلسطيني ونضاله، وتعريف الشعب الفلسطيني بأصدقائه الذين يقفون معه في خط المواجهة الأول ضد الحركة الصهيونية وقاعدتها إسرائيل؛ تقدمهم الهدف من خلال هذه المقابلة.**

*** حاولت الحركة الصهيونية باستمرار حصر القضية الفلسطينية وتضييق المعرفة بها، في مقابل الدعاية بأحقية «المشروع الصهيوني وقاعدتها إسرائيل» بالحق في أرض فلسطين: فكيف تثنى لك المعرفة والتعمق بقضية فلسطين وصولًا لتبني قضية شعبها بالحرية وتقرير المصير؟**

**الفنانة دومينيكا روجانسكا**

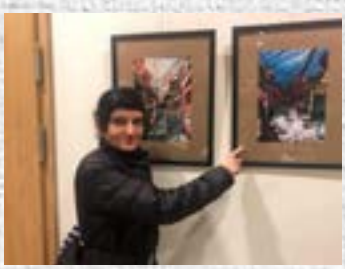

منذ زمن بعيد بدأت في الاهتمام بالشرق الأوسط، كان كل شيء مثيرًا للاهتمام بالنسبة لي... المناظر الطبيعية والهندسة المعمارية والناس، الاختلافات الثقافية والأحداث الجارية هناك. لقد أصبحت مهتمة بطبيعة الحال بكل شيء عن فلسطين. كنت أبحث عن المزيد والمزيد من المعلومات في الصحافة، وفي مختلف وسائل الإعلام حول الوضع الصعب والمأساوي للفلسطينيين.

**لقد أصبحت مهتمة بطبيعة الحال بكل شيء عن فلسطين**

لقد لاحظت أنه في معظم الحالات لا تنشر وسائل الإعلام البولندية الحقيقة الكاملة عن القضية الفلسطينية، فهي من جانب واحد للغاية وغالبًا ما تكون مؤيدة «لإسرائيل».

تعلمت الكثير عن فلسطين والتاريخ والمخيمات الفلسطينية والوضع الحالي من أصدقائي الفلسطينيين، وخاصة من الكاتب والناشط نضال حمد الذي تمكنا معه من تنظيم لقاءات ومعارض ومحاضرات حول القضية الفلسطينية باللغة البولندية.

منذ عدة سنوات كنت أحاول لفت الانتباه إلى القضية الفلسطينية من خلال الرسوم التوضيحية عن الفلسطينيين ومخيماتهم ونضالهم وحياتهم في المخيمات. أقوم منذ سنوات برسم سلسلة من الرسوم التوضيحية حول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث أود نشرها في كتاب خاص.

أنا أيضًا مدير مشارك لمجموعة فلسطين باللغة البولندية، على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، حيث ننشر معلومات ونقدم الأخبار والصور والفيديوهات ونكتب عن فلسطين والاحتلال الإسرائيلي وعدوانه على الفلسطينيين.

**ايفا غوشيفسكا (دكتورة في علم الاجتماع بجامعة فروتسلاف)**

تعرفت على القضية الفلسطينية في التسعينيات من والدي الذي كان يملك فهمًا لما يحدث في الشرق الأوسط بشكل مختلف عن بولندا الرأسمالية، وفي سياق إنشاء دولة «إسرائيل». ثم تعرفت عليها من الفلسطينيين الذين شاركوا في مظاهرات

**القضية الفلسطينية ليست مجرد نضال فلسطيني، هذا هو الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية الحربية**

مناهضة للحرب وضد الحرب في العراق، والتي شاركت في تنظيمها.

أشكال التضامن مع فلسطين هي كل المظاهرات والفعاليات الثقافية والمناقشات التي يتم خلالها نشر المعرفة حول فلسطين والنضال الفلسطيني والقمع ونفاق ما يسمى بـ «العالم الحر».

القضية الفلسطينية ليست مجرد نضال فلسطيني، هذا هو الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية الحربية؛ علاوة على ذلك، لا يمكن للمرء أن يقف مكتوف الأيدي، بينما يتعرض الأبرياء للقتل والقمع.

أنا أتعاون مع أشخاص من دول أوروبية مختلفة، من بين دول أخرى، من أجل فلسطين ومع بعض الفلسطينيين، حيث أقمنا معًا في مدينة فروتسلاف البولندية خلال السنوات الماضية العديد من النشاطات والفعاليات والتظاهرات والندوات عن فلسطين، كما أقمنا مع الفنانة البولندية دومينيكا روجانسكا المناصرة لفلسطين معارض للوحاتها عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكذلك مع الكاتب الفلسطيني المقيم في النرويج والناشط أيضًا في بولندا نضال حمد، معارض لصور التقطها في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقام أيضًا بتوقيع كتبه بالبولندية وبالمشاركة في أكثر من ندوة حوارية حول فلسطين، وأقمنا معرضًا لصور عن النكبة والقدس والانتفاضة أصدرتها الحملة العالمية للعودة الى فلسطين.

**أغنيشكا غروشكا (الناشطة افي مجال حقوق الإنسان):**

أنا ناشطة في مجال الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان منذ سنوات عديدة، من هنا الاهتمام الطبيعي بفلسطين والقضية الفلسطينية. لقد قابلت العديد من الفلسطينيين الرائعين وبفضلهم أشعر بوجهة نظرهم، مما يسمح لي بفهم فقدان الحرية والأمن. لقد جعلوني أدرك فداحة الظلم الذي عانوا منه. أعرف كيف يشعرون في المنفى وكم يفتقدون بلدهم، كما أنني أساعد اللاجئين على طرق الهجرة الأوروبية، قدمت يد العون والدعم، ليس فقط المأكل والملبس وإنما الفهم الحقيقي لأنني أعرف وضع الفلسطينيين.

**التعرف على تجارب الفلسطينيين أسلوب تضامن ومناصرة مع شعب فلسطين**

أضافت «أغنيشكا» أنا منخرطة في حملات التوعية والتضامن حول القضية الفلسطينية، وأتابع التقارير الإعلامية، وأقوم بتحرير العديد من النصوص الداعية للتضامن مع فلسطين،

كما قمت وشاركت في تنظيم مظاهرات تضامنية مع فلسطين، ومنها بشكل مشترك مع النشطاء، في مدينة كاتوفيتسه، وبفضل سوافومير هوريدوك، استضفنا أشخاصًا من فلسطين في ندوات ومعارض صور ولوحات باللغة البولندية، مثل الفنانة البولندية دومينيكا روجانسكا، والكاتب الفلسطيني نضال حمد، الذي قام أيضًا بتوقيع كتبه باللغة البولندية في المعارض والندوات. خلال المعارض تلك تم تقديم اللوحات عن المخيمات الفلسطينية في لبنان وهي من أعمال الفنانة روجانسكا، وكذلك صور فوتغرافية من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كما أنني أقوم بالتحدث إلى الناس وأشرح لهم التعقيدات السياسية وأوضاع الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة بلادهم وفي أي ظروف اجتماعية ومعيشية يعيشون فيها، على سبيل المثال الفلسطينيون في لبنان.

قبل كل شيء، أنا أعمل على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية (أوكرانيا وروسيا وروسيا البيضاء)، حيث أقدم المساعدة الإنسانية المباشرة للأشخاص المعرضين بشكل خاص للعنف، بمن فيهم الفلسطينيون؛ المعرضون للعنف من دوائر الحدود والشرطة والجيش. أنا أحمي من الصد والتعذيب.

برأيي أن تبادل المعلومات عن فلسطين وكتابة نصوص عنها والتعرف على تجارب الفلسطينيين أسلوب تضامن ومناصرة مع شعب فلسطين.. كما أن أهم شيء في أوروبا هو تعريف الجمهور البولندي بالقضية الفلسطينية وضحد وتفنيد أكاذيب الدعاية الإسرائيلية والأمريكية.

**الدكتورة بياتا كشبكوفسكا عبدالله (أستاذة اللغة العربيّة في جامعة شلونسك سوسنوفيتس):**

فلسطين لم تثر اهتمامي حتى عام 1993... من المسلم به أنني عشت 20 عامًا في جمهوريّة بولندا الشعبيّة الاشتراكيّة، وهي دولةٌ كان قيل فيها الكثير عن كفاح الشعب الفلسطيني.. في حين أن أبي الذي كان عاملاً في أحد المناجم وكان مهتمًا بشدة بالسياسة، خاصة في الشرق الأوسط وقد قيّم كان احترامًا وتقديرًا كبيرًا لكل من جمال عبد الناصر وياسر عرفات، ويعتبرهما زعيمان عربيان كبيران في التاريخ الحديث، حتى حقيقة أنني درست اللغة العربية

**الجلادون ليس لهم حق أخلاقي في تغطية أنفسهم بذكرى الضحايا الأبرياء**

وتزوجت من فلسطيني لم تثير اهتمامي بفلسطين كثيرًا. كنا دائما نشتري الصحف في أيام السبت، ونقرأها ونناقشها، ومنذ ذلك الوقت عندما أجرينا أنا وزوجي مناقشات ساخنة حول القضية الفلسطينية بدأت أهتم بفلسطين. ورغم أنني كنت أعرف تاريخ فلسطين بشكل عام، إلا أن قلبي كان إلى جانب الناس الذين عاشوا قبل عشرات السنين في مدينتي وبلدي. على بعد كيلومترات قليلة من منزلي توجد بلدة بودزين، التي كانت 70٪ يهودية قبل الحرب.

بدأ الكشف عن تاريخ السكان اليهود في بولندا الذين تم نسيانهم عمدًا لسنوات بعد نهاية جمهورية بولندا الشعبية. وعلى الرغم من معرفتي بكيفية إنشاء دولة «إسرائيل» إلا أنني اعتقدت أن هناك خياراً بين شر أكبر وآخر أقل شرًا، وأن المعاناة الكبيرة في بعض الأحيان تبرر الظلم والعنف وأن هذه الدولة على الرغم من إنشائها بالقوة، فهي ملك لضحايا الهولوكوست. مع ذلك ولعدم رغبتي في أن أكون خاسرة في النقاش مع زوجي، بدأت في قراءة المزيد والمزيد عن فلسطين وبدأ تأثير القراءة يُغير ببطء من وجهة نظري. أدركت أنه لا يوجد شيء يبرر العنف، ولا شيء يمكن أن يعوض عن معاناة يهود أوروبا، وأنه لا يمكن محو معاناة للآخرين، وأنه لا يوجد شيء يمكن أن يبرر المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون، وأنه لا يوجد أحد باستثناء الضحايا أنفسهم له الحق في التحدث وتقديم المشورة للضحايا كيف يجب أن يشعروا ويتفاعلوا مع العنف... وأن الجلادين ليس لهم حق أخلاقي في تغطية أنفسهم بذكرى الضحايا الأبرياء، عندما يقمعون ويقتلون باسم الأشخاص الذين تتدنس ذاكرتهم والذين لا علاقة لهم بهذا العنف، وأن أوروبا، حيث تم قتل اليهود وهم الجيران والمواطنين المشتركين. ليس لأوروبا الحق أن تبرأ ضميرها على حساب الناس الذي يقطنون على بعد عدة آلاف من الكيلومترات، وأن تلقي اللوم على أولئك الذين أصبحوا منفيين. إن القضية الفلسطينية جزء من قضية أوسع من الظلم بالنسبة لي - يقرر أصحاب السلطة لمن يُسمع صوته ويتعاطف معه. ومع ذلك، كإنسان، يمكنني أن أقرر أنني أريد الوقوف إلى جانب الضحايا، عامة الناس.

أحاول أن أتحدث عن فلسطين وأن أفتخر بما يحدث هناك. أعتقد أنه يكفي إعطاء الحقائق، الحقيقة نفسها كافية، على الرغم من أنني كنت أعرف الكثير عن الحياة اليومية في فلسطين، إلا أن الإقامة هناك كانت تجربة مروعة بالنسبة لي - سافرت على الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون، وسافرت بالحافلات مع الذين كانوا يقودون سياراتهم، ومررت عبر نقاط التفتيش، وعانيت من مشاكل كبيرة على الحدود، وكل هذا كشف لي، على الأقل بشكل جزئي، الرعب والوحشية للنظام اللاإنساني الذي يسحق يوميًا حياة سكان فلسطين. كنت أسافر وحدي وجواز سفري لا يعني شيئًا، لكنني لم أكن فلسطينية، شخصًا مضطهدًا في منزلي، أي شخص يعيش بسلام، ولا تصوب إليه فوهات البنادق، ويمكن اعتقاله أو قتله في أي لحظة مسبب وجوده ذاته هناك... من المهم جدًا لكي تفهم القضية الفلسطينية أن تكون كشاهد يعني أن تشهد كشاهد عن الحياة على أرض فلسطين.

**في ضوء اتضاح صورة الوضع القائم في فلسطين لجهة شعب محتل بغزة صهيونية استعمارية اقتلاعية، فكيف يمكن إعلاء أشكال ووسائل التضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة؟**

**أغنيشكا غروشكا (المتضامنة الحقوقية):**

برأيي الأهم هو النقاشات العامة وتنظيم وحضور المسيرات والمظاهرات والتعليق والشرح عن القضية الفلسطينية في وسائل التواصل الاجتماعي، والضغط على الرأي العام من أجل الحرية للفلسطينيين ومن أجل انسحاب قوات الاحتلال من فلسطين. نشر الأخبار عن الاستيلاء على أراضي وبيوت الفلسطينيين وعمليات إخلاء غير شرعية، وكيف يقوم المستوطنون بتدمير المنازل والمحاصيل الزراعية. ايضاح ونشر معاملة إسرائيل للفلسطينيين بما في ذلك قتل وسجن النساء والأطفال والرجال.

من ناحية أخرى، لا يمكنني فعل أي شيء على نطاق واسع؛ لأنني لست سياسية، ولن أصبح سياسية أبدًا. يمكنني فقط الدعم وفق قدراتي.. كما أنني أدرك أن العالم أصم وأعمى والسياسة وحشية. ومع ذلك أعتقد أنه معًا، حتى من خلال الإجراءات الصغيرة سوف نغير واقع الشعب الفلسطيني.

**اندجي تيخونياك(رئيس جمعية متبرعي الدم في نادي كراكوفيا):**

التقيت في بولندا بعمر فارس، ثم جاء نضال عباس وزميله حمد من رام الله بناء على دعوة، كما التقيت في كراكوف البولندية بالكاتب والناشط الفلسطيني من النرويج نضال حمد. خلال فعاليات التضامن مع فلسطين؛ التقيت بالعديد من الفلسطينيين وأصدقاء وأنصار الفلسطينيين في بولندا. أتحدث علنًا وبصوت مسموع عما يحدث في فلسطين.

**أتحدث علنًا وبصوت مسموع عما يحدث في فلسطين.**

أهم شيء هو التعرف على أكبر عدد ممكن من الناس عن فلسطين. كذلك دعم سعي شعب فلسطين وراء الحرية من خلال المسيرات والأنشطة المنظمة في كراكوف. وبالمناسبة، فقد قمت بدعوة الكاتب نضال حمد عدة مرات لقراءة أعماله المطبوعة في كتب باللغة البولندية، وسننظم مع آخرين معرضًا مخصصًا للنضال من أجل الاستقلال وعن فلسطين، ورسوما ولوحات وصور عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

قمت بإجراء عمليات تبادل رياضية بين البولنديين والفلسطينيين وكنا وفدًا رياضيًا بولنديًا في فلسطين عام 2019. لعبنا مباراتين بين بولندا وفلسطين في رام الله في 13 ديسمبر و 15 ديسمبر في أريحا. أدعو الفلسطينيين إلى بولندا وللتعاون معنا وأريد تنظيم مباراة بولندا ضد فلسطين في كراكوف العام المقبل 2023. كما أنوه الى أن التعاون مع السفير الفلسطيني في وارسو يسير بشكل جيد للغاية كما هو الحال مع الفلسطينيين الآخرين في بولندا، ولدينا خطط مشتركة.

**الكاتب آدم ماغدون:**

تعلمت عن فلسطين وتعرفت على القضية الفلسطينية من خلال الكتب ووسائل الإعلام. أنا أؤيد الفلسطينيين لأنني من أنصار حق تقرير المصير للدول وللشعوب كما أنني أعارض الإرهاب

**أنا أؤيد الفلسطينيين لأنني من أنصار حق تقرير المصير للدول وللشعوب**

والاحتلال «الإسرائيلي» والاحتلال في أي دولة أخرى.

أنا شخصيًا أقوم بدعم فلسطين في بولندا عبر توزيع منشورات عن جرائم الاحتلال الصهيوني ونضال الشعب الفلسطيني في مواقع التواصل الاجتماعي وغير ذلك. كما أنني أتعاون مع المناضل والكاتب والصحفي الفلسطيني نضال حمد، حيث يتلقى معلومات مهمة من فلسطين يزودنا بها ونقوم معًا بترجمتها إلى اللغة البولندية وتعميمها وتوزيعها.

***كيف تعملون وتتضامنون في أوروبا على فضح جرائم الاحتلال الصهيوني كخطوة على طريق نهاية الاحتلال وحرية شعب فلسطين؟**

**الشاعر غجيغوش ياجي غنيادي:**

لقد اهتممت بتاريخ العالم منذ أن كنت طفلًا وعندما كنت في الثانية عشرة من عمري قرأت كتاب «الفلسطينيون ونضالهم» للكاتبة والصحفية البولندية «آنا بوكوفسكا».

أنا أؤيد الفلسطينيين لأنهم يقاتلون من أجل تحرير بلدهم من الاحتلال «الإسرائيلي» الصهيوني والعنصري. قاتل البولنديون بطريقة مماثلة خلال التقسيم في القرن التاسع عشر وأثناء الحرب العالمية الثانية.

**أنا أؤيد الفلسطينيين لأنهم يقاتلون من أجل تحرير بلدهم من الاحتلال «الإسرائيلي» الصهيوني والعنصري**

أعتقد أن من أشكال التضامن مع القضية الفلسطينية للناشطين في أوروبا: فضح الجرائم «الإسرائيلية» في وسائل التواصل الاجتماعي؛ تنظيم أمسيات ثقافية وتعليمية حول القضايا الفلسطينية؛ تنظيم مسيرات وتظاهرات لدعم القضية الفلسطينية ■

# تنامي ظاهرةِ المقاومةِ في الضفّةِ العربيّةِ
# أبعادٌ ومآلات

أبو علي حسن. عضو اللجنة المركزيّة للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين/ سورية

**على مدى الشهور السابقة، والضفّةُ الفلسطينيّةُ تشتعلُ كفاحًا ضدّ الاحتلال ومستوطنيه، حيث شهدت الضفّةُ تحوّلا بيّنًا في المواجهة، قد يشي بتحوّلات أعظم وأشدّ في وتيرة المقاومة واتّساعها، لتضعَ مستقبل الضفّة الغربيّة والقضيّة الفلسطينيّة أمام عنوان وبحث آخرَ يتجاوزُ منظور التسوية عبر أوسلو، الذي تثبت الأيام المتلاحقة أنه قد فشل بالمطلق، حيث تنوّعت أشكال المواجهة وتطوّرت بشكلٍ ملموس، فالحجارةُ تحوّلت إلى الطعن بالسكاكين، والطعن تحوّل إلى عمليات دهسٍ، والدهس والجرأة تحوّلتا إلى مواجهة بالسلاح، والسلاحُ أصبح حاضرًا وممكنًا في أيدي المقاومين، ومصادر الجيش الإسرائيلي تتحدث عن وجود أكثر من ثلاثمائة ألف قطعة سلاح في أيدي الفلسطينيين، والمصادر ذاتها تقول إنّ هناك أكثر من مائة ألف رصاصة قد سرقت من مخازن الجيش...!! وعدد القتلى الاسرائيليين يزيد عن معدله في الشهور الأخيرة، والأمن الإسرائيلي فقد مصداقيته ومنطقه، ولم يعد هناك مكان آمن داخل الكيان الصهيوني، وفي الوقت ذاته فقد ازداد عدد الشهداء الفلسطينيين، وتعددت المواجهات واقتحام البيوت، وسجل الشباب الفلسطيني جرأةً غيرَ عاديةٍ في المواجهة غير المتكافئة في السلاح، ولكن هناك تفوّق في الإرادة والإقدام، وهناك قوّة حاضنةٌ لهذه الإرادة والإقدام من الأم الفلسطينيّة التي تبارك وتمنح ابنها الموافقة على مواجهته للاحتلال، وتزغرد في استشهاده، وظاهرة الجنازات والتشييع الألفية للشهداء، شكلت وما تزال حوافز وحماس متجدد في مواجهة الاحتلال... هذا المشهد لصور وطبيعة الصراع القائم اليوم يشكل حالة ارتقاء نوعي في المواجهة، وقد يتحول هذا المشهد الصراعي إلى دخول الشعب الفلسطيني مرحلة انتفاضة جديدة بخصائصها الجديدة والمتشكلة من الواقع الراهن..**

## جدليــة الوعــي – المقاومــة

وفي ضوء ذلك يتبدّى السؤال ...كيف نفهم هذا التحول في المواجهة...؟ وما هي الأسباب والدوافع والعوامل التي أدّت إلى هذا التحول في المواجهة مع الاحتلال...؟ وما هو الجديد...حتى تأخذ المقاومة هذا الشكل الأرقى...؟

إن أي محاولة لتحليل وتفسير هذا التحول والتنامي في المواجهة بعيداً عن حالة الوعي الفلسطيني، هي مجازفة سطحية لا ترى في المشهد إلّا الصورة المباشرة والمبهرة دون التعمّق في مضمون ومحتوى التحول... فالمقاومة لا تنمو ولا ترتقي من فراغ، وإنما هي انعكاس لحالة الوعي الفلسطيني المتنامي أيضاً، فالمجتمع الفلسطيني ليس حالة ساكنة أو هو معزولاً عن مجريات الأمور من حوله، السياسية والعنفية والاقتصادية، حيث أكدت الأحداث وتؤكّد أن المجتمع الفلسطيني أكثر حيوية وأكثر استجابة للتطورات والتحولات السياسية والعدوانية من استجابة السلطة أو فصائلها، كونه الأكثر اكتواءً بنار الاحتلال، وأكثر عرضة للانتهاكات اللا إنسانية اليومية من ممارسات الاحتلال، وهو الأكثر استشعاراً وتلمساً للفشل السياسي التسووي الذي امتد مساره إلى أكثر من ربع قرن من المراهنات الخاسرة...

إن جدلية الوعي = المقاومة هي التفسير المنطقي والعلمي والموضوعي لحالة الارتقاء للفعل الوطني المقاوم، فلا مقاومة بلا وعي، ولا وعي بلا مقاومة بمفهومها الشامل، فالوعي الوطني بكل تجلياته، ليس إلا انعكاساً لجدلية الواقع بكل تناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، بما في ذلك واقع الاحتلال القائم والجاثم على الأرض والإنسان بكل مظاهره العدوانية والاستيطانية... وقد يبدو أن السؤال مشروعاً حين يكون على شاكلة «لماذا الآن هذا التنامي وليس قبل ذلك...؟».

بيد أن الإجابة تكون منطقية حين يكون التفسير بأنّ الفعل الوطني الثوري لا يحدث طفرة... ولا يصنع فجأة... وإنما هو مسار تراكمي يخضع لقانون التراكم كي يصل إلى التحول النوعي والأرقى في المواجهة، ولا يقف هذا التحول إلى نهائيات المواجهة، بل يفتح المجال في المستقبل القريب لتحولات أرقى وأكثر اتساعاً وعنفاً وشمولية على كل المستويات ارتباطاً بديناميات الصراع المفتوح مع الاحتلال.

فشل التسوية حافز للمقاومة

وإذا كان الوعي الفلسطيني يشكّل دافعاً قوياً لارتقاء ظاهرة المقاومة... فإن الوعي الفلسطيني ليس مجرداً عن الواقع السياسي، فالاعتقاد بأن التسوية قد وصلت إلى نهايات فشلها، وأن رواد التسوية قد وصلوا إلى نهائيات سياساتهم ومراهناتهم الفاشلة، وأن خياراتهم قد تعفنت أمام المجتمع الفلسطيني... كل ذلك قد ساهم في علمية بحث شاقة لخيارات ليست هي خيارات أوسلو، فكانت خيارات تشكيل كتائب جنين – وعرين الأسود... وغيرها في المدن والمخيمات.

قدسية الدم والشهادة: عمل مقاوم

إن الدم الفلسطيني وقدسيته في

المجتمع الفلسطيني، قد أدّى دوره في صناعة الوعي الفلسطيني، فالدم ليس دماً زائداً يسيل في روافد ومتاهات التسوية السياسية، إنما هو دماً مقدساً يعمّق المشاعر والأحاسيس والعواطف، ويخاطب روح الانتماء للوطن والقضية، ولعل تلك الآلاف من المشيعين في جنازات الشهداء، هي دلالة تقديس الاستشهاد في سبيل الوطن، وتقديس الدم الذي لم يتوقف رافده الأساسي باتجاه الوطن والحق...

## مقاومة الضفة ومقاومة غزة

من نافل القول أن المقاومة ضد الاحتلال، هي مواجهة معه بأشكال مختلفة، ولكن المقاومة تختلف من مكان إلى مكان، ومن شكل إلى شكل ولكل منها خصائصها وصورها وأدواتها المختلفة، الأمر الذي يفتح المجال لسؤال «ما هو المشترك وغير المشترك بين مقاومة الضفة، ومقاومة غزة...؟» فالمقاومة في غزة تصنعها السياسة المحسوبة وحسابات الفصائل الفلسطينية المتواجدة، وحصراً حسابات وقرارات حركة حماس، ارتباطاً بموقعها المتقدم في بناء القدرات العسكرية من جهة، ومن جهة أخرى بحكم أن حماس تملك سلطة سياسية وأمنية في غزة، مما يجعل المقاومة تأخذ شكل الحرب النظامية وتبادل القذائف والصواريخ وخلافه، مما يجعل هذا الشكل من المقاومة أكثر تهديداً وقتلاً، فعلى سبيل المثال فقد سقط في معركة 2014 أكثر من (2180شهيد ) لذلك المقاومة تخضع لاعتبارات عديدة وحسابات مختلفة، مما يعني أن المقاومة فصائلية أكثر منها شعبية، وبالمحصلة غزة تخضع لقواعد لعبة السياسة...

في حين أن المقاومة في الضفة الغربية اليوم تخضع لاعتبارات مختلفة، فمن جهة، فإن الاحتلال جاثم ومباشر في كل مكان ومدينة وقرية وشارع وحارة... مما يجعل الاحتكاك اليومي قائم على أكثر من سبب وصعيد، وفي غياب دور السلطة عن الدفاع عن المواطنين، أو مواجهة قطعان المستوطنين والجيش حين اقتحام المدن والقرى؛ تتحول المواجهة إلى مواجهة بين الشعب وبين الاحتلال، ولا تخضع لحسابات السلطة، الفصائل، بل هي تجاوز لسبات السلطة والفصائل، حيث أختمرت فكرة المواجهة والخروج عن المألوف والتحرر على سياسة السلطة وعلاقتها مع الاحتلال، في هذا السياق، تجذّرت فكرة المقاومة في المجتمع الفلسطيني في الضفة شعبياً وثقافياً واجتماعياً، وأصبح خيار المقاومة الشعبية والمسلحة، خياراً على مستوى المجتمع كله، وليس خياراً له اعتبارات الفصائل والسلطة...

وعليه، فإن المقاومة التي تشتعل اليوم ومنذ أكثر من عام في الضفة، هي تعبير وانعكاس لوعي مجتمعي آخذ في التنامي لجهة أن التسوية وأوسلو وصلا إلى الطريق المسدود، وأن الواقع لا يقبل الفراغ، وخيار المقاومة هو الخيار الأكثر استجابة لتطلعات الشعب بأكمله...

إن هذه المقاربة بين مقاومة ومقاومة، لا يخلص إلى ثقافتين أو حالتين من الوعي... وإنما إلى حالتين من الواقع والخصوصية التي تفرض كل منها شكلاً آخر من المقاومة، والمشترك بينهما هو الفعل المقاوم.

## معاني ومآلات

- إن هذا الارتقاء في فعل المقاومة هو سيرورة متجددة لدى الشعب الفلسطيني، ولكن هذه السيرورة تسير وفق حلقات لولبية فيها التراجع وفيها التقدم، ولكن المنحنى والخط العام هو الصعود والتقدم، وهذا هو حال المجتمع الفلسطيني وحال الأجيال المتعاقبة.

وعليه، فإن هذا الارتقاء وتجلياته، يحتاج إلى قراءة الوضع/ المحتوى الداخلي للمجتمع الفلسطيني «البينة الوطنية والثقافية - الذاكرة الوطنية - الهوية - الشهداء - قدسية الأرض - المقدسات - المعاناة...إلخ...»، هذا هو المحتوى السيسيولوجي والاجتماعي الذي يشكل مصدر المقاومة.

- هذه القراءة تقودنا إلى الاستخلاص أن فعل المقاومة لا يخضع لقرارات السلطة أو الفصائل، بقدر ما يخضع للتفاعل الداخلي للمجتمع الفلسطيني في كل أماكن وجوده. وعليه، فإن قدرة الكيان على مراقبة أو هزيمة سيسيولوجيا المقاومة، أمر في غاية الصعوبة والاستحالة، وهذا الاستخلاص لا يعني انكفاء دور الفصائل أو موتها، بقدر ما يشكّل دافعاً لها في تنظيم فعل المقاومة وهندسة الصراع باتجاه الارتقاء وتحويل العفوي إلى فعل منظم.

- إن مشهد الشباب المتحمس للشهادة والفعل المقاوم، والجرأة والإقدام في مواجهة الاحتلال، يعبّر عن أن المقاومة كفعل ورؤية، هي ملكية سيكولوجية واعية، يتوارثها الأجيال، وأن هذا الجيل المقاوم اليوم، وحده الذي سيكتشف آليات وأشكال المواجهة وفق طبيعة وخصائص المرحلة التي يعيشها، ولكن الثابت أن قانون الوراثة ينطبق على الأجيال الفلسطينية والمقاومة، جيل يورث جيل آخر، وانتقال تدرّجي نحو الإمساك بالهدف الأسمى والذود عنه...

- في ضوء هذا الوعي بسيسيولوجية المجتمع الفلسطيني وعوالمه الداخلية المقاومة، فإن ظاهرة المقاومة ستستمر في اندفاعاتها وارتقاءها بوتائر لولبية، دون أن تستطيع سلطة رام الله أن توقف مسارها، أو توقف اندفاعاتها مهما امتلكت من أجهزة أمنية، أو نسّقت مع الاحتلال، فالتداعي الأخير في فعل مقاومة الشباب المتأجج حماساً ووطنية، قد أثبت عجز السلطة وأجهزتها الأمنية عن وقف هذا التداعي، وقد حاولت السلطة وإعلامها أن تسوّق دوراً لأجهزتها في مقاومة الاحتلال في نابلس أو غيرها إبان الاقتحامات، لتلميع دورها وإبراز وطنيتها، بينما الحقيقة أن هذه الأجهزة ما زالت تلعب دوراً معيقاً لفعل المقاومة، ومعيقاً لارتقاء هذا الفعل إلى انتفاضة شاملة، وما زال التنسيق الأمني قائماً مع الاحتلال.

- إن أحد أهم الدلالات لظاهرة المقاومة، واشتدادها، هي أن نظرية الأمن الإسرائيلي قد عجزت وستعجز عن أداء دورها في منع المقاومة، فلا المدن داخل الكيان في منأى عن الاستهداف من قبل الشباب الفلسطيني المفعم بالإيمان بقضيته، ولا المستوطنات وسياجها قادرة عن الدفاع عن نفسها، ولا الجنود أو المستوطنين يستطيعون حماية أنفسهم، الأمر الذي يشي بأن «الأزمة الأمنية اسرائيلية» تتسع وتتفاقم على مستوى مؤسساتي ومستوى الأفراد، كـ جزء من الأزمة الوجودية للكيان التي تتوضح كل يوم بديناميات داخلية إسرائيلية، وبديناميات المقاومة، ولعل نتائج الانتخابات الأخيرة التي أتاحت للفاشية القديمة - الجديدة أن تحقق نجاحات على مستوى الإمساك بدفة المواجهة مع الشعب الفلسطيني، هي أحد تجليات الأزمة الوجودية، فصعود الفاشية ليس إلا عنوانا مركزيا لتفكك الكيان وصعود أزماته، والمقاومة الفلسطينية واستمرارها يعزز هذا التفكك والتأزّم■

# في الإرادةِ السياسيّة:
# إمّا الهروبُ من المَوتِ أو مواجهته!

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

**بُعيدَ انتخابه 2001، صرّح أرئيل شارون «جئت أستكملُ المرحلةَ الثانيةَ من المشروع الصّهيوني». وقتها لم يكن واضحًا ماذا يقصدُ بالضبط. لاحقًا اتّضح للجميع بالممارسة أنّه يقصدُ ضمّ أجزاء واسعة من الضفّة الغربيّة «الانطواء»، الجزء الخاص بالضفّة من استراتيجيّة شاملة تشتمل على 3 ركائز «فك الارتباط، خلق وقائع على الأرض، الردع». مع تنيّاهو، بات «المخطط» يحمل اسمًا أكثرَ استفزازًا: الضمّ! وكلا الاسمين (الانطواء والضم)، يحمل المعنى ذاته (ابتلاع أجزاء واسعة من الضفة وإبقاء الفلسطينيين في جزر معزولة)، وكلاهما، أيضًا، يعكسُ مدى الأهميّة الاستراتيجيّة التي تمثلها الضفّة الغربيّة بالنسبة لدولة «إسرائيل» ومشروعها الاستيطاني.**

تتداخل وتتقاطع العوامل التي تجعل من الضفّة الغربيّة مكانًا استراتيجيًّا بالنسبة لدولة الاحتلال: توراتيّة، أمنيّة، سياسيّة، جغرافيّة وديموغرافيّة وطبوغرافيّة وبيئيّة؛ فعلى أرضها نشأت واندثرت دولتا اليهود الأولى والثانية. بعد النكبة، نشأ واقعٌ معقّدٌ من قرب وتماس بين المدن على جانبي الخطّ الأخضر، ومع الاستيطان المتوسّع يومًا بعدَ يوم منذ 1967، ازداد الواقعُ تعقيدًا من التداخل والتقاطع بين فلسطينيي الضفّة وقطعان المستوطنين اليهود فيها. تمثّل حدود الضفّة نسبةً كبيرةً من الحدود الشرقيّة لإسرائيل، التي تفتح على الشرق العربي والإسلامي ومن ثَمَّ تكتسبُ أهميّةً عسكريّةً واستراتيجيّةً كبيرة. ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو تسيطر إسرائيل بالكامل على ما يسمى بالمنطقة (C) التي تمثّل نحو 61% من مساحة الضّفّة، وبدونها لا يمكنُ أن تكون دولةً فلسطينيّةً قابلةً للحياة، إسرائيل تجهضُ أي فرصة للتنمية والتطوير فيها، تسهل قيامَ المستوطنات هناك وتستغل الموارد وخصوصًا المياه. وممّا زاد من الأهميّة الاستراتيجيّة للضفّة وقوع القدس فيها، بما لها من أهميّة دينيّة، وباستمرار تفاقم أمرها حيثُ باتت محورًا مركزيًّا للصراع، مضفيةً عليه طابعًا تناحريًّا يصعب حلّه أو قبول الحلول الوسط بخصوصه.

اللافت، أنه وبرغم هذه الأهمية، وبرغم خضوعها بالكامل إلى احتلال غاشم منذ أكثر من نصف قرن، لم تتمكن دولة الاحتلال من ضمها رسميا، حتى وإن بدا أن الاستيطان والمصادرة والتهويد قد أتت عليها ولم يبق لنا سوى معازل أشبه بالغيتوات. فما السبب؟ في تقديري يكمن السبب الأول في عدم رغبة إسرائيل بضم الأرض مع سكانها خشية اختلال الميزان الديموغرافي داخلها لصالح الوجود الفلسطيني. طبقًا لأقوال ليفي أشكول بعد حرب حزيران 67: نطمع في المهر، وليس العروس! السبب الثاني الخوف من رد فعل العالم، أو قل رفض العالم الاعتراف بشرعية الضم، وأخيرا رد فعل الفلسطينيين واحتمالية أن يكون رد فعل عنيف أو انتفاضة شاملة.

لكنها، دولة الاحتلال، لم تألُ جهدا، في جميع الأزمان في مواصلة سياستها وممارساتها التي جعلت من حياة الفلسطينيين أشبه بالجحيم؛ سواء في زمن اليسار الصهيوني أو حكم اليمين أو في زمن تقاسما فيه الحكم والنفوذ. ولعل أبرز وأخطر استراتيجياتها تمثلت في محاولات الاستدراج الدائم لردود أفعال من طرفنا تكون أقرب أو أسهل للتعامل معها والتغلب عليها، بما في ذلك شيطنتها ووسمها بالإرهاب، ردود تفتقر للحاضنة السياسية أو القاعدة الشعبية الواسعة، تختزل الاحتقان الجماعي والغضب الوطني في أعمال فردية، غالبا، تقطع الطريق على إمكانية إعادة إنتاج ذاتها اجتماعيا وجماعيا، ضمن منطق التصعيد والتقدم الحلزوني، وليس التكرار النمطي والخطي، ما يجعل منها، مع الوقت والنزيف والأثمان، مصدرا للتعب والإحباط والعزوف.

ويا للمفارقة، يحدث كل ذلك، بينما تنجو دولة «إسرائيل» من فعلها الموسوم، طبقا لمؤسسات حقوق الإنسان، وللشواهد الميدانية، بأنه يرقى إلى مستوى «جرائم ضد الإنسانية»، العنصرية والاضطهاد (الحرمان من الحقوق الأساسية بناء على العرق أو العنصر). تنجو إسرائيل بجرائمها، بينما يوسم نضالنا بالإرهاب. يعود بعض الأسباب إلى فعلنا أو انعدامه: نحن منقسمون دون سبب، لا نجيد لغة الحوار مع العالم، نعلي من شأن لغة «العنف والانتقام»، لا نعير كبير اهتمام لفوارق القوة، ومع «أوسلو» وما رافقها من سوء تقدير وأداء، باتت معظم

هياكلنا جزءا من البنى الاستعمارية المستجدة.

وباللمفارقة أيضا، بعد أن اعتقدت دولة الاحتلال، أنها تمكنت من التقويض والتحييد، اكتشفت أن «عدوها الطبيعي» على هذه الأرض، لازال قادرا على المشاغلة والمواجهة وأنه لن يستكين أو يسلم؛ ونقصد بذلك، الوجود الفلسطيني المجرد (حوالي 7 مليون)، فتوجهت للتعامل معه مباشرة، كما لم تفعل من قبل (سياسة العصا والجزرة)، في اللد ونابلس وغزة، تبغي من وراء ذلك تحييدنا رمزا أو فعلا (أضعفت السلطة، حيدت المنظمة، أغرقت الفصائل في اللغو والعنجهية، ساعدت على تقسيم المقسم). تجمع «إسرائيل» اليوم بين أكثر من استراتيجية: إدارة النزاع، تقليص النزاع، وبالطبع في إطار السلام الاقتصادي؛ وكلها تهدف إلى كسب الوقت فقط!

بعد 2005 (نهاية الانتفاضة الثانية) تصرفت حكومات إسرائيل، وخصوصا في ظل حكم نتنياهو وصعود اليمين المضطرد، بناء على فرضية مفادها أن الفلسطينيين في الضفة الغربية قد وصلوا في هزيمتهم إلى نقطة اللاعودة. يبدو أن هذه الفرضية تغيرت وخصوصا عندما أعلنت إسرائيل عن حملتها «كاسر الأمواج» (31 أذار 2022). منذ 2015 وأمام تصاعد الفعل المقاوم، استخدم الاحتلال تكتيكات واستراتيجيات متنوعة لمحاولة وقف هذا الفعل أو منعه؛ القمع المباشر (الاغتيال والاعتقال)، إقامة بنى هندسية لجعل المكان كاشفا ومكشوفا، الإيحاء بالوجود الكلي للمخبر (الرقيب) سواء بمعناه الرسمي (تنسيق أمني) أو بمعناه الفردي (العمالة أو الخيانة)، بما يقوض القدرة على الفعل أو القدرة على كتمان السر أو الاستمرار في هذه النهج. باستخدام التكنولوجيا حولت إسرائيل الضفة إلى سياق رقابي شبه شامل ودون ضوابط.

البعض يعزي انبعاث الفعل المقاوم بأشكاله المختلفة، إلى احتدام سياسة الاحتلال وممارساته والضرر الذي لحق بقطاعات سكانية كبيرة، وأيضا في ظل تراجع دور السلطة واستشراء فسادها وانكشاف عجزها عن الإدارة الناجعة للمجتمع والحكم، واستمرار تنسيقها الأمني، وقمعها للحريات والحقوق، حتى يكاد أمرها أن ينتهي إلى دور «الوكيل الأمني الخالص». وجد الفلسطيني في الضفة نفسه وجها لوجه مع أبشع صور وممارسات احتلال عنصري احلالي يمارسها جيش مدجج وعصابات من مهاويس المستوطنين. في غضون ذلك، تُرك الشباب وحدهم يواجهون واقعا مأزوما، وقيادة فاشلة، لم تسعفهم فصائل العمل الوطني بتنمية الحس الثوري، وامتلاك الوعي النقدي، وتأمين مسارات الفعل الممكن والناضج. بتنا أمام فعالية فلسطينية مدرجة ضمن أوسلو، ورد فعل عشوائي واحتجاجي من قبل أجيال متعاقبة من الشباب يطرق جدران الخزان المرة تلو المرة وما من مجيب.

بينما يميل الفلسطينيون إلى استخدام الكفاح المسلح، ولا تروقهم كثيرا أشكال النضال غير العنيفة، إلا إنهم يدركون في قرارة أنفسهم، بحكم التجربة، أن فرصه محدودة أولا بسبب فارق القوة (التفوق العسكري والاستخباراتي)، ثانيا بسبب الجغرافيا (بيئة مكشوفة)، وثالثا غياب السند الخارجي الذي يقدم الدعم والمدد ويشكل غطاء للمقاومة بالفعل وليس بالشعار أو باستغلال إنجازاتها «المحدودة» عبر تعظيمها بالمبالغة ولصالح أجندات إقليمية. وكذلك، بتنا نعلم جميعا، وبحكم التجربة، أن دولة الاحتلال تستند في سلوكها نحونا إلى حقيقة أننا سوف نقاومها دوما، وأننا لن نسلم بوجودها مهما طال الزمن، وهذا ما يجعل سلوكنا متوقعا ومقروءا وقابلا للتعامل معه بسهولة. ومن عقائدهم أيضا عدم انتظار فعلنا حتى يصل عقر دارهم، وإنما العمل على الذهاب إلى المصدر في عمل استباقي (لم ينجحوا دوما، ولكنهم سرعان ما كانوا يصححون الفتق أو يردمون على الفجوات المكتشفة). كثيرون الذين يرون في المقاومة فعلا رمزيا أكثر منه فعلا حقيقيا قادرا على دحر الاحتلال أو حتى وقف اعتداءاته.

في ظل تمركز القوة السياسية في يد نخب لا تمتلك شرعية أو حضورا شعبيا (رجال أعمال ونخب تكنوقراط، ومحدثي ثروة وبقايا فدائيين) وبينما يتقاتل الخلفاء تشتد عمليات فك الارتباط عن السلطة من قلب قاعدتها الاجتماعية. يخرج من بين ظهرانينا شباب يحملون ارواحهم على أكفهم؛ لا تنقصهم البطولة ولا المهارة ولا الجرأة، لكننا في حاجة لقراءة أعمق وأكثر صراحة للظاهرة التي تشهدها الضفة الغربية في هذه الآونة.

الهبات الفلسطينية التي ولدت في العشر سنوات الأخيرة ليست إلا محاولات مختلفة لإصدار إنتاجات مختلفة من الفعل الذي يتطلب إرادة سياسية! هبات تراوحت بين وطنية المنطلقات وأسئلة التمثيل والاستمرارية وتتسم بمخالفة النمط والإيقاع والدلالة، لكنها ظلت دون قيادة ودون توجيه.

لم يعد من عدو طبيعي وحقيقي للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين (النافي للوجود والحقوق) سوى وجودنا المادي وحقوقنا الطبيعية. إسرائيل تتبنى سياسة الاجهاز والتبديد (التعامل مع جذور المقاومة وليس فقط جز العشب: الوجود المادي للفلسطينيين بالعصا والجزرة إلى أن تنتهي منه أو تقوضه أو تتمكن من تحييده وجعلنا جماعات أصلانية). بالمقابل وفي ضوء فشل التسوية التفاوضية والمقاومة التفاوضية وتحولنا إلى مجرد «مراحل» على طريق تحقيق النفي الوطني عبر بوابة «السلام الاقتصادي»، اكتشف جيل من الشباب أن «الإرادة هي العامل الحاسم في سياق استعماري» وعليه، فخياراتهم أمام مشروع استيطاني عنصري: إما الهروب من الموت وإما مواجهته. دولة الاحتلال المدججة لم تستطع أن تقضي على الظاهرة، وثمة احتمال بتوسعها وانتقالها إلى مناطق أخرى في عمليات تعاقب وتبادل أدوار وتكامل ساحات. يتراوح الرد الإسرائيلي بين عمليات استباقية (احباط مسبق)، وبين تطبيق منظومات عقابية جماعية لاحقة للفعل المقاوم، وما بينهما من تدابير وإجراءات تفرضها وتقوم بها في محاولة لنزع فعالية الفعل المقاوم (وتقليل أثاره).

ثم إن نتائج الانتخابات الخامسة في إسرائيل ونجاح اليمين المتطرف واحتمالات تشكيل حكومة، برئاسة نتنياهو، تخضع بالكامل لابتزاز المستوطنين واليمين المتشدد، تشي بأن المعركة الفاصلة في الضفة الغربية قد اقتربت أكثر من أي وقت مضى! ولعل من الحكمة إعادة النظر في أي استراتيجية نضالية فلسطينية تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات وخصوصا في ظل انشغال العالم بتداعيات أزمات وحروب أشد قسوة على مصير العالم وبالتالي على مصيرنا نحن أيضا■

# شروطُ التحرّرِ الوطنيّ والاجتماعيّ: العودةُ إلى جذرِ الصّراع

سعادة مصطفى ارشيد. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

**لا شكّ أنّ أيّةَ محاولة للبحث في مستلزمات التحرّر من الشروط الاجتماعيّة والسياسيّة؛ لا يمكنُ أن يستقيم، سواءً تعلق الأمرُ بتشخيص المسألة الفلسطينيّة أم غيرها، إلا عودة القراءة من بدايتها مقدّماتٍ تقودُ إلى نتائجَ مرتبطة بها، وغير منفصلة عنها.**

**انتهتْ الاكتشافاتُ الجغرافيّةُ للعوالم الجديدة، فيما ازدادتْ شهيّةُ المجتمعات الرأسماليّة جشعًا وطمعًا في المزيد من النّهب من ثروات الأمم الأخرى بالطرق الوحشيّة المعتادة، فكانتْ غزوةُ نابليون لمصر في أواخر القرن الثامن عشر، وهي الأولى لإعادة اكتشاف العالم القديم وسرقة ثرواته الطبيعيّة كما التاريخيّة والإثاريّة والثقافيّة وللتمركز الاستراتيجيّ المهمّ في صراع القوّة بين الدول الاستعماريّة.**

أدرك نابليون قبل غيره أهميّة الشرق كما أدرك أنّ أمن مصر مرتبطٌ بشرق المتوسّط؛ فكان لا بدّ له من احتلال عكا التي تمثّل مفتاح بلاد الشام في حينه، وعندما تهاوت قدراته أمام صمود المدينة؛ أعلن من هناك نداءه لليهود (الشعب العظيم) بأنّ الفرصة متاحة لهم للعودة إلى أرض آبائهم وأرض الوعد الإلهي، وكانت هذه هي البداية.

لكنّ غزوة نابليون من جانب آخر، وما أحدثته من دهشة لأهل مصر وفلسطين، قد دفعت تجاهَ الحداثة التي تبنّاها محمّد علي باشا وحلفاؤه، ومن أهمِّ ما قدّمته هذه الحداثة والانفتاح على الغرب؛ كان إنجاز مشروع قناة السويس الذي اختصر المسافة والزمن بين الشرق والغرب، وكان شق القناة سببًا إضافيًّا للحاجة لإنشاء كيان غريب عن المنطقة ومعاد لها لحمايةِ القناة من الشرق؛ لإنشاءً ذلك الكيان كان لا بدّ من أضعاف الدولة العثمانيّة وضرب المجتمع في بلاد الشام، وذلك ما أخذ شكله في الحروب الأهليّة 1840-1860 في لبنان، خاصة، وشرق المتوسط عامة، عندما تصادمت قوى الحداثة، بقيادة محمد علي باشا وابنه إبراهيم مع الدولة العثمانية السائرة نحو الانحلال، والتي أطلق عليها أثر تلك الأحداث اسم الرجل المريض، ثم مع القوى الاستعمارية الطامحة بوراثة الرجل المريض، والتي ادعت كل منها تبنيها لطائفة أو إثنية و تدافع عنها، وقد فازت في النهاية بمحاصرة محمد علي داخل مصر وفرضت عليه القيود، ثم فرضت على الدولة العثمانية؛ أن تمنح سلطات واسعه لقناصلها وهي سلطات تتجاوز سلطات موظفي الدولة العثمانية، وأصبح لها قنصلياتها وقناصلها في القدس ودمشق وحلب وبيروت، وعملت على تحويل المجموع القومي إلى فتات طائفي وإثني متناحر، ذلك كله تمهيدا، خاصة من الحكومة الإنجليزية لإقامة هذا الكيان المعادي في فلسطين.

وإذا كان تفتيت المجتمع على النحو المذكور؛ كان الخطوة الأولى، فإن الخطوة الثانية كانت في تجزئة الوطن كما فعلة في الاتفاقية الأنجلو-فرنسية (سايكس-بيكو)، والتي رسمت حدود الكيانات بأقلام الرصاص؛ إذ كانت تمحوها وتعدلها وفق مصالح الشريكين ومتغيرات السياسة، وعملوا على خلق نخب هجينة؛ مستفيدة من حالة التجزئة وعلى خلق هويات فرعية لتلك الأوطان المصطنعة، على حساب الهوية القومية الجامعة ولتكون نقيضا لها.

هذه المقدمة الطويلة ربما أراها ضرورية لفهم ما جرى لاحقا ولتحديد الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لإنجاز مهمات التحرر الوطني؛ فما جرى من تطورات قادت إلى تفتيت أيضا الحالة الفلسطينية والعربية وأضعفت المناعة القومية، مما أدى إلى انتصار سهل للمشروع المعادي عام 1948.

بدأت المرحلة الفلسطينية المعاصرة في منتصف الستينات، وذلك مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مصري؛ معبرا عن توجهات جمال عبد الناصر أثر حرب اليمن التي استنزفت جيش مصر واقتصادها؛ إذ أعلن في خطاب له أنه لا يملك خطة لتحرير فلسطين، وذلك كان المقدمة للإعلان عن تكليف أحمد الشقيري من القمة العربية بإجراء مشاورات لتشكيل جسم فلسطيني والذي أصبح منظمة التحرير الفلسطينية، والتي ستكون وظيفتها تحرير الأراضي التي احتلت عام 1948 وقامت عليها دولة الكيان الغاصب.

في عام 1967 هزمت الأنظمة العربية؛ تلك الهزيمة المشينة، وأدت إلى انحطاط المعنويات القومية إلى أدنى مستوياتها، ولكن الذي أنقذ شرف الأمة وأدى إلى استردادها الروح المعنوية؛ كان مجموعة من الشبان الذين أعلنوا رفضهم للهزيمة ونزلوا لأغوار الأردن وأخذوا بالقتال وبأكثر الأسلحة تواضعا وأقلها تكافؤا مع العدو المنتصر، وصولا إلى معركة الكرامة التي انتصرت بها الكف على المخرز، وكان من أهم النتائج الاجتماعية والسياسية لمعركة الكرامة؛ أن عقدا اجتماعيا قد عقد بين الثورة الشابة والشعب الفلسطيني؛ يفوض بها الشعب الفلسطيني الثورة قيادته، مقابل أن تقوم القيادة بتحرير فلسطين وإقامة دولة عصرية مثالية، من حيث الحريات والديمقراطية وسيادة العدل والمساواة.

لكن النظام العربي كان بالمرصاد لظاهرة المقاومة؛ فاختار من هم على قياسه لقيادة منظمة التحرير من فصائل المقاومة وكان هؤلاء لديهم الاستعداد للتساوق والتماهي مع النظام العربي، الذي أغدق المال والسلاح لهؤلاء، وكانت أخبار وشائعات تقول باستعداد هذه القيادة للوصول إلى

تسوية مع الاحتلال، فيما كانت قيادة المنظمة تتهم ما أصبح لاحقا جبهة الرفض بأنهم وراء الشائعات المغرضة وأنهم يسار مغامر.

أكد النظام الفلسطيني الرسمي (قيادة منظمة التحرير)؛ التصاقه بالنظام العربي اعتبارا من دورة المجلس الوطني الفلسطيني لعام 1974 وبرنامج النقاط العشر الذي أعلن مواربة عن الاستعداد للانخراط في مشاريع التسوية وجاءت الجائزة سريعا من قمة الرباط التي أعلنت أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ثم جائزة النظام الدولي بالسماح لرئيس المنظمة بإلقاء خطاب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة؛ حاملا بندقية وغصن زيتون؛ مناشدا العالم عدم إسقاط ذلك الغصن.

انشقت الساحة الداخلية الفلسطينية وللرد على مشروع النقاط العشر؛ تشكلت جبهة الرفض بقيادة الجبهة الشعبية، وأذكر أن قيادات قومية من لبنان أدارت حوارا مع الدكتور جورج حبش لمصالحته مع قيادة المنظمة، ولكي تعود الجبهة ومن والاها لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية، وكان جواب الحكيم: أن هؤلاء سلكوا طريقا يعرف تماما إلى أين سيصل، وقد احتاجت نبوءة الحكيم عقدين من الزمن لتتأكد مع توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

بعد قرابة عقود ثلاث على توقيع اتفاق أوسلو، نجد أنها مدة زمنية كافية لقراءة وظيفه هذا الاتفاق، وهي قراءة ضرورية لمن ما زال يريد التصدي للمشروع المعادي ولمن يبحث عن الشروط الاجتماعية والسياسية لإنجاز التحرر الوطني؛ فقد انعقدت الإرادة الدولية أثر حرب الخليج الثانية على عقد مؤتمر مدريد، واحتاج الأمريكي إلى وقت للحصول على موافقة حكومة اسحق شامير في حينه للقبول بوفد فلسطيني، وبعد الضغط الذي شاركت به مصر اضطرت حكومة شامير للموافقة على وفد من الضفة الغربية وقطاع غزة، دون القدس، على أن تقبل به منظمة التحرير دون إعلان وتغض حكومة الاحتلال النظر عن ذلك، وشريطة أن يكون جزءا من الوفد الأردني. في تلك الأيام برزت شخصية الوفد فلسطينيا وعربيا ودوليا وأثارت الأعجاب بالتزامها بالثوابت الفلسطينية، و كان الدكتور عبد الشافي بوقاره والناطقة باسم الوفد ببراعتها الإعلامية واللغوية وسرعة بديهتها، قد تفوقوا على سائر المشاركين في المؤتمر وما تلاه من مفاوضات، كل ذلك فيما كانت شخصية قيادة منظمة التحرير تتأكل في تونس، وكانت تعليماتها للوفد المشارك بالتشدد في نقاش خمسة مواضيع وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه، فيما كانت تذهب الرسائل إلى حكومة الاحتلال، بأن هنالك من هو مستعد لتأجيل بحث هذه المسائل الخمس؛ فكان أن فتحت قناة أوسلو السرية ووافق الإسرائيلي في خطوة بدت غير مفهومة في حينة على استقلال الوفد الفلسطيني عن الوفد الأردني، ولا داعي للحديث عن النتائج الكارثية لهذا الاتفاق؛ فقد أصبحت معروفه في معظمها بالنص والممارسة، الداعي لذلك ووظيفة الاتفاق كان المحافظة على البقاء السياسي للقيادة المتنفذة ولو على حساب المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وقد تكون تلك القيادة قد ظنت أنها تستطيع بعد ذلك بأساليب التشاطر (الهمبكة باللهجة المصرية)؛ قادرة على تحويل الاتفاق البائس والذي لا يزيد عن كونه حكم ذاتي محدود و ملتزم بالتنسيق الأمني المخابراتي وبالإلحاق الاقتصادي إلى دولة، وذلك وهم أكيد. ولكن ذلك الاتفاق مثل الحلقة الأخيرة لتلك القيادة التي نالت أثر إعلان برنامج النقاط العشر العضوية الكاملة في النظام العربي في قمة الرباط، والعضوية المشروطة في النظام الدولي أثر خطاب رئيس اللجنة التنفيذية في الأمم المتحدة، فإنها بتوقيع اتفاق أوسلو نالت حق الشراكة غير المتكافئة مع المشروع المعادي.

يجادل البعض أن الشرط اللازم أولا للشروع في بحث الشروط الباقية لعملية التحرر الوطني هو في الوحدة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني والخروج من حالة الانقسام الذي تجاوز الانقسام السياسي؛ ليصل إلى تخوم الجغرافية والمؤسسات العاملة في هذا الشطر أو ذاك، لكن تجدر الملاحظة؛ أن الخلاف قد أصبح يتجاوز الأيدولوجيا ووجهات النظر؛ فالفريق الذي أخذ بخيار أوسلو بالغ الإخلاص والالتزام بشروطه التي يعتبرها علنا وصراحة مقدسة، لا بل تفوق بقداستها أية ثوابت فلسطينية، وذلك كما ورد آنفا مقابل استلام السلطة والبقاء السياسي، وهو يرفض أي حوار وطني لا يبدأ بالتزام بشروط النظام الدولي (الرباعية) والتي هي أصلا وراء إنشاء الكيان وما زالت تحميه وترعاه، وما لقاءات الوحدة وآخرها لقاء الجزائر إلا حملات علاقات عامة.

يرى بعض آخر؛ أن المطلوب إعادة الحيوية والشباب لفصائل العمل الوطني، ولكن حالة العجز والهرم والترهل، قد ضربت جذورها عميقا في بنى وهيكليات الأحزاب والفصائل، وهي علة لا دواء لها؛ إذ لن تستطيع إلا السير وفق ذات الأسلوب الذي أوصلنا إلى هذه الحالة.

بعض ثالث يرى؛ أن بالمكان العمل على مشروع دولة فلسطينية ديمقراطية وعصرية يتساوى بها الجميع، وذلك بتكريس النضال على تطوير الوضع القائم، ولكن عقود من سيطرة النضال الشكلي والولاءات لغير القضية الأساسية؛ تضافرت بعد 1993 فيها الثورة مع السلطة؛ فخلقت قوى انتهازية قوية ومنظمة، تملك العلاقات والنفوذ والمال وهي جعلت من السلطة نظام متفوق في فسادة المالي والإداري؛ طبعا بعد فساده السياسي والأمني.

بعض رابع يرى؛ أن الحل بالمقاومة والكفاح المسلح، ومع سلامة هذا الخيار نظريا إلا؛ أن الظروف المحلية والقومية والدولية، قد تغيرت ثم أننا والظروف أفضل قد فشلنا في إدارة هذا الخيار. يحتاج هذا الخيار إلى تغيير أولا في العقلية والأسلوب، ثم في الحالة القومية لا الوطنية فحسب. يحتاج هذا الخيار إلى إعادة النظر في العقد الاجتماعي الذي أبرم أثر معركة الكرامة. الخيار ما زال صالحا ولا شك، ولكن يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد من شعب أحبطه ما مر به، فلا بد من إيمانه بصوابية هذا الخيار؛ ليشكل حاضنه شعبية إن كان سينطلق من الداخل: تجربة عرين الأسود وكتائب جنين تحتاج إلى دراسة وفحص.

في ظني أن ما ورد آنفا قد يصلح بعضه مرحليا ويمكن العمل عليه، أما في حال أخذنا الأمور على محملها الصحيح؛ فيمكن القول بيقين: أن شروط التحرر من الاحتلال لا تصلح إلا بالعودة إلى أوائل المسألة وهو ما جرى من تقسيم للمجتمع إلى طوائف وإثنيات، ثم إلى مناطقية وحواري وأزقة، ثم ما جرى من تقسيم جغرافي بداية من الاتفاق الانجلو- فرنسي (سايكس-بيكو)؛ مسألة فلسطين هي مسألة قومية، وبالتالي؛ فلا حل لها إلا الحل القومي وبالنضال ضد التجزئة وإقامة الدولة القومية دولة الأمة والمواطنة ■

# المرجعيّةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ واستراتيجيّةُ التحرير

اسحق أبو الوليد. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ فنزويلا

**كثيرةٌ هي المسائل والقضايا السياسيّة والفكريّة التي تشغل حركة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّة بشكل عام، والإنسان الفلسطينيّ بشكل خاص، الذي يشكّل لبنتها الأساسيّة. ولكن من أهمّ هذه المسائل هي مسألة التمثيل الوطنيّ والسياسيّ، ومرجعيّة هذا التمثيل التي يمكن العودة لها لتحديد مدى الانحراف، وخاصّة عن الأسس والمبادئ الاستراتيجيّة في حقل السياسة، وعن خطورة التخلي عن الثوابت الوطنيّة التاريخيّة التي: ترسم حدود أرض الوطن، وتدافع عن روايته الأصلية منذ عصور الميثولوجيا والآلهة الكنعانيّة حتّى الآن.**

والسّؤالُ الذي يفرضُ نفسه ويضغط على «دماغ» الحركة الوطنيّة، كما على دماغ المواطن الفلسطينيّ، هل ممكن الاتفاق على تمثيل موحّد ومرجعيّة موحّدة في الظروف الجديدة، أيّ فيما يُعرف بمرحلة أوسلو؟ ولمزيد من التبسيط، هل هذا ممكنٌ في ظلّ موازين القوى المحليّة والإقليميّة والدوليّة وازدياد تكثيف ترابط وتشابك المصالح الطبقيّة الاستراتيجيّة لأطراف الحلف الإمبرياليّ الصهيونيّ الرجعيّ العربيّ، بما فيه فريقُ أوسلو الفلسطينيّ؟

في الواقع، الإجابةُ على هذه الأسئلة لا تحتاج فقط لجرأة فردية، بل لصدق وجرأة من قبل القُوى الوطنية، بكل انتماءاتها الفكرية، التي ما زالت ترفع راية التحرير الكامل وتطهير فلسطين والوطن العربي من الصهيونية ماديًا وروحيًا، وكما نعلم هذا هو الطريق الأصعب، ولكنه الاقصر.

ليس جديدًا القول: أن الحركة الوطنية الفلسطينية، منذ بدايات النضال ضد الغزو الصهيوني الإمبريالي لفلسطين، لم تتفق على تمثيل موحد، لأنها ورغم شدة الهجمة الاستعمارية ووضوحها، لم «توحد» موقفها من طبيعة ونوايا واستراتيجية العدو، رغم اتفاق كافة أطرافها على تسميته ورؤيته بالعين المجردة والإشارة له بالأصبع. لم يكن السبب تخلف أو أمية «القيادة»، بل بسبب تكوينها الطبقي اقتصاديًا، والعشائري اجتماعيا، مما أدى إلى غربتها عن جسمها المقاتل المناضل والمضحي، هذه «الغربة»، ساهمت في فصل «الجسم الشعبي» عن «الرأس القيادي»، وفي السماح للقيادة السائدة والمتنفذة، أن تمعن في التساوق مع «وعود» الاستعمار البريطاني والانخراط في مشاريعه التي كان هدفها إقامة «دوله لليهود» في فلسطين. إنّ «فشل» الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة ومعها الأنظمة العربيّة، التي نصبها الاستعمار، في منع إقامة الحركة الصهيونيّة «لدولتها» المركزيّة في فلسطين، وبرغم اقتراف المجازر بحق شعبنا، ومحو مئات القرى التاريخية عن وجه الأرض وتفتيت الشعب وتهجيره وحصول ما يعرف بالنكبة، لم يؤدِ كل هذا إلى إنهاء الشعب وتاريخه وروايته، رغم انتهاء وجود «القيادة التقليدية» وموتها الفعلي والسياسي.

هذه الحقبة التي امتدت من النكبة عامي 47 ـ 48 من القرن المنصرم، حتى عام 67 من نفس القرن، سنة احتلال ما تبقى من فلسطين وأراضي عربيه أخرى، الجولان السوري وسيناء المصرية، أثبتت أنه من المستحيل القضاء على الشعب الفلسطيني وروايته وتاريخه وأحلامه وطموحاته، وأثبتت ايضًا أن الشعب هو مصدر السلطات والتمثيل والمرجعية، وهذه ما هي إلا أدوات، تموت أو تتجدد، بما يتلاءم مع وظيفتها المنشودة لتلبية هدف استراتيجي لمرحله تفرضها الضرورة التاريخية. منظمة التحرير الفلسطينية، التي أسسها الرئيس المصري القومي الراحل، جمال عبد الناصر، والتي حظيت على شرعية ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني بقيادة البرجوازية الفلسطينية، فشلت في تحقيق أي من أهداف برنامجها السياسي. الهدف الاستراتيجي تم «تجميده» طوعًا، من قبل قيادتها، عندما أقرت ما سُمي بالبرنامج المرحلي، وفي ركض ذات القيادة ولهاثها، لتحقيق هذا «البرنامج»، ولكي تثبت حسن نواياها وثقتها «بالجار» الجديد، أقدمت على الانتقال من حالة «التجميد» للهدف الاستراتيجي المتمثل بتحرير فلسطين التاريخية، إلى الغائه رسميًا وبشكل احتفالي مشين من أعلى سلطه للشعب الفلسطيني، المجلس الوطني، والذي قامت على أساسه «منظمة التحرير». هذا التطور النوعي الجديد أنهى موضوعيًا مرحلة الإجماع الشعبي على شرعية تمثيل «المنظمة الجديدة» للشعب الفلسطيني، وكرس «سلطة الحكم الذاتي»، المنبثقة من رحم اتفاقيات أوسلو، و«المنظمة الجديدة» كناطق باسم «الشعب» و «ممثل للسكان» في الأراضي المحتلة، التي كرستها اتفاقيات أوسلو كأراضي متنازع عليها، مما أنهى وطنيًا وعمليًا وحدانية وشرعية التمثيل من جهة، وأفقد الحركة الوطنية التي رفضت كل هذا النهج وتلك الاتفاقيات المرجعية الوطنية الثورية.

الشرائح البرجوازية الفلسطينية وخاصة الكومبرادور، صاحبة مشروع التسوية السلمية وحاضنته وتنظيماتها اليمينية، وخاصة حركة فتح، جعلت من برنامجها الأوسلوي الجديد، الموافق

عليه من كل أطراف معسكر الأعداء، الممثل والمرجعية «للحركة الوطنية» التي ما زالت تدعي قيادتها وتمثيلها، وتتعاطى معها كورقه استعمالية من أجل الابتزاز، وعرقلة ومنع ميلاد البديل القيادي والبرنامجي الوطني الثوري الحقيقي، الذي بدونه لن يحرر الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية نفسهما من أزمة طبقية برنامجية وقيادية تاريخية، القادر على إطلاق طاقات الشعب إلى رحاب وآفاق النضال ضد العدو الصهيوني وحلفائه الحكام العرب وداعميه الإمبرياليين.

إن من حق القوى الرافضة لاتفاقيات أوسلو وبرنامج اليمين الفلسطيني، الذي يعتبر حدود «الوطن»، أقل من الأراضي المحتلة منذ سنة 67، ويقر بحق الكيان الصهيوني في الوجود الشرعي على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، أن تصارح الشعب الفلسطيني بالمدى الذي قطعته قيادة هذا اليمين وتوغلها في أوحال الحلول الصهيوإمبريالية، وما يترتب على ذلك من مخاطر على النضال الفلسطيني وانجازاته وإدخال العلاقات والحوار الفلسطيني في حلقة مفرغة، غير مجدية وعميقة في آن.

إن كسر الحلقة المفرغة هذه يتطلب كسب الجماهير والتفافها حول برنامج القوى الوطنية الجذرية، من خلال توحدها في «جبهة مقاومة وطنية»، إذا أمكن، أو بشكل فردي، ودحر اليمين عن سلم القيادة، التي يتبوأها لأسباب وعوامل موضوعية، يوفرها له المعسكر المعادي أو المعروف بمعسكر التسوية السلمية. إن القوى التي ما زالت متمسكة باستراتيجية التحرير الكامل وتقاتل العدو بكافة الوسائل، بما فيها بعض قواعد قوى منخرطه في المشاريع التصفية، عليها أن تحسم أمرها في المراهنة على إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية على من لم يعمل من أجلها في الماضي، ويعبث الآن بما هو قائم من تعايش وطني بحدوده الدنيا، لتفوز بتمثيلها للشعب المكافح المجاهد والمناضل، وفرضه عاجلًا أم آجلًا على المجتمع الدولي، الذي عليه أن يقبل بنا كما نحن نريد، لا أن نكيف حالنا ونقصقص أطرافنا، ليقبل بنا ويدخلنا في قوالب معده سلفًا، لتدجيننا وتزيين المحافل بنا■

# عن التضامن ودوره: نحو عمل فلسطيني جديد

خاص (الهدف)

تثير مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ مسألة العامل الدولي ودوره في معادلة الصراع، وبجانب كل ما يمكن أن يقال عن ضمير العالم الفاسد، والقوى الدولية الحليفة للاحتلال وسياساتها العدوانية تجاه شعب فلسطين، هناك فلسطينيًا ما يجب أن يكون محور لمقاربة هذا الملف، وهو: ما نريده من هذا العالم ؟.

منذ بداية السنة -وهذا لا يختلف عن أي عام سابق- قتلت قوات العدو الصهيوني مئات من الفلسطينيين، فيما واصلت سياسات الاقتحام والعدوان ومصادرة الأرض، وتعلن بشكل واضح نيتها حشر الفلسطينيين في معازل أضيق والتهام وضم ما تبقى من أرضهم، وهنا يجب التفكير فيما يمكن فعليًا تحقيقه على المستوى العالمي في وجه هذه المجزرة المستمرة، ودعمًا للمقاومة المستمرة أيضا.

الحقيقة أن مسار التضامن الدولي والعالمي قد أغدق على الفلسطينيين في تعبيرات التضامن الرمزي بكافة أشكاله، فيما أغدق حلفاء الكيان الصهيوني عليه بالسلاح والمال والحصانة من الملاحقة القانونية دوليًا، سواء للأفراد أو المؤسسات، ورغم أهمية بعض الانجازات الفلسطينية خارجيًا، مثل: ذلك التقدم الجزئي الذي تحققه حركات المقاطعة، أو بعض القرارات من المؤسسات الدولية، فإن واقع الحال ما يزال في أبعاده الإجرائية؛ سلاحًا للصهاينة، وأزهارًا على قبور الفلسطينيين الذين قتلهم هذا السلاح.

عشرات القرارات والمذكرات الدولية لم يجد سطر منها طريقه للتنفيذ، وكذلك ما زالت مواقف عواصم العدوان الرئيسية مصممة على دعم وتغطية الاحتلال؛ ينسق العدو مع حلفاؤه بشكل مكثف وضمن مسارات ثابتة آليات جديدة لتشديد الحصار على الفلسطينيين وتعزيز تفوقه العسكري، وإجراءات أخرى للدعم الاقتصادي والمالي، وكما في عواصم قوى الاستعمار تحضر الطواقم المشتركة لتعمل داخل الكيان على الأرض المحتلة وفوق قبورنا؛ تعزيزًا ودعمًا للعدوان، فيما يواصل أصدقاء فلسطين -باستثناءات قليلة- ارتداء الكوفية والتقاط الصور مع العلم، وعلى أهمية هذه المشاعر الصادقة، نبدو حقًا بحاجة لبرنامج واضح ذو مطالب وأهداف محددة، فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والتضامن الدولي؛ صحيح أن الانقسام يعيق ذلك، ولكن هذا ليس موضعًا لعمل السياسات الرسمية فحسب، بل خلق لاتجاه وطني عام في مقاربة العلاقات التضامنية والخارجية.

نحتاج للمال، والسلاح، وكفاءات نوعية مختصة على مستوى المورد البشري، ولجحافل من المختصين القانونيين في ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة، ولخبراء ماليين في كسر الحصار، وأيضًا في مقاضاة جهاته المختلفة وتكبيدهم خسائر مالية، ونحتاج أدوات ورؤى فعَّالة للضغط المباشر على صناع القرار في عواصم العدوان وتهديد مصالحهم.

ما يفيد الناس في جنين ليس أزهار تزرع على قبور أبنائهم الذين يقتلهم الاحتلال تباعًا، ولكن دعم حقيقي لصمودهم، وملاحقة لمجرمي الحرب الصهاينة، ومسار لإدخال السلاح والمال لكل شبر مقاتل من أرض فلسطين، وهذه الأسئلة لن تتم إجابتها في ساحات التضامن الرمزي المفتوح، بل بإثارتها في غرف مغلقة مع شركاء حقيقيين، فلا يعقل أن ما نطلبه من قوى ثورية مسلحة هو ذاته ما نريده من طالب جامعي غربي مستفيد من مزايا الاستعمار رق قلبه قليلًا للضحايا الفلسطينيين.

يمكن القول: أن لا وصفة جاهزة أو ثابتة لمهام العمل في تنشيط وزيادة نجاعة التضامن، ولكن هناك اتجاه يحمل نماذج للعمل في مسارات وطبقات مختلفة، وهذا كله يبدو أنه حتى الآن ليس على طاولة العمل، ربما في نصوص ومقالات وخطط، ولكن بالتأكيد ليس على طاولة عمل القوى والجهات الفلسطينية الأكثر جدية وتأثير.

السؤال لا يتعلق بتصعيد أو خفض سقف الخطاب، ولكن بالأساس بجدوى كل هذا إذا لم يكن لدينا؛ رؤية لتحويله لأدوات وموارد حقيقية تؤثر على مجرى الصراع، وتصحح موازين المعادلات المختلة في حربنا مع العدو الصهيوني، وظيفة التضامن والعمل عليه بالنسبة لشعب يواجه حرب إبادة هو أن يسهم في ربحنا للحرب، في هزيمة الكيان الصهيوني■

# في اليومِ العالمي لمناهضةِ العنفِ ضدّ المرأة ١١/٢٥

# المرأةُ الفلسطينيّةُ بين فكّي كمّاشة «الاحتلال والمجتمع»!

إلهام الحكيم. كاتبةٌ فلسطينيّة/ تركيا

**مع تزايد موجات الهجرة الصهيونيّة برعاية الانتداب البريطاني، ثمّ حصول النكبة الفلسطينيّة 1948 وجدت المرأة نفسَها مع مجتمعها المحيط أمام احتلال وحشيّ واستعمار جديد «إحلالي كولونيالي» يعتمد على إقصاء الشعب؛ صاحبِ الأرض؛ ليمنحها لغرباء يهود لا يمتّون لجغرافية فلسطين وتاريخها بأيّ صلة، ومع توالي الثورات المناهضة للاحتلال لم تقف المرأة متفرّجة، ولم تكن حياديّة بل انخرطت في أتونها إلى جانب الرجل متجاوزةً العادات والتقاليد، وضعت الوطن ضمنَ أولوياتها ومارست دورها الاجتماعي والإنساني فكانت مسعفة للجرحى، مراسلة بين الثوّار، مواسية لأسر الشهداء والمحتاجين من المهجّرين، تقدّم المساعدات الماديّة والعينيّة في المخيّمات... إلخ.**

وما إن انطلقت الثورة الفلسطينيّة المعاصرة منتصف ستينات القرن الماضي بعد هزيمة 1967 حتى كرّست المرأة مكانتها في صفوفها وتابعت مهامها بأشكال متعدّدة «مسلّحة، جماهيريّة ومنظّمات شعبيَّة، مشاريع إنسانيّة واجتماعيّة، توعية وتثقيف... الخ»، التزمت في صفوف الفصائل في الساحات المختلفة «الوطن وأماكن اللجوء والشتات»، وقد وصلت لأماكن قيادية في بعضها رغم تفاوت دورها حسب المد الثوري أو انحساره، إلى أن تم التوصل لاتفاقيات أوسلو الكارثية التي أعادت بعض مؤسسات «م .ت .ف» إلى غزة والضفة الغربية، ومنحت الفلسطينيين سلطة وهمية على بعضٍ من الضفة وغزة.

وبدأ التخوف يتراءى بين سطور التعيينات والتوظيف المؤسسي والفصائلي لتهميش المرأة، إضافة للموروث المجتمعي الذي فرض نفسه على أرض الواقع فانكفأ دورها، ورضخت بعض المنظمات النسوية الفصائلية لذلك التدهور وتراجعت حتى بعض الكادرات النسوية عن دورهن القيادي بالتزامن مع تحجيم دور المنظمات الجماهيرية الرديفة للفصائل.

بمرور السنين بدأت تترسخ العقلية الذكورية على حساب المرأة «أما، زوجة، أختا..»، ونتيجة تنامي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية تزايدت وتيرة العنف الأسري، خاصة ضد المرأة، ولم يستطع القانون حماية النساء المعنفات أو يردع المعنّفين ويمنعهم من ممارسة القسوة عليهن، بسبب اعتماد قانون العقوبات على القانون الأردني لعام 1976 الذي يحمي الرجلِ ببند «الدفاع عن الشرف»، فيتخذ المعنّف تلك الفقرة ذريعة لفرض سيطرته الظالمة داخل الأسرة حتى مع براءة المرأة وعدم ارتكابها أية خطيئة بحق نفسها أو عائلتها، وزادت سطوته للسيطرة على راتبها الذي تحصل عليه من عملها، ولا يتوانى عن منعها من العمل وحتى الخروج من المنزل أو التواصل مع الأهل والأصدقاء، كما منح المجتمع للأخ حق رعاية الأخت حتى لو كان أصغر منها، فربما يحلو له منع أخته من التعلّم أو العمل بحجة الحرص عليها من الانحراف بينما تقول الحقيقة: «كي لا تكون أفضل منه»!

رغم اختلاف القوانين المطبقة في الوطن الفلسطيني المحتل «الضفة الغربية، قطاع غزة، القدس، الأراضي المحتلة 1948»، فإن العنف لا هوية له، ونرى أن الكثير من النساء فقدن حياتهن طعنا أو حرقاً أو خنقاً أو بالرصاص أو أية وسائل أخرى بحجة الدفاع عن الشرف ثم تظهر براءتهن لاحقاً، ومع هذا لا عقوبات رادعة للفاعل.

الضفة الغربية وقطاع غزة

تتعرض المرأة للمخاطر والتحرش والاستغلال المادي والجسدي والجنسي في البيت أو العمل، لكنها كثيراً ما تحجم عن الإبلاغ خوفاً من الفضيحة أو بضغط من الأهل أو العشيرة، تحديداً إذا كان المعتدي الزوج، فمن المعيب أن تشكو الزوجة على زوجها مهما فعل فهي ملكية خاصة يحق له التصرف بها كما يشاء - رغم وجود مؤسسات نسوية تعنى بإيواء المعنفات وتأمين الحماية لهن -، وإذا دققنا بالأسباب الموجبة للعنف حسب «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني» نجد أن:

- الكورونا لعبت دوراً كبيراً بتفشي ظاهرة العنف، بسبب التواجد الدائم لأفراد العائلة في البيت وتراجع المستوى الاقتصادي، وبالتالي المعيشي وزيادة الأعباء المادية والنفسية، ومن ثم «فشة الخلق» بالحلقة الأضعف ألا وهي المرأة أو الفتيات..

- الزواج المبكر أو القسري وعدم

التفاهم الزوجي وتدخّل الأسرة الممتدة، ومن ثم... العنف!

- الاعتداءات الصهيونية المتكررة وهدم البيوت واضطرار العائلة التي تهدّم بيتها للعيش في خيمة وبالتالي الانكشاف على الشارع، أو النزوح إلى مراكز الإيواء التي تفتقر لخدمات حالات الطوارئ «خدمات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية»، أو العودة للعيش مع أهل أحد الزوجين والتدخّل الأسري وتزايد الشكوى من ضجة الأبناء ثم... التعنيف والمشكلات الزوجية.

- لجوء الاحتلال لتهجير البدو الفلسطينيين من خيامهم التي تفتقر بالأساس للتمكين الاقتصادي والخدمات الاجتماعية، إلى جانب غياب الصرف الصحي عنها وعدم تأهيل البنية التحتية في المدارس التي تعرضت للهدم عشرات المرات وعاود أصحابها نصبها والعيش فيها أو بالمغاور والكهوف... ثم التعنيف.

- تتحدث الأرقام عن جرائم العنف المرتكبة على مدى السنوات الأخيرة والمؤدية للوفاة، ويقابلها إغفال العشرات من حالات العنف المتنوعة نتيجة عدم الشكوى واللجوء للقضاء أو المؤسسات المختصة حرصاً على العائلة «العيب» أو الضغط العائلي والعشائري كما أسلفنا، حيث تفضل 53% من النساء المعنفات السكوت وعدم الشكوى، أما الوفيات فلا يمكن إخفاؤها إلا ما ندر، ومن الجرائم الموثقة: «28 جريمة قتل في العام 2014 / 15 في العام 2015 / 23 في العام 2016 / 29 في العام 2017 / 24 في العام 2018 / 23 في العام 2019 / 25 في العام 2020 / 29 في العام 2021».

القدس المحتلة

يئن الشعب الفلسطيني في القدس المحتلة من وطأة القوانين الصهيونية وتتضاعف الأعباء على شريحة النساء اللاتي يعانين من ازدواجية القوانين، وبهذا تصبح تبعية المرأة للمجتمع والعائلة تارة، وتارة أخرى لإجراءات الاحتلال العنصرية التي تمنع عليها الارتباط بشخص من خارج القدس «الضفة، غزة، الأراضي المحتلة عام 1948...» كما يُمنع المقدسي من الارتباط بامرأة من خارج المنطقة، شتت هذا القانون العديد من العائلات التي بات أحد الأبوين مع الأبناء في جهة، والآخر بمنطقة أخرى ويمنع لمّ شملهم سوية، هذا الشتات بنمطه العنصري اللاإنساني شكّل سلوكاً جديداً من العنف الممارس ضد المرأة والأسرة الفلسطينية، إضافة لأشكال أخرى من الإرهاب الصهيوني تتمثل بتوقيف الفتيات على الحواجز في طريق المدرسة أو العمل فيتعمّد إهانتهن لفظياً أو ضربهن بهدف استفزازهن ثم اعتقالهن أو تطبيق الحبس المنزلي عليهن، تلك الممارسات الاستفزازية والعنف اللفظي والجسدي يدفع الكثير من النساء لاتباع طرق التفافية وعرة وطويلة تفادياً للحواجز ونقاط التماس مع الجنود أو المستوطنين، كما يمنع جنود الاحتلال المرابطات من دخول المسجد الأقصى لممارسة الشعائر الدينية، أو يبعدهن عنه أو عن بيوتهن في القدس لفترات متكررة، هذا إلى جانب أشكال العنف المجتمعي المشابه لوضع النساء في الضفة وغزة، وبذلك تقع المرأة المقدسية رهينة الاضطهاد المضاعف.

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948

منذ وقوع الاحتلال وبقاء نسبة لا بأس بها من أبناء الشعب الفلسطيني في ديارهم حاول الصهاينة صهرهم في الكيان المحتل وأسْرَلتهم وتطبيق القوانين الصهيونية عليهم بهدف تذويب هويتهم الوطنية الفلسطينية، لكن مع مرور عشرات السنين على النكبة لم يتمكن الكيان من تحقيق غاياته، وتجذر الانتماء الوطني مع تكرار العدوان على المناطق الفلسطينية الأخرى «الضفة، غزة، القدس» تزايد الانخراط بالدفاع عن الهوية ومساندة أشقائهم، فدب الذعر بالمؤسسات الصهيونية التي قرأت الأبعاد الاجتماعية والسياسية لما يحصل، إضافة للتخوف من «القنبلة الديمغرافية الموقوتة»، ثم لجأت لأساليب تدمّر النسيج العائلي الفلسطيني وتدب الخلاف بين أبنائه من خلال تسريب السلاح لأشخاص يغلب عليهم طابع الإجرام والتسيّب.. بهدف نشر الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني، وتركهم دون عقاب أو حساب لا بل تمنحهم الحصانة وتساعدهم على الهرب والتخفّي ثم ارتكاب المزيد من الجرائم وتشكيل

عصابات منظمة حوّلت السلاح لمصدر رزق لهم إضافة لتعاونهم مع عصابات الإجرام اليهودية وجهاز الأمن العام، وطبعاً كانت المرأة هي الضحية الأولى لتلك الجرائم التي تسجلها الشرطة الإسرائيلية ضد مجهول مع أنها قادرة على اعتقالهم في نفس اليوم كما تفعل عند ارتكاب جريمة ضد اليهود.

يتضح ارتفاع المعدل السنوي لجرائم القتل في الداخل المحتل إلى 64 جريمة بعد رصد عدد ضحايا القتل خلال الفترة 2011- 2019 وفقاً لدراسة «مركز الزيتونة شهر 3/ 2022 »، حيث قتل / 58 شخصاً عام 2015 / 64 شخصاً عام 2016 /72 شخصاً عام 2017 /75 شخصاً عام 2018 .

هذا التصاعد بمعدلات الجريمة في الوسط الفلسطيني رفع الأصوات المناهضة للعنف المجتمعي وطرح الناشطون وسم «حياة العرب مهمة»، وأقيمت العديد من الفعاليات الرافضة للصمت الصهيوني عن الجرائم والمطالبة بالتعامل مع المجرمين بحزم، إضافة لعقد العديد من الندوات التوعوية لوقف الاغتيال الجماعي المدروس والممنهج صهيونياً وإعادة تصويب البوصلة الفلسطينية.

خلاصة القول: بنظرة متفحصة لكل أشكال العسف والعنف ضد المرأة نجد التشابه بينها في كافة المناطق الفلسطينية المحتلة، رغم اختلاف الظروف والقوانين المتبعة بكل حيّز جغرافي محتل ومن الضرورة بمكان إطلاق جرس الإنذار لإعادة النظر بالقوانين المتبعة وتطويرها، بما يتناسب مع تطوّر واقع المرأة وارتفاع مستواها التعليمي، إضافة للمتغيرات المجتمعية التي طرأت، ومعاقبة كل من تسوّل له نفسه التعدي على الحقوق التي منحها لها القانون والشرائع التي تعطيها حقوقها وتنصفها ■

ملف

# اتّفاقُ الترسيم جولةٌ ربحها الأميركيّ

د. خالد حمادة. الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني/ لبنان

**... وانتهت المفاوضاتُ التي استمرّت منذ عشر سنوات على الأقل، تناوب عليها عددٌ من الوسطاء، ومن المسؤولين في لبنان؛ الرئيس نبيه بري أوّلًا، وبعده ثلاثيّة الرؤساء.**

**ما يهمُّنا هو المرحلةُ الأخيرةُ من المفاوضات، التي كانتْ بالشكل غير مباشرة، لكنّها بالمضمون كانت مباشرة بامتياز، إذ إنّ الوسيط المفترض (هوكشتاين) هو جنديٌّ صهيونيٌّ، وحتّى لو لم يكن كذلك، فهو مندوبُ الولايات المتحدة الأميركيّة المفتشة دومًا عن حماية وظيفة الكيان، مع غياب كامل أو شبه كامل للامم المتّحدة، مما جعل هذه المفاوضاتَ مباشرةً بين لبنان من جهة، والعدو ببعديه؛ الصهيوني والأميركي، من جهةٍ أخرى.**

لندخل الآن في الموضوع؛ الموقف العلمي والثوري من أي حدث، تحدده معايير متعددة:

- المعيار الأول، هو عدم تعريض المبدئي لضرورات الواقعي فقط.
- المعيار الثاني، موازين القوى المحيطة بالحدث.
- المعيار الثالث، من له مصلحة ومن هو المضطر.
- المعيار الرابع، المضمون والنتيجة، وهنا المقصود مضمون الاتفاق وتفاصيله.

في المبادئ: هذا البحر لنا لفلسطين، ومن ثَمَّ كان يجب الإصرار على مفاوضات ولو موازية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في المبدأ أيضًا أنّ العديد من اللجان التقنيّة، ومنها من هو صديقٌ للعدوّ، كان قد حدّد الخطّ 29 حدودًا بريّةً لبنانيّةً طبقًا للقوانين الدوليّة قبل أن يبتلع ميقاتي وبعده السنيورة ومن شاركهم الحكم تقارير هذه اللجان.

في المبادئ أيضًا هل يمكن لأي عقل أن يفترض حياديّة الولايات المتّحدة (وليس هوكشتاين فقط) في الخلاف مع العدو؟

أما فيما يتعلق بموازين القوى، فقد جرت المفاوضات في وقت كانت فيه الولايات المتحدة (وما زالت) بأمس الحاجة لمصادر الطاقة الشرق أوسطية. وأخذًا بعين الاعتبار صعوبات نقل الطاقة من الخليج إلى أوروبا بقي الرصيد الأميركي هي مصادر الطاقة الموجودة على شواطئ بلاد الشام، من فلسطين إلى لبنان وسوريا وكذلك قبرص. ولذلك فهي بحاجة ماسة لتحرير البترول والغاز الفلسطيني (المصادر من العدو) وكذلك محاصرة مصادر الطاقة الأخرى، وبهذا المعنى كان يمكن اعتبار أن لنا سنداً خفياً رئيسياً في المفاوضات، هو السند الروسي، في مواجهته الناتو، وبالتالي حاجة أوروبا الماسة للطاقة.

وضمن موازين القوى أيضاً، يدخل الخلاف البيني، داخل صفوف الخصم العالمي والإقليمي، وبشكل خاص الخلاف الأميركي - السعودي حول سعر النفط وكمية إنتاجه، إذ أنها من المرات النادرة التي تتجرأ فيها المملكة السعودية على مخالفة الوجهة الأميركية في زيادة الإنتاج بما يتعدى السقف المحدد في أوبك.

وفي هذا الإطار أيضاً، كان ضروريا الاستفادة مما يجري في فلسطين، انبعاث مقاومة من نوع جديد ضمن مفهوم ثوري بدأ يتخطى المفهوم التقليدي للدولة والثورة، حيث أن الجغرافيا الجديدة لها (الضفة) ومكوناتها، شباب عرين الأسود ومن يشبههم، تتخطى المفهوم التقليدي للثورة الفلسطينية ومفاهيم السلطة السائدة، سواء في بلدية الضفة، أو بديلها الديني في بلدية غزة، وهذه الحالة أرعبت العدو الصهيوني، وكان ممكناً أيضاً الاستفادة منها.

إلى هذه العوامل، نضيف عامل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الكيان الصهيوني، والتي جعلته هو الآخر بحاجة ماسة لما يمكن أن تضخها له مصادر الطاقة البحرية.

انطلاقاً من كل ما سبق، فالمضطر ومن هو بحاجة لهذا الاتفاق وللإسراع في إبرامه هو الولايات المتحدة أولاً (وضمناً أوروبا المترهلة) وكذلك العدو الصهيوني.

ومن قبيل الفكاهة الحاجة اللبنانية، إلا إذا كان المقصود، حاجة العهد والحكومة لانتصار وهمي يسجل لهم، أما الشعب اللبناني، الواقع تحت ضغط الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية، ولو أنه بأمس الحاجة لذلك، ولكن يخشى أن يكون المردود الاقتصادي - المالي له نفس مصير مئات المليارات المنهوبة من قبل السلطتين المالية والسياسية، عدا عن أن الحديث عن المردود مؤجل حكماً لعدة سنوات.

أيضاً حاجة العدو ووسيط العدو، كان يمكن أن نستفيد منها في المفاوضات، ولكن للأسف عندما سنأتي لعرض المضمون سيتضح أننا لم نستفد لا من الظروف العالمية ولا الإقليمية ولا من قوة الحق في تعاطي لبنان الرسمي مع هذه المفاوضات. والآن: ماذا في

## لبنان: ترسيم الحدود البحرية.. أيهما المنتصر؟

مضمون الاتفاق ؟

الخط البحري 29 هو وحده تبعاً للدراسات القانونية (ومن ضمنها الجيش اللبناني ) من يتمتع بحقوق أقرتها القوانين البحرية الدولية، ولكن للأسف، ورغم إصرار الخبراء العسكريين والمدنيين، جرى تجاهل هذا الحق من قبل الحكومات المتعاقبة، وأرسلوا رسالة للأمم المتحدة تتراجع عن الحق اللبناني وتحدد الخط 23 خطاً للحدود البحرية. وقانونية الخط 29 تتأتى من الحدود اللبنانية – الفلسطينية والمقرة في اتفاقية الهدنة (آذار 1949 المادة ) التي تحدد نقطة الانطلاق رأس الناقورة، أما الخط 23، فينطلق من 30 متراً شمالي رأس الناقورة مما يُخضع لبنان لخسارة نحو 500 كلم مربع في البحر.

بالمقابل فإن الخط الأزرق البري، ليس حدوداً دولية ولم يوافق عليه لبنان وسجل اعتراضه ضمن الاتفاقات المرفقة بالقرار 1701، والخطورة الرئيسية هنا لاتفاق الترسيم، أن موافقة لبنان على الانطلاق من 30 متراً شمالي رأس الناقورة، ستعطي حقاً للعدو بالمطالبة بتثبيت الخط الأزرق البري وتحويله من أمر واقع أمني إلى حدود قانونية، وبالتالي التخلي عن آلاف الأمتار المربعة من أرضنا، بالتوازي مع 1430 كلم مربع بحرياً، خاصة وأن نص الاتفاق يتضمن اعترافاً بأمر واقع آخر هو خط الطوافات البحرية الذي يُوازي الخط الأزرق البري، وبالتالي يسمح للعدو بخرق الحدود البحرية بحجة الخط الأمني الذي تحدده الطوافات.

والخطر في هذا الاتفاق أيضاً هو النص الحرفي (يتفق الطرفان على أن هذه الاتفاقية، تشكل حلاً دائماً ومنصفاً لنزاعهما البحري )، أي أن لبنان اعترف بالأمر الواقع كواقع نهائي وتخلى طوعاً عن (مسمار جحا ) الذي تمسك به العدو، خاصة وأن الاتفاق تضمن نصاً حرفياً آخر لا يقل خطورة (يتفق الطرفان على إبقاء الوضع الراهن بالغرب من الشاطئ على ما هو عليه، بما في ذلك على طول خط العوامات البحرية الحالي وعلى النحو المحدد بواسطته ). هذا البند مع الذي سبقه يشكل انتهاكاً واضحاً للسيادة الوطنية براً وبحراً، وبالتالي يمكن اعتباره بالتعبير التربوي (علامة لاغية ) تضاف للتفريط بالثروة الوطنية أو قسم منها لصالح العدو، إضافة إلى أن المفاوضات نفسها بالشكل الذي تمت فيه تشكل تفريطاً بالثروة الفلسطينية.

أما الكذبة الأخرى، التي تشكل استغباء للشعب اللبناني، هي الإدعاء بأن لبنان أخذ حقل قانا كله، والعدو لم يأخذ ما طلبه منه.

الاتفاق ينص على أن العدو سيأخذ نسبة معيّنة بحدود 17 في المئة من مستحقات شركة توتال. هل يمكن استغباء شعبنا إلى هذا الحد ؟

شركة توتال نفسها انسحبت من التنقيب في الحقل الشمالي (البترون ) بإشارة أميركية، واليوم العصمة الكاملة في حل الخلافات تبعاً للترسيم، وفي تحديد الشركات وتوزيع الحصص هي في يد العدو الأميركي، فهل سنقتنع بأن شركة توتال ستعطي من حصتها للعدو الصهيوني؟ هل هي جمعية خيرية ؟ أم أنه ستزاد حصتها بمقدار الحصة المفترضة وعلى حساب حصة لبنان ؟

إلى ذلك، فإن الاتفاق ينص على سلطة الولايات المتحدة في تحديد الشركات التي ستتولى التنقيب والاستخراج في لبنان، هذا (الشيطان الأكبر ) الذي يطلق البعض صرخات مواجهته يرضى بتسليمه اليوم العصمة، ويسلم معه باستمرار حصاره الاقتصادي على لبنان. إن هذا البند بالذات ينفي أيضاً الإدعاء بتنويع الاقتصاد اللبناني ويلغي موضوعياً شعار الاتجاه شرقاً، إذ كيف للبنان الاتفاق مع أي شركة روسية أو صينية أو خلافها، إذا كانت شروطها أفضل، طالما أن القرار النهائي هو في يد الولايات المتحدة كما ورد في النص (شركات ذات سمعة طيبة وغير خاضعة للعقوبات الدولية )، أي خلاف في تنفيذ الاتفاق يعود حله إلى الولايات المتحدة نفسها، أي إلى (الشيطان الأكبر ) ذاته.

بهذا المعنى، هذا الاتفاق لن يساعد في حل الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية في لبنان، تلك الحجة التي استعملت للتسويق له، ولعل القصف الأميركي المجرم على قافلة الفيول الآتية إلى لبنان عند الحدود السورية – العراقية، يشكل الرسالة الأولى في هذا الإطار :

الاتفاق وُضع لحل مشكلة الكيان المعادي ولإيجاد مصادر طاقة قريبة لأوروبا، أما لبنان فما عليه إلا انتظار صيد السمك من البحر.

أما في الموقف، فطبيعي أن نكون كتقدميين ويسار في لبنان رافضين لهذا الاتفاق وداعين لتجاوزه وحكماً مُدينين للتسويق له كاتفاق. إن اعتبار هذا الاتفاق انتصاراً هو تشويه وإساءة لكل الانتصارات التي تحققت بصمود شعبنا وبدماء الشهداء، كل الشهداء المقاومين على اختلاف انتماءاتهم. في أحسن الأحوال يمكن القول، أن دخول المقاومة على خط المفاوضات عبر المُسيّرات، قد ساهم في تخفيف الخسائر، لأنه لو تركت الحكومة لكانت ارتضت (الخط هوف ) لكن تهديدات المقاومة، والحاجة الأميركية – الأوروبية ساهما في تخفيف الخسائر، ولكن لم تلغ الخسائر الكبرى المشار لها سابقاً.

نعم ليس انتصاراً، ولم يكن يستحق من المقاومة هذا التهليل وأهازيج النصر.

نعم ليس تطبيعاً، ولكنه يفتح المجال أمام قوى لبنانية وعربية (وربما فلسطينية ) للانطلاق منه نحو شعارات واتفاقات تسوق وتبرر لتطوير عمليات التطبيع مع العدو. لقد ارتكبت قيادة المقاومة خطأً كبيراً في قيادة حملة الدفاع عن الاتفاق والترويج له كانتصار، فهي كانت تقول دائماً على لسان قيادة حزب الله أننا نقف خلف الدولة، فلماذا سبقنا الدولة في الترويج لاتفاق يمكن القول أنه على الأقل ملتبس وموضع خلاف لبناني ؟

هذا الخطأ يذكرنا بخطأ قمع ساحات الانتفاضة، وخاصة تلك التي كانت بإدارة قوى وطنية لبنانية، والحلول مكان قوات قمع الدولة في الحفاظ على النظام الطائفي. إنها ذروة التناقض بين وظيفة المقاومة وبنيتها المذهبية والطائفية.

أخيراً، هو اتفاق مدان، جاء لمصلحة العدو بجزئه الأساسي، استفادة العدو مباشرة، واستفادة لبنان (المفترضة ) مؤجلة ومهددة ومنتقصة، وبشكل خاص جاء لمصلحة استجرار الطاقة من الساحل الفلسطيني إلى أوروبا في إطار الصراع العالمي.

على القوى التقدمية اللبنانية، أخذ خطوات عملية لمواجهة لهذا الاتفاق، كما أن على قوى الثورة الفلسطينية، التنبه لما يحضر له بوساطة مصرية – قطرية – تركية مع الولايات المتحدة للبحث باتفاق مماثل على شواطئ غزة ■

ملف

# الترسيمُ اللبنانيّ - الإسرائيليّ وتداعياته

سركيس أبوزيد. كاتبٌ وناشر/ لبنان

**عملَ الوسيطُ الأميركيّ أموس هوكشتاين بكلّ ما عندَهُ من ضغط وسرعة من أجل تأكيد الرغبة الأمريكيّة في توقيع الاتفاق قبل الانتخابات الإسرائيليّة، وقبل انتهاء ولايّة الرئيس ميشال عون؛ لأنّه إذا لم يحصل ذلك، ستضيع فرصة سانحة يصعب أن تتكرّر، وسيؤدّي ذلك إلى تعريض الاستقرار للخطر في البحر الأبيض المتوسّط والمنطقة.**

التزامنُ الحاصل بين انتخابات رئاسيّة لبنانيّة وانتخابات عامة إسرائيليّةً وانتخابات نصفيّة أميركيّة، شكّلَ دافعًا فيً تسريع إنجاز اتفاق ترسيم الحدود، وفي الدخول الأميركي المباشر على الخط بشكل فوري وقوي قبل أن ينشغل الإسرائيليون في انتخاباتهم ولا تعود لديهم أي جهة تملك صلاحية التوقيع، وقبل أن ينغمس الأميركيون في انتخابات الكونغرس وسط منافسة شديدة بين الحزب الديمقراطي والجمهوري، فينعدم بعدها اهتمامهم بالملف اللبناني- الإسرائيلي ويتحولون الى أولويات دولية أولها حرب أوكرانيا التي تشهد تطورات سريعة وخطيرة، وحتى على المستوى اللبناني فإن مرحلة ما بعد 31 تشرين تبدو غامضة ومحفوفة بالمخاطر إذا حصل فراغ رئاسي ولم تُشكّل حكومة جديدة، ولم يعد هناك من سلطة تفاوض توقع على الاتفاق.

فالفكرة السائدة عند الأميركيين وغيرهم أن الاتفاق إما أن يوقع قبل نهاية شهر تشرين الأول، وإما أن يضيع في متاهات التأجيل والتأخير، وهذا بالفعل ما حصل، حيث عمل هوكشتاين على اتصالات مفتوحة مع كل الأطراف مؤكداً التزام واشنطن بالتوصل الى حل واتفاق مستدام.

## أبعاد استراتيجية للاتفاق

يمكن اختصارها في نقطتين أساسيتين:

1- هذا أول اتفاق خطي بين لبنان و«إسرائيل» منذ اتفاق الهدنة العام - 1949 الذي ما زال ساري المفعول واتفاق 17 أيار الذي «سقط». صحيح أن اتفاق الترسيم ليس «اتفاق تطبيع» وليس خطوة أولى على طريق «اتفاق سلام»، ولكن نتيجته هو أن هذا الاتفاق يهدئ الصراع بين لبنان و«إسرائيل»، ويرسّخ حال الهدوء على الحدود البحرية والبرية، وعلى قاعدة «السلام الاقتصادي»، وكل ذلك بعلم وضوء أخضر من القوى الفاعلة في لبنان والمنطقة.

2- اتفاق الترسيم الحدودي يعيد خلط أوراق الداخل اللبناني في مجالين:

- الأول اقتصادي مع دخول لبنان نادي الدول النفطية وتحسن تصنيفه الدولي وظهور بارقة أمل اقتصادية، وبدء العد العكسي للخروج من الأزمة والصعود من القعر. وفي موازاة الضمانة الأميركية للاتفاق سيكون تخفيف للضغوط الخارجية ولحال العزلة الدولية المفروضة على لبنان.

- أما المجال الثاني، فإنه سياسي إذا ما قررت الأطراف التي شاركت في إنجاز الاتفاق الاستثمار داخلياً، والدخول في لعبة موازين القوى، باعتبارها الطرف الذي ساهم في صنعه وولادته، وفي تحصيل حقوق لبنان وفرصة الاستفادة من ثروته البحرية. وهذا التوجه على قاعدة مقايضة «التقديمات» الحدودية الإيجابية بالمكاسب الداخلية السياسية، يبدأ من الاستحقاق الرئاسي ورئاسة الحكومة لاتخاذ قرارات إصلاحية وإدارة الحكم واقتسام النفوذ.

وقد ترجم الاتفاق عبر اجتماع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي مع وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض، ووفد قيادي من شركة «توتال» الفرنسية، وخلال الاجتماع طلب ميقاتي من ممثلي شركة «توتال» المباشرة بالإجراءات التنفيذية للتنقيب في المياه اللبنانية فوراً؛ تليها التحضيرات اللوجستية، وبدء بناء البنية التحتية، ومن ضمنها يبدأ حفر آبار الإنتاج التي منها يتم استخراج الغاز، وهذه العملية ستستغرق ما بين 7 الى 8 سنوات قبل البدء بضخ الغاز، وتؤكد المعلومات أن «إسرائيل» مستفيدة اليوم من حاجة أوروبا الملحة للغاز بعد خلافها مع روسيا إلا أنها ستظل بحاجة الى الغاز أقله لـ 30 عاماً المستقبلية. وفي حال العثور على النفط والغاز، يدخل لبنان في نادي الدول المنتجة للنفط والغاز مما يرفع تصنيفه الاقتصادي العالمي.

تأثير الاتفاق على الانتخابات الإسرائيلية

اعتقد بعض الخبراء الإسرائيليين أن توقيع الاتفاقية البحرية سيساعد بالتأكيد رئيس الوزراء يائير لبيد على تحسين صورته في انتخابات الأول من تشرين الثاني 2022، كما وسوف تخلق فرصة لليمين لتمييز نفسه عن اليسار في «إسرائيل»، بينما توقع آخرون أن يكون حجم إقبال الناخبين العامل الأكبر في تحديد فرص نتنياهو بالفوز، أكثر من أي شيء مرتبط بالصفقة.

في النتيجة، لم يتمكن لبيد من تسخير الاتفاق لرفع أسهمه في الانتخابات الإسرائيلية، مما أدى إلى خسارته أمام

# لبنان: ترسيم الحدود البحرية.. أيهما المنتصر؟

تقدم نتنياهو، ما طرح سؤال سياسي هو: كيف سيتم التعامل مع الاتفاق من قبل الحكومة الجديدة ؟

## تداعيات الاتفاق على المستوى الاقتصادي–الأمني

مما لا شكّ فيه أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و»إسرائيل» هو «حدث وتطور مهم» ومعطى جيوسياسي جديد، فما بعده ليس مثل ما قبله، فهو اتفاق بين لبنان و»إسرائيل»، وعملياً يمكن أن يقال عنه إنه اتفاق وبطريقة غير مباشرة بين أميركا )إسرائيل ( وإيران ) حزب الله (، هذا الاتفاق ظاهره وعنوانه اقتصادي وعمقه أمني، وعند الحديث عن نتائجه وتداعياته، يجري التركيز على المجالين الاقتصادي والأمني:

1- إنجاز الاتفاق سيسمح لـ»إسرائيل» بتحقيق ازدهار اقتصادي والبدء ببيع الغاز لأوروبا كجزء من غاز الشرق الأوسط المطلوب للتعويض عن الغاز الروسي، وأنٍ باستطاعة «إسرائيل» أن تستفيد فوراً من ضمان الأمن لاستثمار ثروتها النفطية والغازية ودخول سوق الطاقة، في وقت أمام لبنان سنوات لكي يبدأ في هذه العملية.

اندفع لبنان إلى هذا الاتفاق تحت وطأة الأزمة الاقتصادية أولاً، والحاجة الى موارد مالية ذاتية، والرئيس الأميركي جو بايدن في اتصاله مع الرئيس عون ركز على هذه الناحية، آملاً في أن تُحدث هذه الاتفاقية» تغييراً جيداً في حياة الشعب اللبناني»، ومعتبراً أنها تُشكل «فرصة لاستعادة الاستثمارات الأجنبية والخارجية للبنان، وهذا سيساعدكم على تعزيز فرص استغلال واستكشاف النفط والغاز في بلادكم لتحسين حياة الملايين من شعبكم».

2- في التداعيات الأمنية، جرى التركيز على أن هذا الاتفاق سوف ينهي النزاع الحدودي بين البلدين، بحيث لا تعود الحدود مصدراً لتوتر أو شرارة لحرب، فإذا كان القرار 1701 أرسى هدنة طويلة ومفتوحة على قاعدة وقف إطلاق النار، فإن اتفاق الترسيم يعلن بشكل أو بآخر إنهاء حال الحرب مع الإبقاء على حال العداء مع «إسرائيل»، وبالتالي، فإنه يرسي استقراراً أمنياً حدودياً مستداماً، يكون الأساس والشرط في أي ازدهار اقتصادي واستثمار غازي ونفطي في البحر، وما جرى من إقفال لملف النزاع البحري ينسحب على ملف النزاع البري ويؤثر إيجاباً عليه.

## تأثير الاتفاق على انتخاب الرئيس في لبنان

يضاف على التداعيات الاقتصادية والأمنية في لبنان، «التداعيات السياسية»، والمقصود بها تحديداً مدى انعكاس وتأثير اتفاق الترسيم على المعادلة وميزان القوى السياسي، بدءاً من الاستحقاق الرئاسي الحالي، وكيف سيُعمل على استثماره في الداخل.

وهنا نجد رأيين مختلفين:

- فهناك من لا يرى تلازماً وترابطاً بين ملفي الترسيم والرئاسة، وبمعنى استبعاد إعطاء ثمن سياسي للقوى التي شاركت في إنجاز الاتفاق مقابل تسهيل الاتفاق، مع استبعاد وجود خلفيات استراتيجية وسياسية خلف اتفاق الترسيم، والمسألة مصلحة مشتركة بين البلدين ليس أكثر.

ويستند أصحاب هذا الرأي الى الموقف الدولي الواضح تجاه لبنان، والذي حدده البيان الثلاثي المشترك (الأميركي الفرنسي السعودي ) الصادر عن وزراء خارجية الدول الثلاث من نيويورك، والذي أصرّ على رئيس يمكنه توحيد اللبنانيين ويعمل مع حكومة تنفذ القرارات الدولية 1559 و 1680 و 1701 التي تتناول سلاح الحزب، وشدد على مرجعية اتفاق الطائف، وترجمت الدول الثلاث بيانها الأخير بإبلاغ من يلزم من حلفائها وأصدقائها اللبنانيين أن وصول رئيس للجمهورية صديق لحزب الله يعني ببساطة أن لا مساعدات مالية للبنان على الإطلاق.

- وهناك من يرى أثراً مباشراً للترسيم على الرئاسة، ويعتبر أن حزب الله سيتصرف على أنه صاحب الفضل في هذا الإنجاز الذي لم يكن ليتحقق لولا مسيّراته التي دفعت «إسرائيل» إلى المسارعة للاتفاق والولايات المتحدة الى تكثيف الضغوط، ولولا الضوء الأخضر الذي أعطاه الحزب للدولة اللبنانية التي يقول إنه يقف وراءها وبالتالي، فإن الحزب سيرتد إلى الداخل للمطالبة بثمن سياسي حدده في تغيير مسار المعادلة الرئاسية وتسهيل حصوله على رئيس يثق به ويرتاح ويطمئن إليه، كما أن الأطراف اللبنانية الأخرى المشاركة في هذا الاتفاق تطالب بحصة وهي (جبران باسيل - نبيه بري - نجيب ميقاتي).

قوة لبنان تحصن حقوقه

نجحت الشرعية اللبنانية وحكومة لبيد وإدارة بايدن بإنجاز الاتفاق في موعده، وبعد التوقيع عليه في الناقورة أصبح بمثابة أمر واقع سبق الاستحقاقات الدستورية في لبنان (نهاية عهد عون ) وفي الكيان المؤقت (انتخابات النيابية ) وفي أميركا انتخابات النصفية.

بعد إنجاز هذه المرحلة وبعد حصول اتمام الاستحقاقات اللبنانية والإسرائيلية والأميركية، ينتظر المراقبون ردات الفعل وكيفية التعامل معها، فقد دخل الاتفاق في مرحلة اختبار جديدة تشكل امتحاناً لجميع الأطراف المشاركة، وخاصة قدرة إدارة بايدن باحترام تعهداتها مع ترك الباب مفتوحاً أمام المفاجآت والتطورات.

## باختصار هناك ثلاث مستويات لتقييم هذا الاتفاق:

1- على المستوى المبدأي كل فريق تنازل عن جانب من مطالبه المبدأية لإنجاح مشروعه في الترسيم وهو تحد جديد يواجه الإدارة في الجهات المعنية، خاصة العهد الجديد في لبنان والحكومة الجديدة في «إسرائيل» والإدارة المتجددة في أميركا.

2- على المستوى السياسي السؤال المطروح وما زال من دون جواب هو: كيف ستتعامل القوى السياسية في الحكم وفي المعارضة في الجهات الثلاث المعنية ؟

3- كيف ستتحكم موازين القوى الفعلية في الجهات الثلاث والتي تتحكم بمصير الاتفاق وتطبيقه والتعايش معه ؟

ختاماً، في لبنان حوار وتباين بين اتجاه مبدأي رفض الاتفاق نظرياً، واتجاه واقعي وافق على الممكن المتاح نسبة إلى واقع لبنان المأزوم الذي يواجه أزمة اقتصادية مالية، والاتفاق قد يساعده للخروج من معاناته الاقتصادية وتحدياته السياسية الوجودية.

والخلاصة المركزية العملية في لبنان هو أنه مطلوب من القوى الحية، تجاوز أزماته حتى يستعيد قوته ودوره لتحصين حقوقه وتحسينها من خلال تعميق معادلة القوة التي يمتلكها، وهي تكامل الدولة والمقاومة والشعب، وعلى هذا الأساس يتقرر مصير الترسيم ومستقبل لبنان ■

ملف

# لماذا يتّهمُ مؤيدو إسرائيل حزبَ اللّه بالموافقة على تطبيعهم؟

د. ليلى غانم. أستاذةُ الأنثروبولوجيّا الثقافيّة في جامعة رينيه ديكارت ورئيسة تحرير مجلة بدائل/ فرنسا

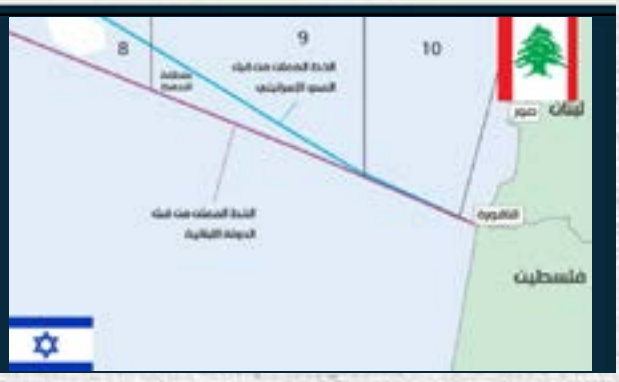


**استغلّ معظمُ مؤيدي «السّلام» مع الكيان الصهيوني في لبنان والعالم العربي، مسألة ترسيم الحدود البحرية غير المباشرة بين لبنان وإسرائيل، لاتهام حزب الله بنوايا الاعتراف «بعقلانية» التطبيع. لكن الهدف من وراء هذه الحملة المنسّقة، سرعان ما اتضح فهو يندرج في استكمال التحريض لوقف المقاومة ونزع سلاحها، والاصطفاف مع الجامعة العربية و«الأشقاء العرب» خلف قرارات «الشرعية الدولية»، وهي حملة تخفي الإقرار بأن إسرائيل التي كانت تنقب عن النفط دون إذن من أحد، اضطرت تحت وطأة تهديد المقاومة لها بقبول الترسيم.**

لعلّ المؤرّخ المرموق عصام خليفة، هو بين المعترضين المهنيين القلائل على صيغة ترسيم الحدود البحرية بوساطة أميركية واتهامه الرؤساء الثلاثة الذين خاضوا المفاوضات غير المباشرة بالخيانة العظمى، لسماحهم بالتخلّي عن حق لبنان في خط 29 ابتداء من آخر نقطة حدودية في الناقورة مع فلسطين المحتلّة، وفق ترسيم خط الهدنة التي وقّعها عن الجانب اللبناني الكابتن اسكندر غانم وعن جانب العدو الإسرائيلي فريد ليندر بتاريخ 23 آذار/مارس عام 1949.

مسؤولون عن خطوط الترسيم في الجيش اللبناني يؤيدون وجهة نظره، لكن هذا الأمر لم توثّقه الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ توقيع حكومة فؤاد السنيورة عام 2007، على مسودّة اتفاقية مع قبرص، كيفما اتفق، تشمل أيضاً المنطقة الاقتصادية الخالصة في جنوب لبنان وشماله، وقت هجوم «أشقاؤنا العرب» لنزع سلاح حزب الله وتطبيق «قرارات الشرعية الدولية»، إثر حرب 2006 وهزيمة إسرائيل المدوّية.

عصام خليفة والمعترضون المهنيون على صيغة الترسيم، يرفضون التهديد بالسلاح لمنع إسرائيل من استغلال «حقل كاريش» (القرش) ولا يعترضون على مبدأ المفاوضات غير المباشرة ولا حتى على مبدأ توقيع اتفاقيات مشتركة كالتوقيع على اتفاقية الهدنة وغيرها، ولا يعتبرون كل ذلك تطبيعاً أو على طريق التطبيع. فمن الناحية المهنية والسياسية شتّان بين الاعتراف السياسي كما بدأه «الأشقاء العرب»، وبين اتفاقيات خطوط الهدنة كما حدث في الحرب الكورية بين الشمال و«المجتمع الدولي» في الجنوب الكوري، والتجارب المماثلة لا تحصى ولا تُعد. وشتّان بين التطبيع وبين منع العدو من انتهاك الحدود بتدخّل دولي أو بتدخل الأميركي حين يخشى هذا الأخير وقوع الحرب لعدم قدرته في ظرف غير مناسب على حماية محميته في فلسطين المحتلّة.

على الرغم من البراعة المهنية وحسن السويّة الوطنية التي يتمتع بها عصام خليفة، يعبّر عن براءة سياسية طفولية، منذ تأسيس «حركة الوعي» الطلابية الجامعية في منتصف السبعينات، متخيّلاً «علمنة النظام اللبناني» على أبواب الحرب الأهلية وإنشاء دولة مواطنة وحقوق... عبر الثقافة و«نشر الوعي». وفي مسألة الترسيم يتخيّل منع إسرائيل من استخراج الغاز في حقل كاريش، بمجرد تقديم شكوى اعتراضية إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية التي ترفض أصلاً قبول النظر بالدعوى بسبب عدم انضمام إسرائيل، ويذهب به المخيال إلى الاعتماد على «الشرعية الدولية» لتحصيل حقوق لبنان البرّية والبحرية.

قد يكون اعتراض المهنيين الوطنيين محقاً كما أقرّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. لكن هذا الأمر ليس موضع جدل ونقاش لا طائل منه، إنما المسألة الإشكالية الملحّة تتمحور حول أفضل السبُل، لمنع إسرائيل من استغلال الغاز في «المنطقة المتنازع عليها» بعد مباشرتها العمل على وضع مشروعها موضع التنفيذ في «كاريش»؟

## الدولة المهزومة وذراع المقاومة

طوال المفاوضات التي توسّط فيها مبعوث الإدارة الأميركية فريدريك هوف منذ العام 2012، أصرّت الدولة اللبنانية على المطالبة بالخط 23 وفقاً لخطة ترسيم أودعتها الأمم المتحدة عام 2011، تصحيحاً لاتفاقية السنيورة مع قبرص.

وفي المقابل أصرّت الإدارة الأميركية على «حل وسط في المنطقة المتنازع عليها» بحسب ادعاء إسرائيل في خط 23، وتقسيم المساحة البالغة 860 كلم2 بمنح لبنان 490 كلم2 (بعد مساومات طويلة) وتقديم هدية مجانية إلى إسرائيل مقدارها 370 كلم2 ولم يستطع لبنان الرسمي الرضوخ للضغوطات الأميركية الطويلة.

لكن في المقابل لم يحرّك «السياديون» اللبنانيون أو بالأحرى مدعو السيادة وأخوانهم العرب ومجتمعهم الدولي ساكناً، ولم تنظر الأمم المتحدة بمطالبة لبنان الرسمي. فالكل منهمك بأولويات «أكثر إلحاحاً وخطورة» عنوانها «تحرير لبنان من الاحتلال الإيراني ونزع سلاح حزب الله»، بمساعدة أميركية لتطبيق قرارات «الشرعية الدولية».

فلحظة إعلان إسرائيل عن موعد بدء التشغيل في استخراج الغاز، ضاربة عرض الحائط باعتراض لبنان الرسمي ومفاوضات «الوساطة الأميركية»، قام حزب الله مستنداً إلى عدم رضوخ لبنان الرسمي، بتهديد مدعوم بمسيّرات حربية لفرض شروط المطالبة اللبنانية الرسمية على أميركا وإسرائيل بقوّة السلاح.

وللمصادفة أثارت مسيّرات المقاومة حميّة «السياديين»، ليس لنصرة الدولة اللبنانية في مطلبها أو لتجاوزه الجذري نحو الخط 29، بل اتهاماً لحزب الله بانتهاك سيادة الدولة و«انتزاعه» قرار الحرب من الدولة اللبنانية التي لم تقرّر الحرب دفاعاً عن خط 23. واتهمت المقاومة بأنها تعرّض لبنان لأهوال الحرب بطلب من إيران لمساعدتها في الملف النووي على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. لكن تهديد السلاح فرض على الإدارة الأميركية التراجع عن «وساطة

# لبنان: ترسيم الحدود البحرية.. أيهما المنتصر؟

هوف» وتكليف أموس هوكشتين بانطلاق صيغة الترسيم من مطلب لبنان الرسمي.

يجدر التأكيد هنا أن المقاومة لم تدخل في أية مفاوضات مباشرة وغير مباشرة مع العدو الإسرائيلي ومع المجتمع الدولي، طيلة محطات تحرير لبنان بإجماع داخلي، وبعد التحرير حين أصبح موضوع نزع سلاح المقاومة مطروحا على طوابير الخط الانهزامي، ولم تدل المقاومة بدلوها في أي مفاوضات أوَ مباحثات تتولاها الدولة اللبنانية، لمصلحتها أثناء الاندحار الإسرائيلي عام 2000 أو ضدها أثناء الحرب الإسرائيلية عام 2006 التي توّجتها حكومة السنيورة بالضغط «مع المجتمع الدولي» لإصدار قراري 1559g1701.

لقد نأت المقاومة بنفسها طوال تاريخ الصراع، عن أي حديث يتصل بإسرائيل من قريب أو من بعيد، بسبب معتقدات الحرام الدينية، ولأسباب عقائدية أخرى في استراتيجية الصراع مع الاحتلال. لكنها في المقابل لم تتردد في دعم أي خطوة لبنانية أو عربية أو إسلامية وحتى دولية، من شأنها المساهمة بتقويض مصالح الاحتلال أو نفوذه وهيبته ومعنوياته، أو حتى المساهمة بمنعه من الاطمئنان إلى راحة البال التي توفّرها له أميركا ومجتمعها الدولي و«الأشقاء المُطبعين».

وفي هذا الإطار «اصطادت» المقاومة فرصة الاستناد إلى لبنان الرسمي في عدم خضوعه للضغوطات الأميركية، لمنع الاحتلال من استحواذ هدية هوف الأميركية، وتلطيخ هيبته في التراجع تحت تهديد سلاح المقاومة، ولكسر معنويات الاعتماد على قدرة أميركا في تحقيق رغباته التوسعية. عدا ذلك لا تركن المقاومة إلى كل أشكال ترسيم الحدود ولا إلى أيّ اتفاقيات هدنة وتهدئة وغيرها، إلاّ بمقدار تعزيز المواجهة الاستراتيجية ضد الاحتلال والحدّ من نفوذه وسيطرته. فإسرائيل لا تبالي إلا بتعزيز مواقعها في موازين القوى لتسويف أي ترسيم للحدود ونقض أي اتفاقات أو معاهدات... وحزب الله يواجهها بتعزيز موازين القوى لمصلحة استراتيجية المقاومة.

## تحريض أتباع السلام الأميركي و«الأشقاء العرب»

في وقت يعيش فيه لبنان شبه إجماع على تلافي الحرب وعدم تأييد المقاومة في أي مبادرة يحتمل أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية، يقوم المهنيون المعترضون على صيغة الترسيم البحري، بالتنديد بالرئاسات الثلاث في الدولة اللبنانية الذين خاضوا مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، دون أن يقدموا أي إسهام ببلورة جدّية لخريطة طريق سياسية ذات صدقية لانتزاع الحقوق الوطنية ضد إسرائيل والتي لا يمكن انتزاعها بغير قوّة السلاح. وفي هذا السياق يهدّد حزب الله لانتزاع ما يمكن انتزاعه بقوة السلاح، ويلوّح ببقاء جهوزية السلاح لحماية ما يتم انتزاعه خطوة غير نهائية على الطريق، ولمنع إسرائيل وأميركا من الانقضاض على ما تم انتزاعه من حقوق وطنية.

لكنّ الاعتراض المهني المحق، شابه شيئاً من البلبلة والريبة في أجواء بعض الوطنيين الفلسطينيين والعرب المؤيدين للمقاومة، الذين يرتأون بقاء حزب الله على الحياد متفرّجاً على عجز الدولة اللبنانية عن الاستمرار برفض الخضوع للضغوطات الأميركية إلى ما لا نهاية، ويفضلون طهارة الموقف المتفرّج على شبهة «التلوّث» مع الدولة اللبنانية في المفاوضات غير المباشرة. ولا ريب أن حملة التحريض المكثفة بتهمة التطبيع، تركت أثراً من آثارها على غفلة من أمرهم في تقدير موازين القوى وتعقيدات تفكيكها.

غير أن إنجاز الخرق الذي حققته المقاومة بتهديد السلاح ضد أميركا واسرائيل، أثار حملة اتهامات وتحريض «أشقاؤنا العرب» وأتباعهم للدلالة على عقلانية خيارهم في «استراتيجية السلام ونبذ العنف» وتناولها كل منهم بالتصويب على ما يتخيّله مناسباً لخدمة أولوياته. فأشاع بعض الخليجيين أن الترسيم البحري يكشف «مزايدات إيران وأذرعها، التي تخفي نوايا التطبيع» من أجل استباق المطبّعين العرب وتحقيق السلام «الذي لا مفر منه» وقطف ثمرته من إسرائيل وأميركا والمجتمع الدولي.

أتباعهم في اليمن، أداروا مكبرات الصوت ردحاً لتعميق «مأزق الحوثيين الذين يغطون أطماع إيران بشعارات الموت لأميركا، الموت لإسرائيل». أما أتباعهم في لبنان، فأعلنوا على شاشاتهم الخليجية ومواقع «الحرّة»، «انتهاء لعبة حزب الله بورقة المقاومة»، داعين إلى تسليم السلاح وتطبيق القرارات الدولية والالتزام بسيادة الدولة الجانحة للسلام.

وإلى جانب غلّ إعلام الأزقّة، حاول بعض «المحلّلين الأكثر رصانة»، إضفاء مسحة تعمّق مصطنّع في التحريض الخليجي الذي يميّز قطر عن أترابها السعوديين والإماراتيين، على ما جاء في مقال «العربي الجديد» تحت عنوان «لماذا يعارض مؤيدون لإسرائيل اتفاقية الحدود؟».

ففي واقع الأمر، لم يوقّع لبنان الرسمي على اتفاقية حدود، فلا تزال مساحة 5ـ6 كلم2 من الأراضي اللبنانية تُعرف باسم «خط الطفافات الحدودي»، وهو في عرف أميركا وإسرائيل «محل نزاع»، فضلاً عن 79 نقطة خلافية وثلاثة أميال من الشاطئ، أشبه بمزارع شبعا بحرية. ولا تقول «العربي الجديد» اتفاقية الحدود اعتباطاً، بل لكي تستخلص أن إسرائيل حققت لأول مرّة «إنجازاً للمشروع الصهيوني في إجبار دولة عربية على ترسيم حدود نهائية»، وهذا الاستخلاص لعمري لا يفقه شيئاً من الدروس التاريخية وينم عن سطحية «التبحّر في المشروع الصهيوني» بخلاف ما يدعي! فحدود إسرائيل هي حيث تطال يدها، وليس عبثاً أن لا يكون لها دستور.

والحقيقة أن مصر عانت في طابا ما عانته من أجل ترسيم حدود نهائية مع إسرائيل، وما يزال الأردن يعاني في اتفاقية وادي عربة لترسيم الحدود في غور الأردن، ذلك أن المشروع الصهيوني يقوم على رفض ترسيم حدود نهائية مع أي دولة عربية، وفقاً لسردية «مملكة إسرائيل» الأسطورة القابلة لتأويل حدودها بحسب ما تصل يداها من الفرات إلى النيل، وهو سبب عدم إقرار دستور في اسرائيل. لكنه سبب إضافي لعدم مشاركة حزب الله في ترسيم أي حدود مؤقتة أو نهائية مع المحمية الأميركية في فلسطين المحتلة، وعدم إقراره بالحدود.

أبعد من ذلك في تجميل التحريض، لا تنبس «العربي الجديد» كلمة بشأن مؤيدي إسرائيل في قطر والخليج واليمن ولبنان المعترضين على الترسيم، بل تقفز عنهم إلى معارضة مؤيدي إسرائيل في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ومنهم ديفيد شينكر قدوة أصدقائه الخليجيين و«السياديين» في لبنان، وتلحظ بجدارة أنهم يعارضون أي تنازل إسرائيلي من شأنه أن يهزّ «ثابتة انتصار إسرائيل وهزيمة العرب». غير أنها عوض انسجامها مع نفسها في التحليل لتسجيل إنجاز لحزب الله في خرق «ثابتة» إسرائيل ومؤيديها، تقلب منطق التحليل على قفاه لتسجيل الترسيم على حزب الله.

لبنان بلد المفارقات وأبرزها أن سلاح المقاومة يخيف إسرائيل وأمريكا، ولكن ما يستعصي عليها هو الطبقة السياسية الحاكمة بكل أقطابها من الحلفاء والمناوئين، وهذا ما يهدد ميزان القوى سواء في معالجة الأزمة الداخلية أو الصراع مع العدو. ولكن الثابت عمليا وعقائديا أن المقاومة في لبنان لم ولن تنهي عداوتها لإسرائيل وأنها قابضة على السلاح ودونه الموت، وما تزال قبلتها فلسطين ■

ملف

# ما سرُّ اهتمامِ الولاياتِ المتّحدة بترسيم الحدود البحريّة بين لبنان وفلسطين المحتلّة؟

د. جمال واكيم. أستاذُ التاريخ والعلاقات الدوليّة في الجامعة اللبنانيّة/ لبنان

**قد يتساءلُ البعضُ: لماذا تهتمُّ الدّولُ الغربيّةُ على غير عادتها بالتدخّل لحلحلة أزمة الطّاقة وموضوع ترسيم الحدود بين لبنان والكيان الصهيونيّ؟ فلقد اعتدنا في السابق أن نجدَ تبنّيًا غربيًا كاملًا لوجهات النظر الإسرائيليّة، وهو ما لم يشذ عنه الغربيّون هذه المرّة، لكنّ الفارق في هذه المرّة هو في كون القوى الغربيّة تدخّلت في حلّ الأزمة بما أعطى لبنان مكاسبَ لأوّل مرّة عبرَ الوسيط الغربي، وهو الأميركيّ عاموس هوكشتاين. طبعًا لم يحصل لبنان على حقه الكامل المتمثّل بالخط 29، إلّا أنّ الكيان الصهيوني كان ينوي تجاهل حقوق لبنان بالكامل، لكن بالمحصّلة فإنّ لبنان ثبت حقّه في الخط 23 وكامل حقل قانا، إضافة إلى ترسيم الحدود البحريّة انطلاقًا من النّقطة «ب1».**

تكمنُ الإجابةُ عن هذا الموضوع في الأزمة الأوكرانيّة التي اندلعتْ في شباط فبراير الماضي بعدما استبق الروس عمليّة عسكريّة أوكرانيّة مدعومة من الولايات المتّحدة وحلف الناتو كانت مقرّرة في 28 شباط/ فبراير 2022، وبدأوا عمليّة عسكريّة خاصّة في 26 شباط فبراير، أجهضت المحاولة الغربيّة ونقلت المعركة إلى أراضي الخصم. بنتيجة هذه العمليّة فإنّ الولايات المتّحدة وحلفاءها الغربيين فرضوا عقوبات اقتصاديّة على روسيا. كانت روسيا تتحسب لهذا الأمر بأن شكّلت صندوقًا سياديًّا من نحو 700 مليار دولار لحماية نفسها من تداعيات العقوبات التي كانت تنتظرها. كذلك فإنّها لجأت إلى فرض شراء نفطها وغازها بالروبل الروسي لا باليورو أو الدولار لدعم عملتها التي استعادت قيمتها السابقة على بدء الأعمال العسكريّة في أوكرانيا، بعدما كانت هذه العملة قد تراجعت في مقابل الدولار واليورو.

هنا لا بدّ لنا أن نشيرَ إلى الهدف الأميركي من إشعال الأزمة في أوكرانيا. لقد كانت الولايات المتحدة تسعى لأن تحوّل أوكرانيا لقاعدة متقدّمة لها في شرق أوروبا على الحُدود معَ روسيا، لتنطلق بعدها لتهديد القلب الروسي المتمثّل بموسكو، ولإثارة ثورات وانتفاضات بين الإثنيّات والأقليّاتُ الدينيّة في موسكو، التي تتركّزُ في منطقتي القوقاز ووسط آسيا، مثل: الكيبتشاك والإنغوش والشيشان والتتار والشركس وغيرهم. وترى الولايات المتّحدة في أن هذا من شأنه أن يقسم روسيا الى مئات الدويلات الصغيرة التي ستسهل السيطرة عليها واستغلال الموارد الهائلة في روسيا غير المستغلة بشكل كامل، علمًا أنّ هذه الأخيرة تقدرُ مساحتها بـ 17 مليون كيلومترا مربّعًا، وهي غنيّةٌ بالموارد الطبيعيّة من غاز ونفط وذهب وألماس وكوبالت ويورانيوم وغيرها من المعادن النفيسة التي كان مقدّرًا أن تصبح تحت سيطرة الرأسمالية الغربيّة لو نجح المخطّط بالانطلاق من أوكرانيا لتقسيم روسيا.

لم تنجح الولايات المتّحدة بضرب العمق الروسي انطلاقًا من أوكرانيا، لكنّها بإثارة القلاقل في هذا البلد ودفع روسيا للتدخل عسكريًّا فيه، فإنّها نجحت في استدراج موسكو إلى حرب طويلة. كذلك فإنّها نجحت في إحداث شرخ بين روسيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى ما قد يؤدّي إلى عزل روسيا في البر الأوراسي، وهذا هدف استراتيجيّ أميركيٌّ قديمٌ عبّر عنه عددٌ كبيرٌ من المفكّرين الأميركيّين على رأسهم مستشار الأمن القوميّ الأميركي الراحل زبغنيو بريجنسكي في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى. كذلك فإنّ الولايات المتّحدة بهذه الخطوة جعلت أوروبا تعتمد عليها بالكامل لتحقيق أمنها في مواجهة ما تعدّه خطرًا روسيًّا عليها. كذلك فإنّه كان في بال صنّاع القرار في الولايات المتحدة الحصول على جائزة أخرى تتمثل بالاستيلاء على حصة روسيا من النفط والغاز في السوق الأوروبية.

وكانت الولايات المتحدة قد ضغطت على الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا لوقف العمل بنورد ستريم 2. وقد أعلنت روسيا عن قطع امدادات الطاقة عبر أنبوب يامال ما أدى إلى قلق أوروبي كبير، تبعه الإعلان عن القيام بأعمال صيانة في الخط الذي يمر عبر أوكرانيا. وكانت الطامة الكبرى في حادث التفجير الذي تعرض له خط نور ستريم واحد والذي أعلن عدد كبير من المسؤولين الأوروبيين على رأسهم المفوضية الأوروبية بأنه عمل تخريبي مدبر. كل هذا وأوروبا على أعتاب فصل الشتاء وهي تعتمد على النفط والغاز الروسي للتدفئة وفي قطاع النقل وفي الاستخدام المنزلي للطهو.

وقد بدأ انقطاع امدادت النفط والغاز بالتأثير على الأوروبيين بشكل كبير. فلقد تضاعفت أكلاف الطاقة أكان للتدفئة أم النقل أم الطهو ما جعل الأوروبيين يغيرون من أنماط استهلاكهم وحياتهم. ومن الأمثلة على ذلك لجوء العائلات البريطانية إلى تغيير أنماطها الاستهلاكية والغذائية للتوفير في استهلاك الغاز. وقد بدأت هذه العائلات بالاستغناء عن المأكولات التي تحتاج إلى تحميص أو شي للتوفير في استخدام الغاز المنزلي. وقد أعلن واحد من كل أربعة بريطانيين بأنه بدأ بالاستغناء عن التحميص والاستعاضة بالقلي لإعداد وجبات الطعام، فيما

أعلن خمس البريطانيين بأنهم بدأوا بالتقليل من بعض وجبات الطعام وفقا للتقرير السنوي ل «غود فود نايشن» (أمة الطعام السليم). وأعلن 20 بالمئة أنهم استغنوا عن إشعال الأفران في منازلهم، فيما أعلن 23 بالمئة آخرون أنهم خففوا من استعمال أفرانهم في الطهي. وفي تقرير آخر في جريدة الاندبندنت، فلقد تمت الإشارة إلى أن ثلث المدرسين الثانويين باتوا يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة تجعلهم حتى لا يستطيعون سد حاجاتهم من الطعام.

إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز دفع ببريطانيا إلى الاعتماد أكثر على إنتاج الطاقة النووية عبر زيادة الإنتاج من محطاتها النووية المتقادمة. لكن المشكلة تكمن في أن هذا له أكلاف أخرى من نوع آخر. فهنالك كلفة التخلص من النفايات النووية الناجمة عن عملية الإنتاج والتي تقدر بنحو 260 مليار باوند، إضافة إلى الأكلاف غير المباشرة المتمثلة بالتلوث البيئي الكبير الذي ينتج عن هذه المحطات، والمخاطر الكبرى على المناطق السكنية القريبة من هذه المفاعلات.

ولم تثمر جهود الدول الأوروبية حتى الآن في إيجاد بدائل عن الغاز والنفط الروسيين. ففي جولة له في أواخر شهر أيلول سبتمبر في الخليج، لم يتمكن المستشار الألماني أولف شولتز إلا من تأمين شحنة نفط واحدة من الغاز من دولة الإمارات العربية المتحدة. ويبلغ حجم الشحنة التي سيتم تسليمها من قبل شركة أبو ظبي الوطنية للنفط 137 ألف مترا مكعبا في بدايات العام 2023. ولا يسد هذا احتياجات ألمانيا إلا لفترة وجيزة جدا، علما أن هنالك صعوبة كبيرة لدى الأوروبيين في إيجاد أسواق بديلة للطاقة أكان ذلك في ما يتعلق بالجزائر التي رفضت زيادة توريداتها من الغاز لأوروبا، أو حتى قطر وإيران (في حال تم رفع العقوبات عنها). فالجدير ذكره أن الغاز يباع بعقود آجلة على مدى عشر أو عشرين سنة، وبالتالي فإنه يتعذر على أوروبا اللجوء إلى الدول المنتجة لسد احتياجاتها.

هذا يزيد من أهمية النفط والغاز في شرق المتوسط، أكان ذلك الذي يتواجد في المياه الإقليمية اللبنانية أو في المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة. إذ أن الغاز في هاتين المنطقتين لا يزال بكرا غير مرتبط بعقود آجلة وبالتالي يمكن لأوروبا الاعتماد عليه لسد جزء من احتياجاتها، وخصوصا النفط والغاز الذي يسيطر عليه الكيان الصهيوني الذي لم يكن من الممكن استخراجه من دون التوصل لاتفاق مع لبنان، خصوصا بعد تهديد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بأن حزب الله سيستهدف كامل منصات الإنتاج في المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة ما لم يتم الاتفاق مع لبنان على ترسيم حدوده البحرية وفقا لشروطه. وبالتالي فإن مجرد التهديد هذا كان يدفع الشركات الأوروبية والعالمية إلى عدم المجيء للاستثمار في نفط وغاز شرق المتوسط في ظل التهديدات هذه التي تحول المنطقة إلى ساحة نزاع تكون مكلفة بالنسبة للشركات خصوصا لجهة التأمين ■



# الجدل داخل «إسرائيل» حول ترتيب الحدود البحرية مع لبنان

العقيد (متقاعد) الدكتور عيران ليرمان
ضابط مخابرات سابق. شغل منصب نائب مستشار الأمن القومي للكيان (2009–2015). حاليًا نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن ومحاضر في كلية شاليم. (ترجمة الهدف)

**منذ اتفاقيات أوسلو 1993–1995 لم يثر أحد جوانب علاقات «إسرائيل» مع جارها العربي، مثل هذا الجدل العنيف في الرأي العام الإسرائيلي. ومع ذلك، على عكس اتفاقيات أوسلو، فإن هذه ليست اتفاقية ثنائية موقعة بحضور كل منهما، حيث يرفض لبنان التعامل مع «إسرائيل» بشكل مباشر، بأي طريقة من شأنها أن تنطوي على شكل من أشكال الاعتراف.**

وهكذا، مع اقتراب عقارب الساعة، قبل الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في 1 تشرين الثاني (نوفمبر)، (كتب هذا النص قبل الانتخابات الصهيونية) وانتهاء ولاية ميشال عون كرئيس للبنان في 31 تشرين الأول (أكتوبر)، تم التوصل إلى تفاهم برعاية الولايات المتحدة، مع توقيع كل من البلدين على رسالة إلى الحكومة الأمريكية (التي سيتم إيداعها أيضًا لدى الأمم المتحدة) التي ترسم حدودًا بحرية متفق عليها بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل بلد (EEZ)، وكذلك أجزاء من مياهها الإقليمية.

المعارضة الإسرائيلية، بقيادة رئيس الوزراء السابق (والمكلف بتشكيل الحكومة حاليا) بنيامين نتنياهو، اتهمت مرارًا وتكرارًا حكومة لابيد «الضعيفة وعديمة الخبرة» بالاستسلام (أو حتى الخيانة)، مما أدى إلى التنازل عن الأصول الإسرائيلية المحتملة. من جانبها زعمت الحكومة، مدعومة بآراء مؤسسة الدفاع، أن الترتيب سيفيد الاقتصاد الإسرائيلي، ويزيل خطر الحرب، وقد يشكل نقطة تحول تاريخية في التاريخ الطويل والحزين للعلاقات مع لبنان، وصورت موقف نتنياهو على أنه دعاية حرب غير مسؤولة.

إن إحجام لبنان، المذكور أعلاه، عن التعامل المباشر مع «إسرائيل» لم يساعد مؤيدي الترتيب في إثبات قضيتهم. علاوة على ذلك، تحدث رئيس الوزراء لابيد عن تفادي الاشتباك، الذي جعل الأمر يبدو وكأنه استسلم لخطر العنف. وتبرز نقاط من الخلاف المرير: لأكثر من عشر سنوات، تم تقديم اقتراحات مختلفة بشأن خط

وسط عادل في البحر بين مطالبة إسرائيل الواقعة في أقصى الشمال ومطالبة لبنان، بمساحة مثلثة تبلغ 860 كيلومترًا مربعًا بينهما (انظر الخريطة)؛ كانت إسرائيل على استعداد لتسوية نصف أو أقل. ومع ذلك، في الأشهر الأخيرة، أثارت الحكومة اللبنانية مطالبة غريبة بخط يميل إلى الجنوب. ردًا على هذا التكتيك؛ قررت «إسرائيل» الموافقة على الخط الأصلي للبنان، إذا قبل لبنان - كحقيقة من حقائق الحياة وليس من الناحية القانونية - الوضع الحالي («خط العوامة») للمياه الإقليمية المجاورة للشاطئ. بالنسبة لمؤيدي هذا الترتيب الإسرائيليين، كان هذا تنازلًا معقولًا، يهدف إلى منح لبنان حصة كبيرة في إنتاج الغاز، وبالتالي الرد على منتقديه.

ربما كان الأهم من الخط الفعلي هو كيف أدخل حزب الله نفسه في المعركة؛ أطلقت بضع طائرات بدون طيار غير مسلحة باتجاه منصة الإنتاج في حقل كاريش، الذي يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل، ولكن أيضًا جزئيًا ضمن الخط الجنوبي الثاني للبنان الذي تم إجراؤه في وقت متأخر من المفاوضات مع لبنان. كان حسن نصر الله يُلمح إلى احتمال اندلاع صراع على الغاز، وقد أدى ذلك إلى اتهام الكثيرين في إسرائيل بتراجع حكومتهم تحت تهديد العنف، مما تسبب في أضرار جسيمة لمفهوم الردع المهم للغاية. وكما يقول اللاعبون الإسرائيليون الرئيسيون، تريد إسرائيل أن يربح لبنان وأن يكون له مصلحة في الاستقرار. وهكذا واجه حزب الله تهديدًا حقيقيًا لشرعية موقعه في لبنان.

حيث (حسب بعض منتقديه) إذًا لم تكن «إسرائيل» عدوًا حقًا، بل وأبدت كرمًا لمساعدة لبنان على البقاء اقتصاديًا، ما ذريعة بقاء حزب الله مسلحًا بشكل مستقل ضد «الكيان الصهيوني»؟ وهكذا كان على المنظمة وأسيادها الإيرانيين أن يمارسوا تهديدهم، لجعل الشهامة الإسرائيلية؛ تبدو وكأنها استسلام للابتزاز، وزادت اللغة الإسرائيلية اللامبالية من هذا الانطباع.

المكاسب الاقتصادية المباشرة «لإسرائيل»من الاستكشاف المستقبلي لحقل قانا، الذي يقع إلى حد كبير داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية كما هو متفق عليه الآن، لا بد أن تكون هامشية. الفائدة الحقيقية ستكون أن لبنان ستكون له مصلحة في استقرار الحدود البحرية وأن إنتاج الغاز في حقل كاريش الإسرائيلي، يمكن أن يبدأ (كما حدث بالفعل في 26 أكتوبر)، ورد الحماقة على المنتقدين: سوف تمر سنوات قبل أن يتحقق أي دخل، وقبضة حزب الله على لبنان قوية للغاية، بحيث يمكن بسهولة التخلص من المصالح الاقتصادية الوطنية، بمجرد أن تجد المنظمة سببًا للصراع مع «إسرائيل». إن ما فشلت في رؤيته، إجابة المؤيدين، هو أن إنتاج الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ أصبح أكثر ربحًا، بسبب الحرب في أوكرانيا، كما أنها أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى كعنصر رئيسي في العلاقة الاستراتيجية مع مصر.

يثير المنتقدون نقطة دستورية صحيحة: لا يمكن تنفيذ تنازل كبير يؤثر على الحقوق الوطنية «لإسرائيل» بدون استفتاء - بموجب قانون من التسعينيات - أو على الأقل تصويت في الكنيست. حصل رئيس الوزراء على رأي من المدعي العام غالي باهراف-ميارا، بأن الترتيب المتعلق بالحدود البحرية، يمكن تنفيذه بأمر حكومي، وهو الرأي الذي أيدته المحكمة العليا. ومع ذلك، من الناحية السياسية، من الصعب تجنب الانطباع، بأن لابيد وزملائه كانوا في عجلة من أمرهم، لترجمة ذلك إلى مكاسب انتخابية (هناك عدد ثابت من الإسرائيليين يدعمون هذا الترتيب، إذا كان يجب الوثوق في استطلاعات الرأي). لكن من الصعب أيضًا تجاهل الحافة السياسية الوحشية للنقد - الكثير من النقد - الذي ألقاه نتنياهو وحلفاؤه.

أخيرًا، ظهرت نقطة خلاف مهمة أخرى: إحساس بعدم الثقة بين الكثيرين في اليمين القومي والديني تجاه القيادة العسكرية العليا ومؤسسة الدفاع، ويشتبه في أن هؤلاء يتعاملون بلين مع أعداء إسرائيل ويقظون أكثر من اللازم للضغوط الأمريكية. وكما وصفهم أحد الأشخاص الليكوديين في تغريدة على تويتر: « هؤلاء هم الأشخاص، الذين أرسلونا إلى حرب يوم الغفران عام 1973، وفوضى عام 1982 في لبنان، والانسحاب من غزة عام 2005. وقد تعكس الحدة الحالية أجندة أوسع قد يكون لها تأثير على الانتخابات وما بعدها»■

# حروبُ مياه... فقر... جفاف... كوارث طبيعيّة
# عوامل تهدّد الأمن الغذائيّ العربيّ

د. أدهم شقير. باحثٌ في الشأنِ الاقتصاديّ/ سورية

**توجدُ تعريفاتٌ عدّةٌ للامن الغذائي، لكنّ أهمّها وأبسطَها هو توفيرُ الغذاء بالكميّة والنوعيّة اللازمين للنشاط والحيويّة وبصورة مستمرّة لكل أفرادَ المجتمع، اعتمادًا على إنتاج السلع الغذائيّة لكل بلد، وإتاحة هذا الغذاء الصحي والآمن لجميع المواطنين بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكانيّاتهم الماديّة.**
**الأمنُ الغذائيُّ المطلق ويعني أنّ كل دولة تنتج الغذاء داخل كيانها وحدودها، بما يعادل أو يفوق الطلب المحليّ، وهذا المستوى يرادف الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضًا بالأمن الغذائي الذاتي، وهذا التحديد المطلق والواسع لمعنى الأمن الغذائيّ واجه انتقادات عديدة، إضافةً إلى أنّه غيرُ واقعيّ.**
**وعلى العكسِ، فإنّ الاعتماد على الأسواق العالميّة واستيراد الغذاء منها له مخاطرُ أهمُّها الكوارثُ الطبيعيّةُ والحروبُ والموانعُ السياسيّة، كالعقوبات الدوليّة التي تطلقها وتطبّقها الولايات المتحدة على بلداننا ودولنا، من أجل فرض شروطها السياسيّة قبل أن تسمح لنا باستيراد الغذاء.**

## مرتكزات وأسس الأمن الغذائي:

إنّ المفهوم النسبيّ للأمن الغذائي يُؤسّسُ على مرتكزات عدّة:
- وفرة السلع الغذائيّة.
- تواجد السلع والغذاء بشكل دائم بالأسواق.
- أن تكون أسعار السلع والأغذية في تناول المواطنين وضمن قدرتهم الشرائية.
- سهولة الوصول والحصول على السلع والأغذية.

الكوارث الطبيعية والأوبئة والحروب لها دور مهم في إضعاف المستوى الغذائي (جائحة كورونا نموذجاً)، لقد سلطت هذه الجائحة الضوء على قضايا الغذاء، سواءً المتعلقة بنقص المواد الغذائية أو صعوبة توفير الغذاء في الأسواق المحلية نتيجة انقطاع سلاسل التوريد أو تعطلها، لأننا لا نعرف الشكل الذي ستتخذه الأزمات والكوارث المقبلة، لذلك يجب الاستعداد، من حيث تنويع نُظم الإمداد وسلاسل التوريد والتحضير الجيد في تطوير الزراعة وأشكالها وأنظمتها ليتم التقليل من حجم الأضرار التي ستنجم عن تلك الكوارث والأزمات.

## معوقات الأمن الغذائي في العالم العربي:

- أهم معوق يواجه الأمن الغذائي هو اعتماد المنطقة العربية على استيراد الغذاء بشكل مهم، فنلاحظ وجود فجوة غذائية كبرى بين احتياج السكان من السلع الغذائية، وبين ما هو متوفر من الإنتاج المحلي وتقدر الفجوة الغذائية بين المتوفر والحاجة بقيمة 35 مليار دولار سنوياً وهو قيمة ما تستورده المنطقة من الحبوب واللحوم البيضاء والحمراء والزيوت والسمون والمواد الأخرى.
- التحدي الأهم للزراعة وتوفير الغذاء هو الجفاف الذي يهدد الوطن العربي، حيث أظهرت بعض الدراسات الدولية حالة الجفاف التي تسود في المنطقة العربية من 20 سنة وهي الأطول من نوعها خلال المئة عام الأخيرة.
- أطلق برنامج الأمم المتحدة تحذيراً من أن ندرة المياه في المنطقة العربية، ستؤدي إلى انخفاض الزرعة ومردوها في السنوات القادمة بما نسبته 20 بالمئة.
- الوطن العربي يعاني من ندرة مائية وفقر مائي بنسب مهمة، حيث يوجد 19 دولة في العالم تعاني الفقر المائي إلى درجة مخيفة منها 13 دولة عربية، فخلال الـ55 عام الماضية انخفض نصيب لفرد من المياه من 2600 م3 إلى 600 م3 سنوياً، وهو ما يضع معظم دولنا تحت خط الفقر المائي.
- أظهرت الأرقام انخفاض نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية الخصبة من 4000 م2 إلى 400م2، ومن المتوقع أن يؤدي نقص مساحة الأرض الصالحة للزراعة إلى نزوح جماعي باتجاه المدن وتضخم حزام الفقر حولها ووجود أحياء مليئة بالنازحين تفتقر للخدمات الأساسية.
- وجود بنى تحتية غير جاهزة لتطوير الزراعة يشكل أمراً مهماً وتحدي كبير في توفير الغذاء.
- تأثير الاقتصاد العالمي على أسعار الغذاء وحصول ارتفاعات حادة بثمن الغذاء نتيجة الصراعات والحروب الدولية هو تجدي آخر.
- التضخم وتدني الرواتب والأجور، يؤدي إلى حالات من فقر التغذية وأمراض سوء التغذية.

## حروب المياه التي تقوم بها دول الجوار العربية:

الأخبار المهمة جداً الواردة من دول الجوار العربي السوري كمثل على الأزمة، نجد بها بعض التصرفات والمشاريع التي تهدد الزراعة والغذاء في الوطن العربي: نهر الفرات عنصر مهم جداً للزراعة في سوريا والعراق وأقيمت عليه مشاريع مهمة وكبرى في مجال الزراعة وإنتاج الكهرباء، حيث تعتبر منطقة الجزيرة السورية المعتمدة على هذا النهر ومنطقة وسط العراق وجنوبه خزان غذائي للبلدين، ففي الآونة الأخيرة أنشأت تركيا سدوداً كثيرة وكبرى على مجرى النهر في أراضيها، مما أدى إلى إضعاف منسوب المياه في هذا النهر، وفي ذلك مخالفة واضحة للقوانين والمعاهدات الناظمة لهذه الحالة، وتعتبر خطة سياسيّة واقتصادية في حرب المياه ضد العرب.
أما إثيوبيا التي ينبع منها النيل اتخذت خطوة مماثلة بإقامة سدود متعددة وآخرها سد النهضة على مجرى النيل، أدت إلى حجب كميات كبيرة من المياه عن مصر والسودان، وبالتالي تعرضهم إلى خطر محدق في إنتاج الغذاء، وحصول الجفاف في هذين البلدين، وهي خطوة أخرى نحو حرب المياه ضد العرب.

كما أن المراقب يلاحظ توترات بين موريتانيا والسنغال حول نهر السنغال الذي تعتمد عليه موريتانيا وهو خطوة أخرى نحو حرب المياه ضد العرب.

**الفقر والأمن الغذائي والجوع:**

إن الأمن الغذائي مرتبط بشكل مهم بالفقر ومتناسب معه عكسياً، غالبية شرائح المجتمعات العربية تعاني من وجودها تحت خط الفقر، مما قد يؤدي إلى الجوع والجوع المزمن، يشكل خطر على استقلال الحكومات والدول، فالناس الذين يتضورون جوعاً ولا يملكون أية مداخيل لرعاية أسرهم وسد احتياجاتهم لا تبقى لهم إلا مشاعر الخيبة وفقدان الأمل واليأس، فاليأس سيؤدي إلى التوتر وحتى العنف، فقد واجه العالم اضطرابات عديدة سبب غالبتها الجوع واليأس.

على الحكومات والجهات التنفيذية أن تضع خطط قابلة للتطبيق، وذلك لتحسين واقع الأمن الغذائي ودعم الزراعة والفلاحين ومربو الثروة الحيوانية على كافة المستويات توفير تكلفة الإنتاج بأسعار مقبولة.

يجب مكافحة الهدر في استخدام المياه وبناء مشاريع للاستفادة من مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها بعد معالجتها لتساهم في حل جزء من مشكلة المياه والجفاف، وعلى الحكومات العربية تطوير أساليب الزراعة والوصول إلى إقامة صناعات زراعية بشقيها النباتي والحيواني للتخلص من الحاجة للاستيراد والاعتماد على الذات لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

إن وجود سياسات علمية مبنية على عدالة توزيع الغذاء والموارد، هو مطلب هام لتحقيق الأمن الغذائي للشعوب العربية في مختلف الدول، فمحاربة الفقر والتضخم في سبيل تحسين المستوى المعيشي للناس وتأمين الدخل المناسب الذي يكفي للعيش الشريف والغذاء الضروري، وكذلك فإن ترشيد استخدام المياه وإنشاء مشاريع وفق تنسيق إقليمي للاستفادة من المياه الجوفية والاستفادة بالشكل الأمثل لها، والسعي لتوفير حوامل الطاقة بأسعار مناسبة تخدم الإنتاج وتساهم في انخفاض أسعار الغذاء، والأهم من ذلك كله إيجاد إدارة عادلة وناجحة تستطيع تجاوز كل العقبات ■

# ماذا بعدَ الأحداث على مستوى السّاحة العَربيّة؟!

علي حسن شعثان. باحثٌ وكاتبٌ يمنيٌّ – رئيس منتدى العُلا للدراسات/ الأردن

**يُطلق على الوطن العربيّ من حيث الموقع الجغرافي والمساحة الممتد عليها مُسمّى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وله من المقوّمات الريادية ما يؤهّل إلى الزعامة الدوليّة بل والعالميّة أيضاً، كيف لا؟!**

والمساحةُ واحدةُ التمحور مترامية الأطراف، وكذلك الديانة سائدة الاعتناق قابلة بالآخر بالإضافة إلى اللغة والتاريخ والثقافة، كما وأن أعرافه القبلية مُتكاملة القواعد ومتجانسة في المضمون ولنا في هذا (العُرف القبلي وتكامله العربي) كتاب قيد الإعداد يبحث في حالتي اليمن والأردن بمراجعة مختصي الأحكام الاجتماعية من كلا البلدين، وإذا ما أشرنا إلى ما يتمتع به الوطن العربي من مميزات وخصائص سنجد أنه:

- مهبط جميع المعتقدات السماوية الثلاث (يهودية - مسيحية - إسلامية)
- متوسط الموقع الجغرافي عالمياً ومتحكم في الممرات البحرية وطريق التجارة العالمية
- متنوع التضاريس والأتربة الزراعية والفصائل الحيوانية والنباتية
- متعدد المناخ الشبه صحراوي والمتوسط والاستوائي والمداري
- جم الثروات المعدنية ومصادر المياه الطبيعية

ولهذه المميزات والخصائص طمعت قوى النفوذ الدولية، فحيكت المؤامرات وزرعت المشاكل والأحداث المتشعبة، ما أبقى المنطقة في حالة الاستنزاف العشوائي للثروات ووضع استهلاكي مُلفت مُنذ عدّة عقود، لتتململ الجماهير بطريقة الاعتصامات وتسيل الدماء ويحل الدمار للكم الهائل من البُنى التحتية والمصالح الحيوية وهذا ما قد يعتبره البعض كمخاض سياسي صعب.

وبالإشارة إلى فحوى الأهم، مما كان أو هو كائن، وما زال من المشاكل والأحداث، نورد في سياق المقال وبشكل مقتضب: القضية الفلسطينية شوكة الميزان في قاموس المكانة التاريخية عند المؤرخون العرب والتي بخصوصها تمكن الشعب الفلسطيني وإلى جانبه الجماهير العربية من الصمود والنضال الطويل على درب المقاومة متعددة المهام، وفق نصوص القانون الدولي وخيار السياسة النشطة وتحرّكاتها المفضية إلى إبراز عنفوان المحافظة على جوهر العدالة القانونية للقضية، وإحراز الخطوات المتقدّمة نحو التحرير من بطش المغتصب الصهيوني، رغم شتات الأغلبية من أبناء هذا الشعب في أصقاع المعمورة، ليس من شيء، وإنما من مشروعية الحق وما يتطلبه الحال الأسري والاجتماعي من عودة ولمّ الافتراق القسري.

وعلى كلٍ لم يكتف المتآمرون من شغل الأمّة العربيّة في قضيّة واحدة، بل زعزعوا الأوضاع بأكثر من مشكلة وأحدثوا في الأمور ما يخل بالسكينة العامة ويقلق الأمن الإقليمي، وفي هذا المعنى يتبين أن كلّ عشر سنوات تستفزّ قوى النفوذ والهيمنة الدولية، من حفيظة الدول العربية، بخصم ما وتعبّر عن ذلك إعلاميًّا بمصطلح يُلفت الجميع ويثير القلق، فمن بعبع الإلحاد، مثلًا عن طريق الاشتراكيّة، إلى بعبع النظام البعثي في العراق المُحاك ضده ابتداء من حرب الثماني سنوات ثم عاصفة الصحراء، إلى تنظيم القاعدة ومصطلح محاربة الإرهاب، تلى ذلك محاربة داعش حالياً، وهكذا دواليك، ليس هذا فحسب بل اُستغل بلورة عوامل الأوضاع المعيشية في صورة حقوق وتكون مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، جُملة الأحداث العربية، بحقيقة إنها داخلية الدوافع فعلاً خارجية التأثير، تم لبعضها الحلول أو التهدئة وما زال منها الأحداث اليمنية والسورية، بالإضافة إلى القلاقل العراقية والليبية، متراوحة إجرائياً، فيما بين الآمال الجماهيرية والإهمال الرسمي.

ففي الشأن اليمني يُعتبر لجوء (الحوثيين) كسلطه أمر واقع في العاصمة اليمنية صنعاء إلى لغة القوة قبل قوة اللغة السياسية وحوارها البنّاء، حالة معززة من نبرة الصراع وإطالة

الحرب، إن لم تتم التنازلات الإيجابية ومن قبل كل الأطراف، لغرض وقف نزيف الدم والحفاظ على ما تبقى من البنية التحتية، ممتعضةٍ جل الجماهير اليمنية، فيما يُستشعر عقلياً وفلسفياً من التدخلات الخارجية بأجندتها في الشأن الفكري، وخصوصاً المذهبي منه، على حساب المصلحة العامة للبلد دون مراعاة للأبجديات الدولية، فيما يتعلّق بالعلاقات الثنائية.

وبالنسبة للشأن السوري فهو ومن وصف الخبراء الإستراتيجيين، يُعتبر معقد التحليل سهل الحلول في حال ما أن يتفق جميع الفرقاء المحركين للوضع على قاعدة التآخي ونبذ التدخلات المؤدلجة خارجياً التي منها وبها وفي إطار الحالتين اليمنية والسورية، انقسمت النُخب الثقافية والجماهيرية وتشعّبت الخطابات الرنّانة عربيًّا، وهذا مما يُنذر بفتح الخلافات الأثنية وسلبية النتائج المقلقة، من خشية أن يتساير الحال على بقية القضايا والأحداث البسيطة في الوطن العربي ولربما تمتد المعضلة - تحذير مما يُلاحظ أحياناً - إلى القضيّة الفلسطينيّة، إن عجز العدو الصهيوني عن المواجهة كون ورقة الخلافات الفكرية فيما بين أصحاب الهم الواحد، من حيث الأجدرية تعتبر له العُملة المربحة.

وبالعودة إلى عنوان المقال وحيثياته الختامية يتضح منطقياً بأن أي حرب بديهياً، تنتهي في نهاية المطاف على طريقتي، إما التفاوض وإصلاح الأمور السياسية والاجتماعية، وكذلك الاقتصادية وما إليها من المترتبات المؤسسية أو الاستسلام وهزيمة أحد الطرفين وهذا غير مُجدي، من حيث الأسس البنّاءة كون ثقافة الغالب والمغرب لن تبني الأوطان وخصوصاً، حالما تكون الحرب على الشكل الأهلي أو على الشبه منه.

فعند الملاحظة البسيطة دون التحليل الاستراتيجي للأحداث الدائرة على مستوى الساحة العربية راهناً، يتجلّى بأن أهدافها - أي الأحداث - مُبهمة المعاني العامة وصورتها الإعلامية مُتشعّبة - وهذا ما لا ترغب قوى التأثير الخارجي في إنهائه - وإن وجهة نظر القيادات المتزعّمة للصراع ضيّقة الأطرّ الوطنية والتقارب في ضوء برامجها شاق التفاوض، إن لم تضغط قاعدة الجماهير عليهم أو تتألّب - أي القاعدة الجماهيرية - حول البديل الوطني المهتم بالمصلحة العامة ويقبل بالكل، اللهم إلّا إذا كانت هناك من وسيلة خلف الكواليس يحيكها المؤثّرون تهدف إلى وقف الاقتتال الميداني وترك الأسباب الأساسية للمشكلة دون المعالجة الجذرية، كي يبقى التماحك مستمر وتبقى الشعوب مُنهكة، وهنا يُقال بأنه عندما تُستجمع قوى الخير ويتحقق الوعي السياسي للأمة كما تمتعت بذلك مُسبقاً حتماً، وليس إمكاناً ستُحجّم الأدوار العبثية ويُحد من المطامع الخارجية، إن لم تتوقف.

بيد إن في نهاية المطاف ومن الحقيقة السائدة نعم ستتوقف الحرب أيما تكون وسيكون التفاهم والحلول المقنعة التي لا بد منها، وذلك من شاهد تجربة، بل تجارب تاريخية مؤكدة، وإن توجّس البعض الخيفة ■

# عن 70 عامًا من الثورة والعطاء

**هيئة تحرير (الهدف)**

يرحل أمين اسكندر.. القامة الجليلة والمناضل الشجاع في مسارات متعرجة في لحياة مستحقة.. وبهذا الرحيل المفجع؛ تخسر الأمة العربية وتخسر مصر وفلسطين، أحد رجالاتها البارزين، في الدفاع عن قضاياها والمنافحة عن كرامتها وجوهر وجودها.

رحل أمين إسكندر، الوطني المصري، الناصري القومي العروبي، والفلسطيني حتى نخاع الضمير، من الكفاح الذي بدأه منذ كان طالبًا في الثانوية العامة عام 1968، وهو منخرط في تظاهرات الطلبة التي طالبت بالثأر للهزيمة عام 1968، لينخرط في المنتدى الناصري ويشارك في وضع وثيقة الزقازيق الشهيرة التي حددت أسس مناهضة سياسات السادات، ثم انخراطه في مظاهرات الخبز عام 77 ا، وهكذا من تمرد إلى تمرد ومن اعتقال إلى اعتقال، رسم أمين إسكندر؛ مسار حياته كمناضل صلب عنيد.. من الدفاع عن سليمان خاطر ورصاصاته الشريفة إلى الانخراط في مناهضة نظام كامب ديفيد؛ فكرًا وتنظيمًا، ثم الحزب الناصري وحركة الكرامة.. ثم التيار الشعبي.

وإلى جانب نضاله التنظيمي الميداني كان الراحل «إسكندر»، من أبرز المفكرين القوميين المدافعين عن القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، من أجل تحرير كامل أرضه وإقامة دولته المستقلة على كامل تراب وطنه، وعلى المستوى القومي؛ شغل «إسكندر» عضوية الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في عدة دورات سابقة له.

وعلى الصعيد الفكري ترك إسكندر عدة مؤلفات سياسيّة مهمة أبرزها «ذاكرة ورؤيا» و«في نقد تحالف كوبنهاغن»، و«عبور الهزيمة» و«الحركة القومية في مائة عام»، و«عصر القهر والفوضى»، و«الزلزال: دراسات من داخل الأزمة العربية»، و«نقد التجربة الناصرية - رؤى من الداخل»، و«التنظيم السري لجمال عبد الناصر»؛ فضلاً عن إسهامات فكرية عديدة في مناهضة التطبيع ودعم المقاومة في مواجهة العدو الصهيوني أبرزها «ثقافة المقاومة والتحرير في إدارة الصراع العربي الصهيوني».

نعي مستحق للراحل الكبير

وقد نعى حزب الكرامة ببالغ الحزن والأسى، وكيل مؤسسيه؛ المفكر السياسي والقومي أمين إسكندر بعد صراع مع المرض، كما نعته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان قالت فيه «برحيل الفقيد الكبير، تخسر فلسطين؛ أحد المنافحين الكبار عنها وعن حريتها وحرية شعبها وحقوقه، وتخسر مصر العروبة؛ أحد مناضليها الكبار في سبيل تأكيد عروبتها ودورها القومي، وتخسر أمتنا العربية أحد أبرز المدافعين عن حريتها وحقوقها وثرواتها ووحدتها؛ في وجه الأنظمة التابعة والخائنة لحساب المشروع الأمريكي - الصهيوني الإمبريالي».

ومن المعروف أن الراحل كان أحد كُتّاب مجلة الهدف، وصديقا مقربًا للجبهة، وخاصة المؤسس جورج حبش والأمين العام الشهيد أبو علي مصطفى ■

# قراراتُ قمّة الجزائر في الشقّ الفلسطينيّ
# فارغة في المضمون وإنجاز في الشكل

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

**وأخيرًا عقدت القمّة العربيّة في الجزائر، بعد غياب ثلاث سنوات بذريعة وباء كورونا رغم أنّ قممًا إقليميّة ودوليّة عقدت في تلك الفترة في السياق الافتراضي، وتفاءل البعض خيرًا بعقد هذه القمّة لا سيّما وأنها تعقدُ في بلد المليون شهيد، الأكثر حرصًا على القضيّة الفلسطينيّة وعلى القضايا العربيّة وفي المقدّمة منها القضيتين السوريّة واليمنيّة، لكن قراراتها في مختلف القضايا الخلافيّة ليست قرارات توفيقيّة – كما تم وصفها- بل قرارات علاّقات عامّة لا تسمن ولا تغني من جوع ، ولا تضع أيًّا من تلك القضايا على طريق الحلّ بعيدًا عن الاستهدافات الصهيوأميركيّة والرجعيّة.**

وبخصوص القضيّة الفلسطينيّة، يسجّلُ للرئيس الجزائري وللدبلوماسية الجزائرية أنها عملت على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية التي تعرضت لمحاولات التهميش والتصفية على مدى أكثر من عقدين من الزمن، وذلك باحتضان الجزائر مؤتمراً للم الشمل الفلسطيني في محاولة جادة لإنهاء الانقسام الفلسطيني وترتيب البيت الوطني الفلسطيني.

صحيحٌ أن القرارات الصادرة عن مؤتمر لم الشمل الفلسطيني هي قرارات علاقات عامة يستحيل تنفيذها في ظل تناقض بين مشروع المقاومة ومشروع أوسلو التصفوي وتداعياته، وجراء عدم قيام حركة فتح بوصفها حزب السلطة بإجراء مراجعة نقدية لنهج السلطة السياسي منذ عام 1993 وحتى اللحظة الراهنة، لكن هذه القرارات وظفها الرئيس الجزائري باقتدار لمنع الدول العربية، وخاصة المطبعة منها التنصل من الحديث عن القضية الفلسطينية بذريعة الانقسام الفلسطيني.

قرارات القمة بشأن القضية الفلسطينية في الميزان

**القراءة المتأنية لقرارات القمة بشأن القضية الفلسطينية تقودنا إلى تسجيل ما يلي:**

مركزية القضية الفلسطينية ... ولكن ؟!

يسجل لقمة الجزائر من خلال الدبلوماسية الجزائرية، أنها أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية في السياق السياسي النظري، بأنها القضية المركزية للأمة العربية من خلال القرار الأول الذي ينص على «التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948».

لكن هذا القرار يعيد الاعتبار للبرنامج السياسي التقليدي لمنظمة التحرير حول حل الدولة والدولتين، والذي سبق وأن تبنته القمم العربية السابقة، لكنه لم يراع المتغيرات القائمة، ممثّلةً بما يلي (أوّلاً ) تجاوز العديد من القوى الوطنيّة والثوريّة الجديدة لطرح حلّ الدولتين ورفضها المطلق لاتفاقيّات أوسلو ونهج التفاوض البائس، وإعادتها الصراع إلى المربّع الأوّل بوصفه صراعًا وجوديًا (وثانيًا ) رفض الكيان الصهيوني قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بدعم من الإدارة الأمريكية ويتساوى في هذا الرفض مع الإدارة الأمريكية سواءً كانت جمهوريّة أو ديمقراطيّة.

ومن ثَمَّ، تكرار هذه الصيغة في مؤتمر القمة في الجزائر لا قيمة له، وباتت صيغة جاهزة لملأ الفراغ في قرارات القمم العربية، ناهيك أنها لم تراع أن فصائل مقاومة أساسية، وطلائع ثورية جديدة خلقت فارقاً هائلاً في منسوب المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني مثل: «عرين الأسود» وكتائب المقاومة في مختلف مدن الضفة الغربية، وباتت تعتبر حل الدولة وراء ظهرها، وتؤكد على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني.

**المبادرة العربية للسلام آلية للتطبيع الابراهيمي**

أما القرار الثاني المتعلق بمبادرة السلام العربية الذي ورد وفق النص التالي: « – التأكيد على تمسكنا بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، والتزامنا بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية، وحل الصراع العربي-الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة».

**بخصوص هذا البند يمكن تسجيل ما يلي:**

1- لم يأت هذا القرار على ذكر «حق العودة» الوارد في المبادرة (كمشروع للتسوية )، ومن المعلوم أن فقرة «حق العودة» في المبادرة جاءت بضغط من الرئيس اللبناني الأسبق إميل لحود في القمة العربية في بيروت عام 2000، خاصةً وأن أن المبادرة الأصلية للملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، لم تتضمن أي ذكر لحق العودة وفي الذاكرة كيف أصر الرئيس لحود على فقرة تنص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، تنفيذاً للقرار 194 حين رفض الضغوط السعودية والأمريكية بشأنها، ورفض المقترح الذي طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك «مادلين أولبرايت» بالتفاهم مع نتنياهو، بأن لا يكون «حق العودة» جزءاً من القرارات، وتضمينه في الإعلان السياسي العام. ومع ذلك التفت السعودية في قمة بيروت على القرار عبر صيغة ملتبسة على النحو التالي «حل عادل متفق عليه وفق القرار 194»، أي إخضاع هذا الحق للمساومة مع الكيان الصهيوني.

2- واللافت للنظر أن القمة نصت على «المبادرة العربية للسلام» التفريطية في الوقت الذي تنصلت فيه العديد من الدول العربية من المبادرة (الإمارات، البحرين، السودان، المغرب ) بتوقيعها معاهدات التطبيع الإبراهيمي مع الكيان الصهيوني وما نجم عنها من اتفاقات أمنية واقتصادية، متخلية بشكل سافر عن «مبدأ الأرض مقابل السلام» على سوءته وخطورة أبعاده التطبيعية.

3- القمة العربية من أجل إنجاز نجاح

شكلي دون إغضاب الدول المطبعة، لم تأت على ذكر مخالفة الدول المطبعة لقرارات القمم العربية السابقة بشأن «مبدأ الأرض مقابل السلام» جوهر «مبادرة السلام العربية» من خلال شروعها في تطبيع مكتمل الأركان مع دولة الكيان.

## توسل رخيص

واللافت للنظر هذا التوسل الرخيص من قبل النظام العربي في معظم مفاصله للكيان الصهيوني للموافقة على المبادرة، رغم رفض حكومات العدو المتعاقبة لها، وهنا نذكر إن نفعت الذكرى، كيف هدر النظام العربي ماء وجهه أمام حكومات العدو على وعسى أن تقبل المبادرة من خلال ما يلي:

أ-عندما أعلنت قمة بيروت عام 2000م «مبادرة السلام العربية» رد عليها «أريك شارون» بوضع حجر الأساس لجدار الفصل العنصري، وبالقول: «أنها لا تساوي قيمة المداد الذي كتبت به».

ب- وفي قمة الجزائر 2005 توافقت القمة على تقديم ملخص للمبادرة في الصحف الإسرائيلية، حتى يسهل على الإسرائيليين فهمها واستيعابها للضغط، على حكوماتهم للموافقة عليها، وكان رد «شارون» عليها بإعلانه رفض تجميد توسيع المستوطنات اليهودية، وإعلانه عن خطة لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس لتضم 3500 وحدة استيطانية جديدة.

ج- وبعد تأكيد قمة الرياض عام 20007، مجدداً على المبادرة العربية (للسلام) وانتدابها وزراء خارجية عرب، ترتبط دولهم بمعاهدات مع (اسرائيل) لزيارتها لشرح المبادرة ومزاياها من حيث أنها باتت مبادرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رد وزير حرب العدو على هذه الزيارة، بقوله: «أن الاستيطان لن يتوقف وأن (إسرائيل) ترفضها لأنه لا تلبي شروط ومتطلبات السلام الإسرائيلية».

د- وعشية قمة الدوحة 2/26/ 2009، أعلنت حكومة العدو، عن البدء في مسح منطقة (اي-1) في المنطقة الفاصلة بين مستوطنة معاليه أدوميم، وبين والقدس، توطئة لبناء وحدات استيطانية، وإقامة فنادق، ومشاريع تشغيلية ومناطق تجارية، بما يحقق الفصل الكامل ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، كما أرسلت حكومة العدو في حينه، اشعارات بهدم 1500 منزل في القدس توطئة لهدم 8000 منزل عربي في غضون عامين.

ه- وتوالت القمم العربية ومن ضمنها «قمة الظهران» في 15 أبريل (نيسان) 2018 التي أعات التأكيد على «المبادرة العربية» في الوقت الذي كانت فيه السعودية تطبخ «مشروع صفقة القرن» مع «جاريد كوشنر» -مستشار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب- على نار هادئة.

باختصار شديد يمكن الجزم بأن العقل الذي وقف وراء المبادرة، كان يستهدف التطبيع دون شرط الانسحاب، وما يؤكد ذلك تصريحات الحكام الموقعين على اتفاقيات التطبيع الإبراهيمية في أن الهدف من التطبيع والتحالف مع الكيان الصهيوني، هو إقناع الكيان الصهيوني بحل الدولة الفلسطينية، والتصدي للخطر الإيراني المزعوم، في محاولة لتبرير التطبيع والتتبيع الخياني للقضية الفلسطينية.

## الحرص المزعوم على القدس

أما القرار (3) الذي «يتحدث عن ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية القدس المحتلة ومقدساتها والدفاع عنها في وجه محاولات الاحتلال لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية والاسلامية والوضع التاريخي والقانوني، ودعم الوصاية الهاشمية التاريخية لحماية المقدسات والتأكيد على دور لجنة القدس في حمايتها من التهويد..الخ. فهذا البند يعكس قمة النفاق والكذب لعدة اعتبارات أبرزها:

1- أن غالبية الدول العربية لم تنفذ قرارات القمم السابقة، التي نصت على توفير الدعم المالي لصمود أهل القدس ولمؤسساتها التعليمية والاقتصادية والاجتماعية.

2- أن قرار القمة بشأن دعم القدس ذا طابع إنشائي، بحكم أنه لم يرتب على الدول العربية أية التزامات مالية محددة لدعم صمود أهلها، في محاولات الاحتلال لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية والاسلامية.

3- أن دول التطبيع الابراهيمي وغيرها التي شاركت في مؤتمر البحرين الاقتصادي 25-26 يونيو (حزيران) 2019 الذي نظمته إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، بهدف توفير الدعم المالي للسلام الاقتصادي لمشروع صفقة القرن، هي عملياً موافقة على الصفقة التي تعتبر القدس بشطريها عاصمة للكيان الصهيوني، ولعل حضور وزيري خارجية الإمارات والبحرين لاحتفال الإعلان عن الصفقة في يناير (كانون ثاني) 2021 لمؤشر على ذلك.

4- اللافت للنظر أن القمة تحدثت عن دعم «لجنة إنقاذ القدس»، ومن المعلوم أن ملك المغرب الذي يرأس هذه اللجنة لم يمارس أي دور لإنقاذ القدس من التهويد منذ تأسيسها ولم يتابع تنفيذ قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي، بل اكتفى بهذه الصفة الشرفية التي لا يستحقها على الإطلاق، فمن يوقع معاهدة تطبيعيه مع الكيان الصهيوني واتفاق أمني معه، هو في التحليل الأولي وليس النهائي خائن لقضية القدس وللقضية الفلسطينية.

## الحرص المزعوم على قطاع غزة

أما القرار الرابع بشأن المطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وإدانة استخدام القوة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين، فهو مثير للسخرية المرة كون الحصار للقطاع عربي رسمي أيضاً بامتياز، ولا يقل خطورة عن الحصار الإسرائيلي ناهيك أن معظم المفاصل المطبعة في النظام العربي، لم تتخذ أي موقف ولو شكلي ضد سلسلة الحروب العدوانية على القطاع، بل أن بعضها كان يتمنى هزيمة المقاومة، وخاصة في معركة سيف القدس التي أحرجت هذه المفاصل، كون الكيان الذي تتكئ عليها هزم في هذه المعركة.

أما بقية نص هذا القرار بشأن إدانة جميع الممارسات الهمجية بما فيها الاغتيالات والاعتقالات التعسفية والمطالبة بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، وكذلك القرار المتعلق بدعم حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فهي بنود ذات طابع إنشائي تتناقض مع مواقف العديد من الدول العربية حيال معاناة الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية.

خلاصة: القراءة لقرارات القمة في الشق الفلسطيني تقول أن القمة أعادت الاعتبار نظرياً للقضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للأمة العربية، دون أن ترتب على النظام العربي الرسمي أية مهام أو كلف اقتصادية لدعم صموده ونضاله ضد الاحتلال والاستيطان وضد تهويد القدس■

# تأثيرُ حكومةِ السودانيّ
# على المشهدِ السياسيّ والاجتماعيّ العراقيّ

محمد أبو شريفة.كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ سورية

**عملت الإدارةُ الأميركيّةُ منذُ غزوها للعراق واحتلاله عام 2003، على صياغةِ عقد اجتماعيٍّ جديد للعراق وَفقًا لرؤيتها، هذا العقدُ الذي انطوتْ فيه كلّ التّشكيلات السياسيّة العراقيّة المعارضة للنظام السابق أسفرت عن بناء منظومة سياسيّة تقوم على المحاصصة الطائفيّة والمذهبيّة والعرقيّة، وحتّى اللحظة لم تستطع هذه التّشكيلات من صناعة نظامٍ سياسيّ يعبّرُ عن مطامح الشّعب العراقيّ هُويّة واحدة وجامعة.**

وفي هذا المجال يبدو أنّ أهمّ العوامل التي تؤثّر في أزمة المشهد السياسيّ العراقيّ تتوزّع على ثلاثة أبعادٍ رئيسيّة. يخصّ البعد الأوّل واقع الاختلاف الجوهريّ الذي نشأ بعد سقوط بغداد في أيدي الاحتلال الأميركيّ وإغراقها في الفوضى والأزمات والصّراعات وانتهاك السيادة والهيبة العراقيّة. والبعد الثاني تظهر أهمّيّته في الأزمة مباشرةً عندما نلاحظ حجم التعقيدات والاختلافات في المعتقدات الدينيّة والعرقيّة والطبقيّة، حيث تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على السياسة العراقيّة، التي تهدفُ فيما تهدفُ إليه إلى إبقاء هشاشة الوضع السياسي. وتبرز أهميّة البعد الثالث للأزمة الراهنة بأنّها ليست وليدة اللحظة وإنما يمتد عمرها 18 عاما وهي أولا وأخيرا، أزمة حكومات المحاصصة (تشكيل حكومة حماية مصالح) وبشكل محدد فإنها أزمة في المنظومة السياسية العراقية المرتبطة بسياسة المحاور الإقليمية. وهنا يكمن أهمية فهم معنى الأزمة بالنسبة لواقع ومستقبل العراق السياسي في ظل هشاشة النظم المتحكمة بالعملية السياسية العراقية التي تسعى إلى تفكيك هياكل المنظومة القائمة وإحلال أخرى بديلة، على أساس كثافة غابة البنادق ومبادلة العنف بين الخصوم والحلفاء لجلب المكاسب وفرض الشروط.

لقد استمر الانسداد السياسي الأخير في العراق عاما كاملا بدون نتائج ترضي الأطراف والقوى الفاعلة تخللها اضطرابات سياسية وأمنية ومواجهات عنف أدت إلى سقوط قتلى وجرحى وظهور تحالفات جديدة وانشقاقات وانسحابات من مجمل الحياة السياسية. ولكن في (13 اكتوبر- تشرين الأول الماضي) تم الخروج من الانسداد السياسي والتوافق على انتخاب رئيس جمهورية جديد وتكليف محمد شياع السوداني بتشكيل الحكومة الجديدة والتي من المتوقع لها أن تواجه أزمات وعقبات عديدة على مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، سيما أن سياسيين عراقيين كثر وأوساط شعبية مختلفة يعتبرونها غير ذات صلة بمصير بلادهم.

إن تداعيات الانسداد السياسي هذا لم يكن وليد لحظة عابرة أو نتيجة تباينات الفرقاء السياسيين، فمنذ أن قررت المحكمة الاتحادية نصاب انتخاب رئيس الجمهورية ثلثي أعضاء البرلمان حينها تم فتح المجال واسعا أمام الإطار التنسيقي وحلفاءه من تشكيل الثلث المعطل والذي نجح في منع التيار الصدري وحلفاءه من السنة والأكراد والذين يشكلون أغلبية البرلمان وفقا لنتائج انتخابات 2021 من الاستمرار في مشروعهم لتشكيل حكومة أغلبية سياسية. وعلى إثر هذا القرار رفض التيار الصدري التحالف مع قوى الإطار التنسيقي، بسبب اتهامه لهم بالفساد وتحميلهم مسؤولية الفشل الذريع الذي وصلت إليه البلاد، وتاليا إعلانه الانسحاب من مجلس النواب -علما أن الصدريين هم أكبر الفائزين في الانتخابات (73 مقعد)- الأمر الذي مكّن أحزاب وقوى سياسية أخرى قريبة وموالية من الإطار التنسيقي لتصبح هي القوة الوازنة والمؤثرة في تشكيل الحكومة. وتمكنت هذه القوى السياسية من تحقيق تفاهمات

واتفاقات مع حلفاء الصدر القدامى من السنة والأكراد مكّنهم من اختيار عبد اللطيف رشيد كرئيس للجمهورية، وتكليف «السوداني» المحسوب سابقا على معسكر المالكي بتشكيل الحكومة. وبذلك لم تغادر العملية السياسية في العراق نمطها المعتاد رغم محاولة السيد الصدر تحويلها إلى منظومة ترفض مبدأ التوافق السياسي، حيث كان يسعى إلى حصر مسؤولية تشكيل الحكومة بالقوى الحاصلة على أعلى الأصوات، لكن تم إجهاض هذه المساعي لما ستسببه من انعكاسات عميقة على البيئة السياسية العراقية سينتج عنها في أغلب الأحوال تراجع نفوذ القوى والأحزاب والقيادات التقليدية المتنفذة وتهميش سلطتهم السياسية والعسكرية والمالية، وأيضا خسارة دول إقليمية لكثير من مصادر نفوذها السياسي والعسكري والأمني في العراق، حين يتم إقصاء حلفاءها وتابعيها المقربين من الحكومة، سيما وأن السيد الصدر أعلن منذ البداية أنه سيقف بالضد من أي نفوذ خارجي في العراق سواء كان إيراني أو أميركي أو غيره. لكن الأهم هو أن تشكيل حكومة الأغلبية ستكون قفزة نوعية تؤسس للحكومات القادمة التي ستعتمد مبدأ الفوز بالأغلبية لتستلم السلطة، حينها ستدرك القوى التي لم تحقق الفوز أنها لن تكون قادرة على الفوز في الانتخابات المستقبلية.

وبالرغم من انسحاب التيار الصدري، إلا أن الإطار التنسيقي ما زال غير قادر على جمع نصاب الثلثين ما دفعه للتحالف مع حلفاء الصدر القدامى من السنة والأكراد الذين استثمروا حاجة الإطار لهم، وقاموا برفع سقف مطالبهم نظير قبولهم للتحالف مع قوى الإطار وتشكيل الحكومة. إحدى تلك المطالب تمثلت بإصرار السيد البارزاني على إقصاء برهم صالح - مرشح الاتحاد الوطني- من رئاسة الجمهورية واستبداله إما بمرشح آخر من الاتحاد الوطني أو مرشح من الديموقراطي الكردستاني. وبالمقابل لم يرفض الإطار التنسيقي مطالب حلفاءه الجدد التي كانوا يرفضونها سابقا ولا يقبلون حتى مجرد النقاش حولها تحديدا في موضوع الغاز والنفط، والمادة 140 من الدستور التي نصت على استفتاء بشأن كركوك، وإلغاء آليات اجتثاث البعثيين التي كان يتم استثمارها ضد السنة.

تجدر الاشارة إلى أن رئيس الوزراء الجديد يواجه معارضة من طرفين رئيسيين في المعادلة السياسية السيد الصدر وشباب تشرين، ويمثل اختيار «السوداني» كبديل عن عادل عبد المهدي والذي رفضته ساحات تشرين لقربه من المالكي، تحديا لإرادة قوى تشرين. لذا، يبقى أن نتابع ما إذا كانت هذه التطورات ستدفع قوى الشباب في بغداد وجنوب العراق إلى مزيد من الاحتجاج ضد الحكومة الجديدة، خاصة أنهم حققوا نجاحا ملحوظا في العام 2019- 2020 وأصبحوا نموذجا يلقى ترحيبا في أوساط شعبية عراقية عديدة يخشاها قادة الأحزاب المشاركة في السلطة، إلا أن ذلك لا يمنع وجود تحفظ لدى البعض حول تواجدهم ومصادر الدعم والتمويل لهم، حيث يرى كثيرون أنهم يرفعون شعارات وطنية محقة، ولكن على ما يبدو تتقاطع وأجندات أميركية داعمة لأغلب مؤسسات المجتمع المدني العراقي، ولا يكون استحضارهم إلا كفزاعة للأحزاب، بأن البديل حاضر، لذلك تلجأ أحزاب السلطة إلى تقديم تنازلات للإدارة الأميركية.

ولكن إلى الآن لا يعرف مدى تأثير قوى تشرين على الحكومة الجديدة، فقد كان لها الفضل في إجبار رئيس الوزراء السابق عبد المهدي على الاستقالة، وإجراء انتخابات مبكرة وتغيير قانون الانتخابات البرلمانية، وحاليا تشير المعطيات إلى أن «التشرينيين» يعانون من تراجع قوتهم في الشارع العراقي، بسبب المواجهات التي تعرضوا لها طوال العام المنصرم من القوى المضادة لهم، فضلا عن التباينات الفكرية مع الصدريين في فترة من الفترات أدت إلى الارتباك وفقدانهم للتواجد المستمر، بالإضافة إلى ذلك تنصل حكومة الكاظمي من وعودها لهم.

أما فيما يتعلق بالتيار الصدري المعارض لترشيح «السوداني» لأسباب لا تختلف كثيرا عن قوى تشرين وأهمها قربه من المالكي، والذي يعتبر الخصم اللدود للصدر، يبرز التساؤل حول موقف الصدر وردود أفعاله على هذه الحكومة، حيث يرى البعض أن الصدر لن يأتي على شيء سوى الصمت ومراقبة تشكيل الحكومة الجديدة على قاعدة منحها وقتا لكي تقوم بمهامها، وفي الأثناء سيعزز الصدر من حشد أنصاره، حينها سيكون قد اتضح تقييم حكومة السوداني والذي على أساسه سيتخذ الصدر قرار إسقاط الحكومة من عدمه انطلاقا من الشارع، إلا أن المناكفات الحزبية للتيار الصدري، ربما تدفع باتجاه عدم سكوته وتحين الفرصة المناسبة سريعا، وذلك قبل إحكام السيطرة على مفاصل وأجهزة الدولة من قوى الإطار التنسيقي، والتي بدورها لن تسمح بالاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة الجديدة، الأمر الذي ربما يؤدي إلى حدوث إرباك وانشقاق سياسي داخل التيار الصدري، وفي ظل الرفض الذي أعلنه الصدر بخصوص التفاوض مع قوى الإطار، إلا علنا وتحت نظر وسمع كل العراقيين وعدم سماحه لأي من أنصاره بالانضمام إلى الحكومة الجديدة، أفادت مؤشرات عن وجود حوارات وتفاهمات بين قيادات «تشرينية» وبين الصدريين، تهدف إلى توحيد الجهود وحشد القوى لانتفاضة شعبية كبرى تطيح بالمنظومة الحالية، وفي حال نجاح هذه الجهود بين الصدريين وبين قوى تشرين، فإنها ربما ستؤثر على الإطار التنسيقي، مما يرجح حدوث انشقاقات كالتي ظهرت عند انتخاب رئيس الجمهورية، وسيكون هناك فريقين الأول داخل الإطار ممثلا بالسيد العبادي، ممن يميلون إلى استرضاء مقتدى الصدر وعدم المضي بتشكيل الحكومة. والثاني ممن يرفعون السلاح كما فعلوا سابقا لمواجهة الانتفاضة، حينها ستنتشر فوضى السلاح ما لم تتمكن القوى السياسية والمجتمعية والدينية بضبطه والسيطرة عليه.

فالمحاصصة السياسية فرضت نفسها على مكونات الدولة وثرواتها، ولهذا فمن الطبيعي أن يتبوأ العراق أعلى سلم درجات الفساد في العالم، على الرغم من امتلاكه الثروات النفطية الكبيرة. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن ثقافة المحاصصة تركت آثارها على مختلف التكوينات الاجتماعية والمذهبية والطائفية وقادت إلى المزيد من التفسخ والانشطار، لأن الهوية الوطنية الجامعة مغيبة اليوم لصالح هويات فرعية متصارعة، فيما بينها منذ نحو عقدين، حيث تآكلت فيه الأحزاب وشاخت وسقطت لغاتها وسقط معها استقلال وسيادة العراق ■

ملف

# الكاهاني بن غفير:
# تزييت فاشي لعجلات المشروع الصهيوني

أحمد مصطفى جابر.كاتبٌ ومسؤولُ قسم العدوّ في «الهدف»

**ربّما يكون من السذاجة، وخداع الذات والغير، الادّعاء بأنّ صعود الفاشيين الجدد في الكيان الصهيونيّ هو نكسةٌ في مسار «الديمقراطيّة الإسرائيليّة» بسبب شرطها بالذات كونها «ديمقراطيّة» كون التحليل الدقيق والشامل لطبيعة «إسرائيل» وطبيعة نخبها السياسيّة، والطريقة التي تتبادل بها هذه النخب الأماكن في المسرح السياسي، تشير بما لا يدع مجالًا للشك، إلى ما هو مثبتٌ أصلًا، أنّ هذا الصعود ليس سوى تنويع بسيط على سياقٍ متطاولٍ وأصليٍّ في المشروع الصهيونيّ القوميّ اليهوديّ، هذا المشروع الذي أجاد عَبرَ تاريخهِ تصعيد أدواته ونخبه بما يتناسب ويتلاءم مع لحظته التاريخيّة، فأبعد جابوتنسكي وأيزمان عندما كان ضروريًّا ثمّ استعادهما أيضًا عندما دقّت الساعة، حدث هذا مع العمل عام 1977، ولاحقًا مع مجرمي عصابة شتيرن، ثم العمل مرّةً أخرى ورابين وشارون في سياقٍ طويلٍ يثبت أنّ كلّ انحرافٍ ظاهريٍّ في الصهيونيّة إنما هو في الواقع «عمليّة تنقيحيّة» كما تشير المغالطة حولَ وصف حركة جابونسكي باعتبارها «تصحيحية». وهكذا تعود الكاهانية لتسطع كشمس فاشية على سماء السياسة «الإسرائيلية» بدون خجل، إذ ليس من المعتاد أن يخجل المرء من جلده الأصلي.**

هذا النص، يتركز حول الممثل الطبيعي للتحول الجديد أو التصحيحي الجديد في الصهيونية إيتامار بن غفير وناخبيه الإشكاليين (اعتمد في معلومات النص على عدد من المقالات في الصحافة الصهيونية التي تناولت بن غفير وظاهرته ).

في مطلع تشرين أول/ أكتوبر الماضي، صور البرنامج التلفزيوني الكوميدي الساخر Eretz Nehederet على القناة الثانية، السياسي الصهيوني المتطرف الصاعد إيتمار بن غفير بعيون جاحظة كشخصية كرتونية لقاتل متسلسل، في الحقيقة هذا النوع من الهجاء، وإن كان يقلل بسخرية من خطورة هذا الفاشي فإنه يليق به تماما، كمؤيد فج لقاتل جماعي مثل مجرم مذبحة الحرم الذي كان يعلق صورته في غرفة المعيشة، في منزله. إن السؤال الجدير بنقاش علماء النفس ربما، ما هي درجة السواء العقلي التي يتمتع بها من يعلق صورة قاتل جماعي في منزله؟ والسؤال لن يكون له معنى عندما يكون هذا بحد ذاته مستوطنا مسلحا مستعد بشكل دائم لإطلاق النار، حتى زوجته ذاتها تتمثل هذه الرمزية المريعة، الباعثة على السخرية المريرة عندما تذهب متقلدة مسدسا بارزا إلى اجتماع زوجات الائتلاف، وقد علق صديق على هذا الموقف متسائلا عن مدى الخطر الذي تشعر به زوجة بن غفير في منزل سارة نتنياهو؟

يرى البعض أن بن غفير مجنون، مضطرب نفسيا، ولكنه في الواقع مختل إجرامي مخيف، بتصريحاته وسلوكه الإعلاني على الأقل بغض النظر عن قدرته على تحقيق وعوده الفاشية. والمسلسل الكوميدي أعلاه صور بن غفير كمجنون ملتهب بالحماس، كبابا نويل (إسرائيلي) يحمل هدايا غير متوقعة وغريبة، عنصري ينتفض ويدور وهو يسير في طريقه إلى أسفل المسرح، معلنا عن توقه لمنصب وزاري وسرعان ما انضمت إليه، أو إلى الممثل الذي يثلد شخصيته في البرنامج، مجموعة من المسلحين اليهود الشباب الذين يرقصون بشكل متزامن، حيث كانت القبضة السوداء لحزب كاخ الذي أسسه مئير كاهانا تلوح في الأفق خلفهم. عوتسما يهوديت، وحزب بن غفير، الذي يُترجم اسمه بشكل غامض إلى «القوة اليهودية»، سيكون «كهانا لكول هاميشباشا»، يعني - كاهانية لجميع أفراد الأسرة.

## جذور

كان بن غفير البالغ من العمر 46 عامًا ما يزال في أوائل سن المراهقة في عام 1990، اغتيال المتطرف كاهانا، الحاخام الأمريكي المولد وعضو الكنيست السابق الذي دعا بشكل مباشر إلى طرد العرب الفلسطينيين، وهو من يعتقد أنها ستكون خطوة ضرورية نحو استعادة

## الانتخابات الصهيونية: إعادة شحذ المشروع القومي المتطرف

السيادة اليهودية الكاملة على «أرض إسرائيل»، وإعادة بناء الهيكل المزعوم، والخلاص النهائي لليهود، في ذلك الوقت وبسبب ما زعم إنه غضبه من العنف الفلسطيني في الانتفاضة الأولى، نشط بن غفير في أجنحة الشباب في حزبي كاخ و«كاهانا حي» في منتصف التسعينيات، وكلاهما تم حظرهما في النهاية بسبب دعوتهما لطرد السكان العرب وقربهما من المتطرفين العنيفين. وكان بن غفير مراهقًا تحت رعاية زعيم كاخ وصديق كاهانا السابق، باروخ مارزل، الذي حرمته المحكمة العليا من الترشح للكنيست في عام 2019.

بشكل غير رسمي، يطرح عوتسما يهودا نفسه كأبرز خلفاء كاخ، الذين تناوبوا على الظهور طوال الـ 25 سنة الماضية، وهم يستمدون قوتهم من كونهم المكمل الغذائي التافه ولكن الضروري لاستكمال تحالف بنيامين نتنياهو لأجل حكومته اليمينية الصافية الموعودة، وهذا ما يقدمه الحزب لنتنياهو مقابل حقائب وزارية فخمة مثل الأمن الداخلي، وهكذا يسلم نتنياهو الحكومة لحفنة من الفاشيين الذين يحتقرهم أساسا (ليس لفاشيتهم بل لأسباب أخرى) مقابل ائتلاف وتصويت يحميه من المحاسبة القضائية.

يشير البرنامج الساخر المذكور أرض إريتز نهيدير في الحلقة إلى النوايا والقدرات الإجرامية التي يتمتع بها بن غفير، حيث يرقص منتحل شخصيته مبتهجًا عندما يرقص بعلبة غاز، يحدق فيها بسعادة لا متناهية كأب يحمل طفله الصغير وهي إشارة غامضة ومباشرة أيضا بلا شك إلى جريمة قرية دوما الفلسطينية عام 2015 واغتيال عائلة دوابشة، في تذكير أيضا أن بن غفير كان محامي الدفاع عن المستوطنين الإرهابيين مرتكبي الجريمة.

### تصحيح الانحراف: الالتزام بالمشروع الأصلي

يحاول «الإسرائيلي» العادي، إقناع نفسه، قبل أن يواصل سهرته الآمنة بعيدا عن الاحتلال والفلسطينيين والمستوطنين، بأن كهانا (مؤسس كاخ)، غولدشتاين (جزار الحرم)، يجال عامير (قاتل رابين) والقتلة في قرية دوما، هم مثل بن غفير جميعهم وحوش من الهامش وليسوا «أصليين» في السياق» الإسرائيلي» يأتون من إنكار الدولة التي طالما قدسها هذا «العادي» وهؤلاء الوحوش مختلفون عن اليمين اللطيف المعتاد الممثل ببنيامين نتنياهو ونفتالي بينت والمرأة الآلية أيليت شاكيد، والشخصيات الأساسية الأخرى لليمين، غير أن الواقع يصدم هذا «الإسرائيلي» العادي، بأن بن غفير، ليس الوحش في الخزانة، بل الصديق في غرفة المعيشة. إنه التمثيل الرئيسي والأكثر صلابة ربما «لإسرائيل» الحقيقية التي يمثلها المستوطن المسلح الذي يعتمر الكيباه ويعيث فسادا في «الأرض الموعودة».

بن غفير باعتباره الممثل الأساسي للمشروع الصهيوني الاستيطاني في فلسطين، يعتبر أن ثمة شيء معطل في هذا المشروع القومي اليهودي، وأن هناك حاجة إلى إجراءات متطرفة لإصلاحه، وهو من يحمل مفاتيح الإصلاح والدفع بعجلة هذا المشروع إلى الأمام، وما يثبت هذا التحليل هو كيف أصبح بن غفير الشخصية المحبوبة لـ «إسرائيليين» عاديين، لم ولن يحبوا أو يعجبوا بكاهانا في يوم من الأيام، وليس لديهم استعداد لزيارة كريات أربع في عمق الضفة الغربية حيث يعيش بن غفير، ناهيك عن الاستقرار هناك. وهذا الأمر يدل على اتجاه اللحظة الاجماعية القومية في الكيان، وهي ليست لحظة «جديدة» بحال من الأحوال بل تنبع من السياق الأصلي التاريخي للفكرة الصهيونية وجوهرها العنصري الاستعلائي.

### من هم أتباع بن غفير؟

من الناحية الفنية، كان بن غفير يحتل المرتبة الثانية في القائمة المشتركة التي كان فيها عوتسما هو الحزب الرئيسي، حيث تنازل عن المركز الأول لمنافسه السابق، بتسئيل سموتريتش، الذي يمثل الجناح الأشكنازي الأكثر عقائدية في الكهانية الإسرائيلية. سموتريتش، يبدو كحاخام «أصلي» في جمهور ناخب متنوع وعلماني في الغالب، بينما بن غفير الذي ينحدر من عائلة عراقية من الطبقة الوسطى غير متدينة، نشأ في مفاسيرت زيون، التي ليست في الضفة الغربية، يبدو مثل سائق سيارة أجرة مشاكس، أو ضيف ثقيل الظل. لكن بالنسبة لأولئك الذين رأوا فيه أملهم، لا يبدو أنه مصاب بجنون العظمة أو متعصبًا دينيًا، كما ظهر كهانا غالبًا. ويقدم بن غفير نسخة «إسرائيلية» أكثر إشراقا وأكثر استرخاءً و «إسرائيلية» من الكهانية، مدعومة بشعور يلوح في الأفق بالكارثة الوطنية القادمة، حيث يعتقد عدد كبير من الناخبين الآن أن بن غفير يخبرهم بأشياء لا يستطيع أي شخص آخر القيام بها أو يريد إخبارهم بها، وهذا الجزء من الناخبين اليهود، الذي يتراوح بين 10% -20% يشمل المراهقين المتمردين، والمسيانيين المتدينين اليمينيين، والعنصريين المعادين للعرب، والحريديم الذين يسعون إلى وطن سياسي يتجاوز الحدود المتراخية لدارس التوراة، والمزراحيم الذين يريدون شخصًا سوف يقف إلى جانبهم ضد مؤسسة وطنية لم تعد تحوز على ثقتهم.

كما هو حال الفاشية، ينضح فكر الكاهانية بالتشاؤم وهكذا من المنطقي أن يصبح المخربون اليمينيون قوة صاعدة خلال هذه اللحظة المتناقضة التي توحي بالتفاؤل في شكلها العام، حيث يتم البناء الاستيطاني في كل مكان بما في ذلك في سديروت، الأكثر تعرضًا للقصف بما يوحي بانتصار «إسرائيل»، على الأقل في الوقت الحالي، حتى في أماكن في الضفة الغربية، حيث بدأ مؤخرًا أنها خسرت فيها. ولكن بن غفير وناخبيه يستندون في تشاؤمهم إلى واقعهم المعيشي وقرروا أن المتفائلين مخطئون إذ أن «إسرائيل» لم تنتصر وما زالت في خطر: إذ يمتلك حزب الله صواريخ يمكن أن تدمر أي عدد من المنازل تلك التي قيمتها بقيمة مليون دولار في موديعين أو في أي مكان آخر تقريبًا وهي منازل لايستطيع ناخبوه شراءها اصلا. وقد يكون المسعى الصهيوني الذي دام 30 عامًا لمنع إيران من الحصول على قنبلة نووية قريبًا جدًا من نهايته الفاشلة.

رغم هذا، فإن بن غفير وناخبيه لا يهتمون كثيرًا بإيران، حيث يعتبرون الفلسطينيين أكثر تهديدا، وخطرا من الجمهورية الإسلامية «لأن إيران ليست هنا» ومنشأة فوردو النووية الإيرانية بعيدة، بينما العلم الفلسطيني العملاق الذي يرفرف فوق مدينة طولكرم بالضفة الغربية، والذي يمكن رؤيته بوضوح من الطريق رقم 6 شريان «إسرائيل»

الحيوي هو أقرب بكثير، وحيث تصعد الآن موجة مقاومة فلسطينية عارمة عمادها شبان ينتمون غاضبون من الاحتلال لم يشاركوا في الانتفاضات السابقة، ما ينبؤ بعصر جديد من الصراع الفلسطيني- الصهيوني أعلن بن غفير بصوت عالٍ أنه انتشر بالفعل داخل «إسرائيل» أي داخل حدود فلسطين المحتلة عام 1948 خلال تصعيد 2021.

في هذا السياق ينشغل بن غفير بفكرة السيطرة على الأرض، وقد قال في لقاء سابق «عدنا بعد ألفي عام إلى الوطن ولكننا ما زلنا نشعر كضيوف»، وهكذا فإن وزارة الأمن الداخلي التي حصل عليها (على الأرجح) تعني «الحكم» والأمن الشخصي، وهو ما يضعه في إطار مفهوم «الإرهاب الداخلي» وضرورة إظهار «من هو المالك هنا» على ما قالت دعايته الانتخابية، من صاحب هذا البلد، الفلسطينيون أم اليهود؟ وهو مثل مرشده الروحي كاهانا الذي استخدم في انتخابات عام 1984 مفهوم «العمل العبري» لتسخير المزراحيم الذين تضرروا اقتصاديًا من التغييرات في تكوين سوق العمل بسبب وجود العمال الفلسطينيين، أيضا بن غفير نجح في التقاط قضية، ذات جوانب اجتماعية وطبقية وعرقية وجغرافية مميزة، وتسخيرها للإطار العنصري الذي يسعى إلى تعزيزه.

النقطة هنا هي السيطرة على كامل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط وهي المعضلة التي تواجه «إسرائيل» بين رغبتها وطمعها وإدعاء احتياجها الأمني، وبين العوائق الدولية وجدار التحدي الفلسطينيلذلك كله يكون بن غفير الشخصية الأبرز على ورقة الاقتراع وربما الشخص الوحيد الذي يتحدث جوهريا، بما يفكر فيه «الإسرائيلي العادي» في تل أبيب، ولا يقوله، ويريد من يقوله بالنيابة؛ فكأن بن غفير هنا يتحول إلى قفاز يُلبس لأداء الأعمال الأشكنازية القذرة، معتقدا: أنها أعماله الخاصة وهي وإن كانت فعلا أعماله الخاصة، يبقة مشكوكا فيه تمامًا إن كان ناخبوه سيستفيدون منها، وربما سيكون مصيرهم كمصير الشرقيين الذين انتخبوا بيغن عام 1977 ثم قلب لهم ظهر المجن، كما يليق بليكودي أشكنازي حقيقي■

# علاقات مضطربة:
# بريطانية الإمبراطورية والحركة الصهيونية

خاص(الهدف)

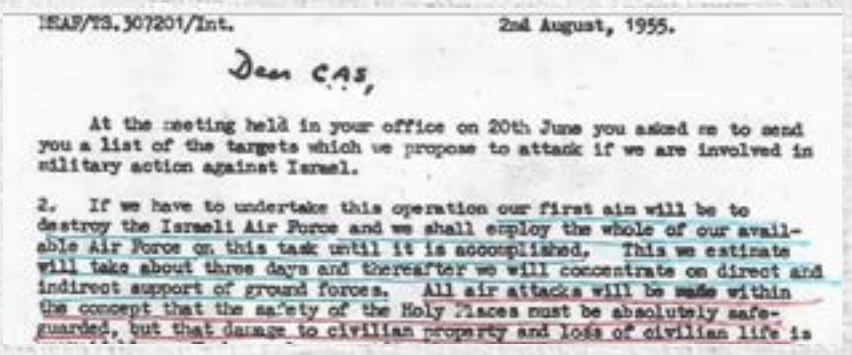

HEAF/73.307201/Int. 2nd August, 1955.

Dear CAS,

At the meeting held in your office on 20th June you asked me to send you a list of the targets which we propose to attack if we are involved in military action against Israel.

2. If we have to undertake this operation our first aim will be to destroy the Israeli Air Force and we shall employ the whole of our available Air Force on this task until it is accomplished. This we estimate will take about three days and thereafter we will concentrate on direct and indirect support of ground forces. All air attacks will be made within the concept that the safety of the Holy Places must be absolutely safeguarded, but that damage to civilian property and loss of civilian life is

**كشفت وثائق سرية لهيئة الأركان البريطانية تعود إلى خمسينيات القرن الماضي؛ نشرها المؤرخ إدوارد ن لتوتوالك المستشار الاستراتيجي التعاقدي للحكومة الأمريكية سابقا، وقال إنه حصل عليها من المؤرخ الصهيوني الراحل إسحق نوي، عن خطط مثيرة للجدل وضعها الجيش الإمبراطوري منها استمرار إخضاع الشرق الأوسط للهيمنة البريطانية لاستغلال النفط العربي في إعادة إعمار بريطانية بعد الحرب، ومنها خطة لإخضاع «إسرائيل» المستقبلية، ومنعها من الخروج عن الإرادة البريطانية.**

هذه الوثائق بغض النظر عن مصداقية كُتّابها؛ لجهة التزامهم بالمشروع الصهيوني أو تحديه، فإنها تعكس برأينا التناقض بين مؤسسات وأطراف الإمبراطورية البريطانية في لحظة انهيارها. ليس هناك شك طبعًا في الدعم المُطلق الذي منحته بريطانية للصهاينة، للاستيلاء على فلسطين، لكن لا يمكن أيضًا إنكار الجدال والتناقض الذي ارتبط بأمرين: الأول هو الالتزام بالمصلحة الإمبراطورية البريطانية، والثاني الالتزام بالوفاء للتعهدات البريطانية تجاه الحركة الصهيونية، وفي جميع الأحوال كانت شعوب المنطقة، وبالذات الشعب الفلسطيني من دفع الثمن.

في الصورة العامة لذلك الوقت، كان قادة الحركة الصهونية في فلسطين الانتدابية، بقيادة ديفيد بن غوريون، وبينما ظهرت بوادر غزو ألماني بقيادة رومل لمصر، وفلسطين تاليًا، سعى بن غوريون وحلفاؤه بإصرار إلى التعاون مع البريطانيين؛ على الرغم من خيبات الأمل المريرة التي عانوا منها، ويعتبر بن غوريون في مذكراته: إن اسوأ هذه الخيبات ربما مسألة الكتاب الأبيض في أيار/ مايو 1939 الذي حدد هجرة اليهود إلى 75000 على مدى خمس سنوات، ويزعم الصهاينة: إن هذا قد حكم على عدد لا يحصى من اليهود الأوروبيين بالإعدام، على أيدي النازيين عبر منعهم من الهجرة إلى فلسطين، ورغم ذلك اعتقد بن غوريون أن: البريطانيين هم الحلفاء الأقل سوءًا الذين يمكن أن يحظى بهم اليهود.

في الواقع لم يكن لدى بن غوريون الكثير من الخيارات بعد فشل رحلته الأمريكية، لدفع الأمريكيين إلى دخول الحرب وتشكيل جيش يهودي، بدعم مالي وبشري، من يهود أمريكا (في الواقع كانت هناك ثلاث رحلات صهونية لذات الغرض وجميعها فشلت كل على حدة، فإضافة إلى بن غوريون كان هناك رحلة وايزمان وأيضا جابوتنسكي)، وقد رفض الأمريكيون الدخول في الحرب حتى بعد غزو الألمان لمعظم أوروبا، واستمروا بالرفض بينما بدأ الألمان بغزو روسيا وهو ما سيعني قريبًا هزيمة بريطانية أيضًا. وفقط في 2 كانون أول/ ديسمبر 1941، وبينما كانت الدبابات الألمانية على بعد 14,7 ميلًا من الميدان الأحمر في موسكو؛ دخلت أمريكا في حالة حرب، لأن اليابانيين هاجموها.

وفقًا لبن غوريون وأغلبية القادة اليهود في فلسطين، كان تشرشل ما يزال أفضل رهان يمكن أن يحصل عليه اليهود، حتى بعد الكشف عن ازدواجيته تجاه

## الانتخابات الصهيونية: إعادة شحذ المشروع القومي المتطرف

اليشوف، بعد إدانته الشديدة للكتاب الأبيض 1939، لإرضاء المترعين اليهود أثناء تركه لمنصبه ونقص الأموال الجاهزة، ولكن رفض تشرشل تغيير السياسة بمجرد أن أصبح رئيسًا للوزراء – وبالتالي يزعم الصهاينة: إنه حرم ملايين اليهود من فرصة الهروب من الهولوكوست. في الواقع كانت تتوفر رحلة مريحة من رومانيا مثلا إلى فلسطين في قطار الشرق السريع إلى اسطنبول ومن ثم حيفا. كان قسيمة دخول فلسطين 5 × 2 بوصة كافية للحصول على تأشيرات العبور البلغارية والتركية، لكن البريطانيين رفضوا إصدارها. فيما بعد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، وقام الكيان الصهيوني، في 15 مايو/أيار 1948، بتواطؤ بريطاني متشعب؛ سياسي وحزبي وعسكري في جوانب منه.

لكن ظهرت وثائق في السنوات الأخيرة تثبت أن البريطانيين – أي هيئة الأركان العامة الإمبراطورية التي كانت تتمتع بالسلطة الهائلة في ذلك الوقت، والتي ازدادت شهرة بعد تصويتها على إجبار تشرشل على مغادرة منصبه عام 1945، كانوا مصممين على البقاء في فلسطين، ولقد وضعوا خطة عملياتية للقيام بذلك بالضبط: سوف يجهزون الجيش المصري لحاكمهم المطيع الملك فاروق، والجيش العراقي لحاكمهم المطيع الملك فيصل الثاني. بمدفعية ميدانية ودبابات وطائرات مقاتلة، وإرسال عربات مصفحة ومدفعية ميدانية وضباط بريطانيين ممتازين لقيادة الفيلق العربي لحاكمهم الملك عبد الله عاهل الأردن، ولن يُسمح لليهود بأي أسلحة على الإطلاق – ولا حتى المسدسات.

وتكشف وثائق هيئة الأركان العامة عن منطق استراتيجي منهجي في العمل؛ دون أي أثر لمعاداة السامية؛ فقد وافق مخططو الموظفين البريطانيين على أن الهند، وبورما، وسيلان ستضيع قريبًا، لكنهم أكدوا أنه يجب الاحتفاظ بالخليج، لأن عائدات النفط كانت ضرورية لتمويل إعادة إعمار بريطانية.

واعتقد مخططو الأركان العامة أن انتعاش بريطانية بعد الحرب، سيتطلب السيطرة المستمرة على سلسلة من القواعد الجوية من قبرص ومنطقة القناة التي تسيطر عليها بريطانية إلى العراق والبحرين عبر النقب، لذلك لا يمكن السماح «للدولة اليهودية» بأن تقوم في 15 مايو/أيار 1948، لا يمكنهم أن يسيطروا على فلسطين باستثناء الشريط الساحلي الضيق فوق النقب، حيث قد يعيش بضع مئات الآلاف من اليهود تحت الحماية البريطانية.

كانت حكومة حزب العمال التي أعقبت تحالف تشرشل في زمن الحرب لم يكن لديها الوقت أو الرغبة في التدخل في خطة هيئة الأركان العامة للإمبراطورية – ولو تدخلوا فلن يغيروا شيئًا. رئيس وزراء حزب العمل كليمنت أتلي (رجل تشرشل)، تصادف أنه كان هادئًا للغاية ولكنه معاد للسامية؛ مطلق العزم وبارد، وكذلك معاد للصهيونية. ولم تكن هذه الحقيقة معروفة في ذلك الوقت، ويرجع ذلك جزئيًا إلى كل الاهتمام المركّز على وزارة الخارجية، التي قادها وزير الخارجية النقابي السابق إرنست بيفين، الذي لم يكن معادٍ خطير للسامية، بل مجرد صاحب صوت مرتفع فقط. وقدم بيفين غطاءً لكل من أتلي ومخططي هيئة الأركان الإمبراطورية عبر تصريحاته اللاسامية؛ اللافتة للأنظار، وأيضًا كان وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس ف. بيرنز، قد فرض أيضًا سياسة بشدة وفعالية كبيرة – هي بالمثل؛ حرمان اليهود من أي أسلحة على الإطلاق، وبالتالي تعزيز الخطط البريطانية.

استمرت سياسة بيرنز دون تغيير في عهد خليفته جورج مارشال (الذي ضغط لفتح البوابات أمام المهاجرين اليهود إلى الولايات المتحدة) حتى بعد قيام الكيان الصهيوني، رغم ذلك لم تكن المؤسسة البريطانية بموحدة. ومن المعروف أن الانتداب البريطاني على فلسطين؛ كان يعمل تبعًا لوزارة المستعمرات بشكل مخالف لنوايا هيئة الأركان، وكان الوجود البريطاني في نهاياته عملية تمهيد طويلة لإحلال الكيان الصهيوني سواء عبر دعم اليهود الواصلين إلى فلسطين، أو غض النظر عن تسلح العصابات الصهونية والمساهمة في هذا التسليح، إضافة وهو الأهم إلى القمع المتمادي والوحشي للفلسطينيين، وحرمانهم من أي فرصة أو مورد للتحضر للكارثة القادمة.

رغم الدور البريطاني الفعَّال في قيام وانتصار الكيان الصهيوني عام 1948؛ اعتبر من ناحية أخرى أنه نكسة لخطط هيئة التخطيط الإمبراطورية، التي لم تتضاءل سلطتها التي لا جدال فيها حتى عام 1956 بعد الفشل الفاضح في السويس.

### عملية الجبل

بالعودة إلى الوثائق، هناك وثائق «عملية الحبل» التي جاءت في ضوء عداء علني خارج السياق ومؤقت كما تبين لاحقًا، بين الحركة الصهيونية وفصائلها من جهة، وبريطانية التي تصورت هجومًا «إرهابيًا» على «إسرائيل»، من شأنه أن يؤدي إلى انتقام «إسرائيلي» ضد المملكة الأردنية الهاشمية. الرد «الإسرائيلي» سيسمح لبريطانية بتفعيل التزامها بالدفاع عن المملكة، بموجب معاهدة لندن لعام 46 ا، هذا من شأنه أن يوفر ذريعة للبريطانيين، لشن هجمات جوية شاملة من قبل سلاح الجو الملكي من قاعدته القبرصية ومن قبل الأسطول الجوي، من حاملات الطائرات، من أجل تدمير جميع القواعد الجوية والجيش «الإسرائيلي» والمقار والمخازن (في ذلك الوقت؛ كان بإمكان القوات الجوية البريطانية القيام بذلك وأكثر). بمجرد فعل هذا، سيضطر «الإسرائيليون» المنزوعون من السلاح إلى التوسل للحصول على الحماية البريطانية، لأنهم سيكونون ضعفاء لدرجة أنه حتى الجيش اللبناني الصغير يمكن أن يغزوهم، جنبًا إلى جنب مع السوريين الأقوى بكثير، والعراقيين.

في الواقع كانت هناك عملية أقل سرية وأكثر تخصصًا، «عملية كلاتر» في حال وقوع غزو «إسرائيلي» على مصر، يهدد المصالح البريطانية في قناة السويس.

### خطة ألفا

تصف المجموعة الأخرى من الوثائق خطة ألفا الأمريكية – البريطانية التي وضعها في عام 1955 فرانسيس راسل، من وزارة الخارجية الأمريكية والمستعربة البارزة في وزارة الخارجية البريطانية، إيفلين شوكبيرج، قدمها رئيس الوزراء أنطوني إيدن في خطابه في جيلدهول في نوفمبر ا، قامت خطة ألفا بفصل النقب عن «إسرائيل»، لإعطائه لمصر – والتي كانت آنذاك، وإن لم يكن لفترة طويلة، «مصر البريطانية»، بوجود الجيش وقواعد جوية على جانبي القناة، يحرسها 70,000 جندي بريطاني.

يزعم محللون صهاينة أن قيام عبد الناصر بطرد البريطانيين وتأميم القناة، وتاليًا هزيمة البريطانيين والفرنسيين والصهيانة في السويس؛ قلب طاولة الخطة ألفا، حيث أدرك البريطانيون بالحرب ما لم يدركوه بالمفاوضات، وهو إن الشمس صارت تغيب بشكل عادي عن إمبراطوريتهم التي تقلصت؛ نفوذًا وجغرافيًا ■

ملف

# حولَ نتائجِ الانتخاباتِ الصهيونيّة:
# حين يُلتَقط العارضَ لا الجوهر

وسام الرفيدي. أكاديميٌّ وباحثٌ في علمِ الاجتماعِ السياسيِّ/ فلسطين

**نحنُ أمامَ ظاهرة قديمة تتجدّدُ وتلازمُ الخطاب السياسيّ اليوميّ، ونعني بها تحديدًا استخدام المفاهيم والمصطلحات على عواهنها دونما فحص ولو أولي لدقة الاستخدام أو لتداعياته على منظومة القيم والمفاهيم الوطنيّة التي يجب تعزيزها. عند البعض ربّما يكون منشأ تلك الظاهرة محدوديّة المعرفة النظريّة الضروريّة لموضعة أي مفهوم في الخطاب، ولكن عن البعض الآخر ليست الظاهرة كما نزعم ناشئة عن محدوديّة في المعرفة، بل معرفة دقيقة استوجبت استخدام المفاهيم لأغراض سياسيّة تستوجبها بالضرورة ممهّدات ثقافيّة أو إن شئت: غسيل دماغ/كي وعي متقن.**

حقل الانتخابات الصهيونيّة لبرلمانهم هو الحقل الأبرز لتمظهر تلك الظاهرة، فتفكيك الخطاب الفلسطيني المعلن من قبل سياسيين وقياديين وباحثين وكتاب في الأسابيع الأخيرة وقبلها يُظهر المدى الذي تجذرت فيه تلك الظاهرة. ربما كان لمفاهيم اليمين، اليسار، الفاشية، يسار الوسط ويمين الوسط، حصة الأسد بين المفاهيم المستخدمة، وبالتالي هيمنتها في التحليلات المقدمة باعتبار المفاهيم أدوات للتحليل.

نعاجل بالقول قبل أن يعاجلنا أحدهم متّهمًا بأنّنا لا نرى أية فروقات بين الأحزاب الصهيونيّة، لنقول: من الطبيعي أن المجتمع الصهيوني، كأي مجتمع، يعج بالتناقضات التي تستولد بالضرورة تعددية سياسية وحزبية، فالتناقضات الطبقية والفكرية والجهوية والعرقية تستدعي بالضرورة تعددية ولكن، وهي لكن كبيرة، لم تكن تلك التناقضات، وإن شئتم الانقسامات، لتكون يوماً عاملاً تفتيتياً للمشروع الصهيوني، ولا عاملاً في خلخلة الموقف العدائي من الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية فهذا المجتمع ليس كاي مجتمع بالنهاية بل مجتمع استيطاني توسعي. ولمن يرغب بالمحاججة معولاً على تلك التناقضات لإنهاء المشروع الصهيوني نحيله على التجربة التاريخية، والتاريخ العلم الذي نعرفه ونعترف به حسب مقولة ماركس الصائبة، التي قالت كلمتها: لم يتفكك مجتمع استيطاني مطلقاً بفعل تناقضاته وانقساماته بل بفعل الضربات من الشعب الأصلاني وتلك تجربة الجزائريين والأفارقة على العموم.

لقد حشد دعاة الإمساك بالتعددية والمفاهيم أعلاه كمية من الإحصاءات التي أبرزتها الانتخابات الأخيرة: الصهيونية الدينية الفاشية تحصد 14 مقعداً أي 11% من عدد الناخبين، الأحزاب الحريدية ككل تحصد 19 مقعدا وغدت أكثر تطرفاً، أما ميرتس (اليساري) فلم يتجاوز الحسم، فيما العمل الذي أنشأ الكيان لم يحصد سوى 4 مقاعد. ويخلص التحليل إلى أننا أمام مد يميني ديني سياسي فاشي. حسناً

## الانتخابات الصهيونية: إعادة شحذ المشروع القومي المتطرف

تلك قراءة للنتائج ينبغي تفكيكها، فهي تفترض أولاً (يسارية) مَنْ سبق طالما الآن اليمين في الحكم، أي يسارية (أو يسار الوسط بالحد الأدنى) غانتس ولبيد وقبلهما رابين وبيرس، كما أنها تفترض عدم فاشية كل هؤلاء بتمييز فريق نتنياهو بالفاشي عن غيره، أي منزلق فكري وسياسي خطير هذا. فحتى حزب ميرتس وكان عند تأسيس الكيان اسمه حزب مبام كان يضع سلطة دكتاتورية البروليتاريا في برنامج (ليساريته الشيوعية)، ومع ذلك ساهم في التأسيس والاستيطان والمجازر ضد شعبنا، ومع ذلك هناك من الفلسطينيين مَنْ يندب حظ هذا الحزب ويكاد يبكي نتيجته.

بالتأكيد هناك فروق في مستوى فاشية كل مستوطن صهيوني وكل حزب صهيوني، وليس في فاشية وعدم فاشية المستوطن أو الحزب الصهيوني. كل مستوطن هو بالضرورة فاشي، وكل حزب صهيوني هو بالضرورة حزب فاشي لأن طبيعة المشروع الاستيطاني الترحيلي تقتضي وتستدعي الفاشية كممارسة سياسية. فزعيمة ميرتس ليست كفغير بالتأكيد، ونتنياهو ليس كزعيمة حزب العمل، ولكن لنتذكر: العمل وميرتس أحزاب صهيونية وعندما انخرطا في أوسلو فعلوا ذلك لتأبيد المشروع الصهيوني لا لإعطاء أبو عمار دولة كما توهم هو وفريقه ولا زالوا، فما بالكم بمعكسر غانتس ولبيد الذي لم يفاوض أبو مازن إلا على القضايا الأمنية والخدمات التي يتوجب على السلطة تقديمها أمنيا للاحتلال.

### المفاهيم كمدخل لكي الوعي

لنترك من يتمتع بمحدودية معرفية توقعه في عدم القدرة على موقعة صحيحة للمفاهيم، ولنرى للذين، على العكس، يملكون كل المعرفة لفعل ذلك، سواء في الخطاب الرسمي الفلسطيني، أو في خطاب قوى القائمة المشتركة، أو خطاب العديد من المحللين، فاستخدام المفاهيم المشار إليها أعلاه (اليمين، اليسار، الفاشية، يسار الوسط ويمين الوسط) إنما القصد منه الإيحاء بطريقة لا تخلو من الخبث أن هناك النقيض، والذي يستوجب الدعم، فهناك يسار بديلا لليمين، وهناك عقلانيين بديلا للفاشيين. هذا المدخل الفكري يخدم مثلا الرهان البائس للقيادة المستسلمة في المنظمة على معسكر غانتس ولبيد في الانتخابات الأخيرة وقبل الأخيرة، وقبله الرهان الأكثر بؤساً على بايدن في مواجهة ترامب، وقبل كل هؤلاء الرهان على رابين وبيرس وحزب التجمع في مواجهة شارون. أما المشتركة فذهبت بعيداً بحيث تحولت لسمسار حزبي/ سياسي لمعسكر غانتس/ لبيد والشعار: ضد نتنياهو.

كل تلك التكتيكات/ الرهانات السياسية كانت وستظل بحاجة لمداخل فكرية ترى للعارض في المشروع الصهيوني بتلاوينه وتناقضاته وانقساماته، فتبني رهاناتها على هذا لتحصد بؤساً مركباً: بؤس الرهان وبؤس نتائج الرهان: فلا معسكر لابيد/ غانتس نفعهم، ولا بايدن كان أفضل لهم من ترامب، ففي كل الحالات كانت النتائج بائسة مثلها مثل الرهانات.

تلك هي ما أسميناها بعملية كي الوعي أو غسل الدماغ: إقناع القارئ والشعب والناخبون بالأساس أن صوتوا (لليسار) لا لليمين، صوتوا للعقلانيين لا للفاشيين، وتلك عملية تخدم أكثر من جهة: من ناحية القيادة اليمينية على رأس المنظمة فهي تعتقد أنها بذلك تمهد الطريق للعودة للمسار التفاوضي بنجاح معسكر بديل لنتنياهو، وهذا رهان سقط تماماً، إذ أن غانتس ولبيد لم يفكرا أصلاً بدعوة أبو مازن للتفاوض وهو الذي يحلم به ليل نهار. ذات الشيء كانت النتائج، ولو من زاوية مختلفة، على صعيد القائمة المشتركة في الداخل: لم يتغير شي من السياسة العنصرية الفاشية الممارسة ضد الجماهير في الداخل الفلسطيني، وبالتالي لم يكن عمرو بأفضل من عُمير، ومع ذلك عادت المشتركة لذات الخط: السمسرة لغانتس ولبيد باعتبارهم (يسار الوسط) بديلاً لنتنياهو.

### أين يكمن الجوهري والعارض؟

نستعين بمقولة ابن خلدون (العارض لا يُعتد به) للقول الفصل بتقديرنا فيما يتعلق بالانتخابات الصهيونية. الجوهري بالنسبة لشعبنا ينبغي تأكيده باستمرار بديلاً للتعمية واستخدام مفاهيم كي الوعي، والجوهري يتحدد بأن كافة تلاوين التعددية الحزبية الصهيونية هي جزء من المشروع الصهيوني، وموجودة بقوة هذا المشروع، وكجزء من مؤسساته. جيد أن نسمع هذا الإسرائيلي أو ذاك يندد بالاحتلال، ذلك مكسب تكتيكي إن شئتم لغة الممارسة السياسية لا المعرفة النظرية، ولكن لنذكره بما فعلته المحامية الشيوعية اليهودية فيليتسا لانغر التي تخلت عن جنسيتها الإسرائيلية ورحلت من فلسطين معلنة (هذه ليست بلدي). هنا امتحان أي جعجاع بيساريته من المستوطنين اليهود، فمَنْ يوصفون باليساريين هم مستوطنون، إذ في الجوهر فتل أبيب مستوطنة شأنها شأن أرئيل عند قلقيلية وبساغوت في البيرة. أما الذين يقرون (بشرعية) المشروع الصهيوني ودولته مثل قيادة المنظمة والقائمة المشتركة فمن الطبيعي ـن لا يأخذون بذلك الجوهر، فتل أبيب بالنسبة لهم ليست بمستوطنه، والفعل الاستعماري الواقع على الشعب الفلسطيني هو فقط على أراضي العام 67 وبالتالي من الطبيعي أن يتعاملوا مع انتخابات (دولتهم) كأي انتخاب: هذا يمين وهذا يسار وهذا يسار الوسط وهكذا.

أما بالنسبة لنا فالعارض لا يعتد به بل الجوهري. تلك ليست دولتنا ولا برلمانهم برلماننا، فدولتهم وبرلمانهم نتاج مشروعهم الاستعماري الاستيطاني، وبالتالي ينبغي النضال لا من خلال تلك المؤسسات الاستعمارية، بل على النقيض منها وخارجها لتفكيكها أصلاً وإنهاء وجودها. لذلك كانت مقاطعة الانتخابات خيار وطني يمسك بالجوهر لا العارض ويعيد البوصلة لموضعها الطبيعي: شعبنا في منطقة 48 جزء من الشعب الفلسطيني، خياره هو الخيار التاريخي لشعبنا وأهدافه بالتحرير لا في الرهانات الغبية على فلان وعلان من الصهاينة بعد اللعب على وتر التصنيفات والمفاهيم المضللة. مقاطعة الانتخابات والحال هذا تأكيد على التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية بديلا للأسرة و(المواطنة) التي روّج لها عزمي بشارة كثيراً.

وأخيراً من المؤسف حقاً أن يقع التجمع الوطني في أحابيل تلك اللعبة الانتخابية الصهيونية ويشارك بها، رغم رفضه أن يلعب دور السمسار لغانتس ولبيد، ولكن أن يعلن أنه جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية وبذات الوقت يشارك في انتخابات الكنيست، فتلك تركيبة في خطاب مراوغ تحتاج لغير قليل من الفهلوة السياسية لتمريرها ■

ملف

# أولوياتُ الكيان الصهيونيّ تجاهَ البلدان العربيّة بعد انتخابات الكنيست

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

**بعد الإعلانَ عن نتائج الانتخابات النيابيّة الصهيونيّة (الكنيست ) سارع العديد من المسؤولين العرب، الذين طبّعت بلادهم علاقاتها مع الكيان، بتهنئة بنيامين نتنياهو وفريقه الفاشي بفوزهم في تلك الانتخابات التي جرت مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، مؤكّدين له استمرارهم في عمليّة التطبيع التي توّجت في باتفاقيات أطلق عليها «الاتفاقات الابراهيمية» بدعم أمريكيّ لا محدود، وشرعوا في توقيع الاتّفاقيات الثنائيّة مع الكيان في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنيّة والسياسيّة والعسكريّة، ولم يتردّد هؤلاء المطبّعون عن إعلان غبطتهم بعودة نتنياهو لتزعم المشهد السياسي رغم أنه فوز مهدد بالسقوط نظرا للانقسام الحاد في المجتمع الصهيوني وللنسبة الضئيلة جدًّا التي حاز عليها معسكر الليكود والذي من الممكن أن «تفركش» الكنيست مع أي خضّة ذات صلة بالواقع الداخلي للكيان أو بالشأن الفلسطيني أو لسبب إقليمي أو دولي، خصوصا وأن واحدا من أهم حلفاء نتنياهو يصنف إرهابيا من قبل الحزب الديمقراطي الأمريكي وهو إيتيان بن غفير الذي يسعى للحصول على حقيبة وزارة الأمن بينما تحذر إدارة بايدن من عدم التعامل معه إن تم توزيره فيها. كما أن زعيم الليكود يواجه تهم فساد كبيرة ويترصد له خصومه السياسيين ويتحينون الفرص للايقاع به. فأي مشهد عربي يمكن أن يتكون بعد الانتخابات في ظل وجود حكومة صهيونية مشبعة بكل صفات الفاشية وممارسات النازية الجديدة؟**

في السنتين الماضيتين وقّع الكيان اتفاقيات تطبيعية مع كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. ومع أن كل اتفاق له بعض الخصوصية، إلا أن الخط العام لهذه الاتفاقيات هو فرض التطبيع المجاني مع الدول العربية على حساب القضية الفلسطينية التي لم تعد تذكر في الاتفاقيات التي توقع، بل أن بعض الدول العربية ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال توقيع اتفاقات دفاعية وتنسيق أمني يمس سيادة هذه الدول ويسمح بفتح مكاتب للأجهزة الأمنية والجاسوسية والعسكرية الصهيونية بما يمس السيادة ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي ويضع الدول الخليجية المطبعة في «بوز المدفع» بمواجهة إيران على الضفة الأخرى من الخليج العربي. لقد تم التوقيع على «الاتفاقيات الابراهيمية» في عهد بنيامين نتنياهو ودونالد ترامب، وبعد فوز الأول وحصول الجمهوريون على الأغلبية في مجلس النواب الامريكي، زادت حظوظ الجمهوريين في المنافسة على كرسي الرئاسة بقوة مع ازدياد نزوح المجتمع الأمريكي إلى الشعبوية التي يمثلها بشكل سافر الرئيس السابق دونالد ترامب المنافس الاقوى للديمقراطيين. ربما يشكل النزوع الأمريكي للشعبوية حافزا لنتنياهو ويجعل الأمور أكثر سلاسة له بأن يتمكن من عبور ألغام إعادة إسقاطه في الكنيست، ما يعني زيادة التنسيق مع الدول العربية التي وقعت الاتفاقات التطبيعية، والعمل على إضافة دول أخرى في قائمة المطبعين.

يفيد السفير الصهيوني في البحرين إيتان نائيه، أن الكيان والبحرين وقعا، حتى منتصف سبتمبر/أيلول 2022، ما يربو على 41 اتفاقا، بينها الاتفاق الدفاعي الذي تم التوقيع عليه في الرابع من فبراير 2022، ويشمل التعاون مجالات الاستخبارات وشراء المعدات والتدريب. لكن هذا ليس سوى غيضا من فيض التوجهات المتسارعة نحو التطبيع والتحالف مع الكيان، الذي يتواصل في ظل حكومة يترأسها أي من القادة الصهاينة نتنياهو أو لا بيد أو غينتيس أو أي زعيم صهيوني جديد، فليس هناك مانعا لدى أي من الاطراف العربية المطبعة في الدفع بعجلة التطبيع مع أي كان حتى وأن كان ذلك النازي الجديد بن غفير، الذي ينادي بطرد العرب من كل فلسطين للدرجة التي لم تتمكن إدارة بايدن من بلع طروحاته.

وترجمة للسعي نحو التطبيع بسرعة، وقع الكيان في نهاية أكتوبر/تشرين أول الماضي اتفاقية لبناء مقرا لسفارته في البحرين، بعد عامين على توقيع اتفاق التطبيع وبعد عشرة أعوام على

## الانتخابات الصهيونية: إعادة شحذ المشروع القومي المتطرف

وجود السفارة الصهيونية بشكل سري في المنامة بواجهة مكتب تجاري، وفق تحقيق لموقع «اكسيوس» الأمريكي ونشرت «قناة الحرة» بعضا من تفاصيله في اكتوبر 2020. كما أعلن السفير الصهيوني في المغرب ديفيد غوفرين في شهر آغسطس/ آب 2022 عن توقيع عقد بناء سفارة صهيونية في الرباط. وقبيل ذلك وقعت الإمارات والكيان على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين في منتصف العام الجاري2022 هو الأول من نوعة بين دولة عربية والكيان الصهيوني، سيتم بموجبه استثناء 96 بالمئة من الرسوم الجمركية على جميع السلع، ومن المتوقع أن يزيد الاتفاق حجم التجارة بين الجانبين إلى أكثر من عشرة مليارات دولار في غضون خمس سنوات، علما أن التبادل التجاري بين الإمارات والكيان بلغ 1,2 مليار دولار في العام الماضي، وفق بيانات صهيونية. ويتوقع مجلس الأعمال الإماراتي الصهيوني «أن تكون هناك 1000 شركة (إسرائيلية) تعمل في الإمارات أو عبرها بحلول نهاية العام الجاري، تمارس أنشطة مع جنوب آسيا والشرق الأقصى والشرق الاوسط». وفي ذات السياق من المتوقع أن توقع البحرين على اتفاق مماثل مع الدولة العبرية قبل نهاية العام الجاري تشمل قضايا التجارة والجمارك والمشتريات الحكومية والتجارة الالكترونية وحماية الملكية الفكرية. ولا يصل التبادل التجاري بين الجانبين إلى 10 ملايين دولار في الوقت الراهن.

ولأن الكيان الصهيوني لا يعنيه من يكون على رأس الحكومة في تل أبيب، بل يتعامل وفق استراتيجيات واضحة المعالم، فقد تم التخطيط لعقد اجتماع لوزراء خارجية كل من أمريكا والكيان الصهيوني ومصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين والاردن في شهر يناير/كانون الثاني 2023 في مدينة الداخلة بالمغرب، وفق قناة 24i الإخبارية الصهيونية، وباعتبار الاجتماع المقبل يشكل جزءا أصيلا من عملية التطبيع التي تدعو الإدارة الأمريكية إلى تطبيقها بغض النظر عن طبيعة هذه الإدارة ديمقراطية أو جمهورية.

تؤكد المعطيات سالفة الذكر على أن الانظمة العربية التي طبعت مع الكيان الصهيوني هي الأخرى لا تلتفت إلى من يكون في قمة الحكومة الصهيونية، ذلك أنها تسير في نهج يبدو أنه مرسوم ويهدف إلى تشكيل حلف يشارك فيه الكيان بصورة قيادية إن لم يكن هو القيادة الرئيسية فيه. يتبين ذلك من خلال طبيعة الاتفاقيات التي توقعها تل أبيب مع العواصم العربية المطبعة. المعروف أن الكيان الصهيوني يستغل حالة الضعف في الوطن العربي والخلافات البينية بين دوله وفي الانقسام الفلسطيني وفي غياب الاستراتيجيات العربية التي ترنو للوحدة ووضع خارطة طريق للخروج من نفق التخلف والتجزئة التي أوصلت البلدان العربية إلى منزلقات خطيرة لا يمكن مواجهتها وفق المعطيات والامكانيات الموجودة راهنا، ما يسهل على الكيان ممارسة المزيد من الاختراقات داخل البلدان العربية، حيث من المرجح أن تزيد قائمة الدول المطبعة معه، حسب قول نتنياهو الذي يعرف نقاط الضعف ويعمل عليها حتى يتمكن من السيطرة على البلد المستهدف.

لقد تمكن الكيان من ضبط إيقاع الدول العربية التي وقعت معه اتفاقيات التطبيع، فبادر إلى التوقيع على الاتفاقيات اللاحقة للتطبيع ومنها الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية، وفق استراتيجياته الخاصة التي تؤهله لقيادة المنطقة، حسب متطلبات الشرق الأوسط الجديد الذي بشر به وزير الخارجية الأسبق شيمون بيريز في كتابه الذي يحمل نفس العنوان. وفي نفس الوقت لا يسمح الكيان لأي دولة عربية أو غير عربية بمناقشة أو الاقتراب من استراتيجياته تجاه فلسطين وقضيتها، رغم الحديث المرسل عن تمكن بعض الدول المطبعة من لجم عملية ضم 30 بالمئة من الضفة الغربية. ففي السنوات التي أعقبت اتفاق أوسلو والاتفاقيات الإبراهيمية زادت حموة تهويد القدس وزاد عدد الوحدات الاستيطانية التي أقرتها حكومات نتنياهو وليبيد وغينيتس، كما زاد عدد الشهداء الذين تقتلهم قوات الاحتلال الصهيوني بدم بارد، فضلا عن عدد الأسرى الذين تضاعفت أعداد من دخل السجون الصهيونية لتصل إلى أكثر من 6 آلاف معتقلا منذ مطلع العام الجاري 2022، ما يؤكد على أن الكيان استخدم هذه الاتفاقيات للتغطية على جرائمه، وأنه لم ولن يكترث لأي استجداء من المطبعين، بل أمعن في غيه ومارس عمليات قضم المناطق وقطع الأشجار وصادر البساتين وطرد الفلسطينيين من بيوتهم ليخلق واقعا جديدا يفرض على الفلسطينيين والعرب التعاطي معه.

إن الأولوية لدى بنيامين نتنياهو تتمثل في استمراره في ذات الإستراتيجية التي يسير عليها الكيان منذ نشأته، التوسع وقضم الأراضي والسيطرة على الغير، وسيبني بعد الانتخابات على المعطيات القائمة وسيعمل على إدخال المزيد من البلدان العربية في نادي المطبعين، وسيسعى لتجسيد واقع الدولة القومية وسيفرض على الدول العربية الاعتراف والإقرار والتعاطي معها، بما فيها الموافقة على تهيئة الأجواء للقيام بعمليات الترانسفير الكبرى وتوطين اللاجئين في دول الجوار وإسقاط حق العودة، وما يعنيه ذلك من كذبة ما يروج له الرئيس الأمريكي جو بايدن والمسمى بحل الدولتين، ذلك أن الكيان ينظر للمسألة برمتها نظرة وجودية، بالضبط كما ينظر الفلسطينيون والمناضلين العرب إلى أن المعركة مع الكيان معركة وجود وليست نزاعا على حدود هنا ومصالح هناك ■

ملف

# الحكومةُ الصهيونيّةُ القادمةُ

## وأثرُها على السياسةِ الداخليّةِ والخارجيّةِ لدولة الاحتلال

حيدر العيلة «أبو الأمير». باحثٌ في الشأنِ الصهيونيّ/ فلسطين

**انتهتْ جولةُ انتخابات الكنيست الصهيونيّ الخامسة والعشرين بهزيمة واضحة لمعسكر يسار الوسط وانتصار لمعسكر اليمين واليمين الدينيّ المتطرّف، بزعامة الثعلب بنيامين نتنياهو، وقد أنهت هذه الانتخابات الأزمة السياسيّة والحكوميّة المتواصلة في دولة الكيان منذ أربع سنوات، لكنها في نفس الوقت أظهرت أن غالبية «الإسرائيليين» قالوا نعم كبيرة للتطرف والعنصرية بانتخابهم لأحزاب كاهانية عنصرية وإسقاط أحزاب وسطية ويسارية (بمفهومهم)، وانتخاب رئيس حكومة ملاحق في قضايا فساد جنائية، وهو ما يعكس توجهات إسرائيل في المرحلة القادمة.**

وبقراءة سريعة لنتائج انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين، حصل معسكر نتنياهو على 64 مقعدا، والتحالف المناهض لنتنياهو حصل على 51 مقعدا، وقائمة عودة والطيبي (المشتركة)، حصلت على مقاعد، وقائمة منصور عباس (الموحدة)، على مقاعد، فيما لم تتجاوز قائمة ميرتس «اليسارية» وقائمة بلد العربية عتبة الحسم، رغم حصول الطرفين على ما يقارب 285000 صوت.

هذه الانتخابات التي جاءت بعد خمس جولات انتخابية سابقة من الفشل في تشكيل حكومة مستقرة، كشفت عن غياب تام لتمثيل اليسار الصهيوني القديم في الكنيست (ميرتس)، بزعامة زهافا غالئون ولأول مرة، وسقوط لحزب التجمع الوطني الديمقراطي العربي (بلد)، بزعامة سامي أبو شحادة، وبالمقابل صعود كبير لأحزاب يمينية عنصرية متطرفة، مثل: حزب (الصهيونية الدينية) و (القوة اليهودية)، بزعامة بتسلئيل سموترتش وايتمار بن غفير اللذان حصلا على 14 مقعدا، ما يقرب من نصف مليون صوت كثالث أكبر حزب بعد نتنياهو ولبيد، وبذلك سيكون لهما تمثيلا مركزيا في مطبخ الكابنيت «المجلس الوزاري المصغر»، وسيطالبا بتسلم حقائب مهمة فب الحكومة القادمة كالداخلية والأمن وغيرها من الوزارات السيادية.

وكما هو متوقع أوصت الأغلبية اليمينية رئيس الكيان هيرتسوغ بتزكية نتنياهو لتشكيل الحكومة، والأخير بدوره شرع فعليا في مفاوضات لتشكيل حكومة ائتلافية مكونة من ثلاثة أحزاب يمينية دينية، إضافة لليكود الحاصل على 32 مقعد وهي أحزاب الصهيونية الدينية الفائز الأكبر في هذه الانتخابات، بحصوله على 14 مقعدا، وحركة شاس الدينية 11 مقعدا، ويهودية التوراة 7 مقاعد، وبذلك ضمن نتنياهو 64 مقعد كافية لنيل ثقة الكنيست، ولن يحتاج نتنياهو إلى التحالف مع الآخرين، الذين أعربوا بدورهم أيضا عن الرفض المطلق للمشاركة في حكومة نتنياهو القادمة.

وقد وصفت صحيفة «هآرتس» قائمة حزب الصهيونية الدينية ثالث أكبر قوة برلمانية، بأنها شوهت المشروع الصهيوني وحولته من وطن قومي للشعب اليهودي إلى كيان فوق قومي- عرقي مسياني بروح كاهانية عنصرية.

وللدلالة على جنوح المجتمع الصهيوني ككل لليمين والتطرف، نشرت صحيفة «إسرائيل اليوم» استطلاع رأي للجمهور «الإسرائيلي»، أظهر أن 85 % من الإسرائيليين راضين عن نتائج الانتخابات و 16 % فقط غير راضين. هذه التشكيلة اليمينية العنصرية المدعومة من مجتمع يجنح

للتطرف المتزايد، أعتقد أنها ستدفع بممارساتها وسياساتها العدوانية إلى تأجيج الصراع والرفع من وتيرة المقاومة الفلسطينية، وسنشهد تغيرات دراماتيكية على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

## على الصعيد المحلي

بعد صعود اليمين المتطرف سنشهد تصعيدا للصراع الفلسطيني «الإسرائيلي» كما صرح الخبير الصهيوني «يسخاروف» الذي أكد أنه في حال تسلم سموتريتش وبن غفير حقائب سيادية والتقرير في سياسات الحكومة، فإنهما سيعمدا إلى تقوية وتشجيع غلاة المستوطنين المتطرفين وفتية التلال على زيادة التوسع الاستيطاني ونهب أكبر قدر من الأراضي العربية، وزيادة حملات اقتحام المسجد الأقصى والسماح للمتطرفين بأداء الطقوس الدينية التلمودية الاستفزازية في الحرم القدسي، وسيكونا هم على رأس تلك الحملات، وكذلك سنشهد احتدام للصراع مع أهالي الشيخ جراح من أجل تنفيذ مخططهم القديم بطرد الفلسطينيين من منازلهم وتسليمها للمستوطنين، وهذا بحد ذاته سيشعل المنطقة وسيدفع قوى المقاومة في الضفة المحتلة إلى رفع وتيرة العمليات المسلحة وامتدادها من شمال الضفة إلى باقي أنحاء الضفة، وربما تنتقل إلى داخل الكيان نفسه، وكذلك احتمالية عالية بتدخل مقاومة غزة وإطلاق الصواريخ على المستوطنات الصهيونية، رغم حالة الهدوء النسبي على جبهة غزة وزيادة عدد تصاريح العمال العاملين داخل مناطق ال 48، إلا أن قوى المقاومة في غزة لن تقف مكتوفة الأيدي في حال تعلق الأمر بتغيير الوضع الراهن في القدس تحديدا، مما سيعطي الذريعة لحكومة المتطرفين بشن حرب برية في قطاع غزة، وليس بقصف جوي فقط في تغيير لقواعد المعادلة التي درجت خلال الفترة الماضية.

## على صعيد السلطة الفلسطينية:

حكومة نتنياهو -كما كل الأحزاب الصهيونية- التي لا تؤمن بأي سلام أو مفاوضات، كما أن أطرافا عنصرية من هذه الحكومة تنادي بضرورة ضم الضفة الغربية، ستزيد من الضغط على السلطة الفلسطينية، من أجل اضعافها أكثر، ومطالبتها بما هو أكثر من التنسيق الأمني دون أن تقدم لها ولو بارقة أمل طفيفة لحلول سياسية أو تفاوضية.

إن بقاء موقف السلطة الفلسطينية وفريق أبو مازن تحديدا في حالة من الرضوخ للضغوط الصهيونية والأمريكية والارتهان إلى مفاوضات عقيمة لا طائل من ورائها، دون أخذ العبر والدروس من السياسة الإسرائيلية، ومن جنوح المجتمع الصهيوني نحو اليمين والتطرف، والالتفات الى إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني سيشكل كل ذلك نقطة فارقة في مستقبل السلطة وفي علاقاتها مع الكل الفلسطيني المقاوم، وإن استمرت السلطة والقيادة المتنفذة في م ت ف على ذات النهج المدمر، فإن الشعب الفلسطيني لن يصبر كثيرا على انحرافاتها ومغامراتها السياسية الضارة ومراهناتها على وهم المفاوضات التي يستخدمها العدو للغطاء على سياساته في مصادرة المزيد من الأراضي وتثبيتها كأمر واقع.

وفي المقارنة بين فترتين، فإن حكومة يمين الوسط واليسار التي ترأسها لبيد كانت أكثر سوءا من حكومة نتنياهو السابقة، فمعدل الاستيطان والبناء في الضفة قد ارتفع إلى 62 % في النصف الثاني من عام 2022، حيث تم في فترة لبيد بناء 2876 وحدة استيطانية بالمقارنة مع حكومة نتنياهو 1800 وحدة، وازدادت اقتحامات الأقصى من 34000 في زمن نتنياهو إلى 42000 في زمن حكومة لبيد، وكذلك الإعدامات في الضفة وإطلاق النار ومصادرة الأراضي واطباق الحصار على غزة... الخ.

وعلى صعيد الداخل المحتل، فإن الفلسطينيون القاطنين في المدن المختلطة والذين جاءت نتائج الانتخابات لتشكل تحديا وجوديا لهم، فإن أي شرارة يمكن أن تشعل الحريق كما حصل في الحرب الأخيرة على غزه، نظرا لشعور الفلسطينيين بحالة اليأس والقهر والعنصرية التي يواجهونها وتفشي الجريمة وهدم المباني والاستيلاء على الأراضي وانعدام المساواة في الحقوق التي يتبجح بها قادة الكيان.

أما على الجبهة الشمالية، أي الحدود مع لبنان وسوريا فهي في حالة معركة شبه دائمة، حيث تعتبر «إسرائيل» أن وجود حزب الله على الحدود الشمالية، بما يملكه من ترسانة عسكرية لا يستهان بها، خطرا وقنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في حال وقعت حرب مع قوى محور المقاومة، وبناء على هذه المعادلة وقعت لبنان وإسرائيل على الاتفاقية البحرية، والتي لا أعتقد أن حكومة نتنياهو-بن غفير يمكن أن تلجأ إلى إلغائها لأن البديل هو التصعيد غير المرغوب به في هذه الفترة تحديدا، رغم التصريحات الانتخابية لنتنياهو، وعلاوة على ذلك تقوم «إسرائيل» بضرب مراكز ومنشآت على الجبهة السورية في محاولة منها لمنع إنشاء مراكز تصنيع عسكرية واستخباراتية على الأراضي السورية، وهو استمرار للمعركة المفتوحة بين الحروب.

## على الصعيد الإقليمي

العلاقة مع الدول العربية آخذة في التطور بما يخدم السياسة الإسرائيلية، وذلك بعد أن نجحت سياسة الكيان وبدعم كامل من الولايات المتحدة في إخضاع الدول العربية الواحدة تلو الأخرى وخاصة الخليجية بما يسمى الاتفاقات الابراهيمية والتطبيع، ولذلك؛ فإن السياسة الإسرائيلية تتجه نحو المزيد من الاخضاع لباقي الأنظمة العربية المطبعة من تحت الطاولة دون تقديم أية تنازلات للعرب والفلسطينيين أو حتى التجاوب مع خطة السلام العربية (الأرض مقابل السلام) واستبدالها بالسلام الاقتصادي، المملكة الأردنية لم تخفي انزعاجها من عودة نتنياهو لرئاسة الوزراء، وهذه المرة بمشاركة أحزاب يمينية متطرفة، والتي ستشكل مصدر قلق وتوترات، كما حدث في السابق، وبالذات في طرح مسألة التوطين والوطن البديل.

**الملف الإيراني:** إسرائيل تضع التهديد النووي الإيراني على رأس سلم أولوياتها الأمنية، حيث تعتبره تهديدا وجوديا وخطرا داهما لا يمكن تغافله، وهي تعمل كل الوقت على صياغة استراتيجية عسكرية من أجل مهاجمة المفاعل الإيراني في حال فشل الحل الدبلوماسي مع الولايات المتحدة، فما صرح به الليكودي المخضرم تساحي هنغبي يعكس حقيقة الأولوية للسياسات الأمنية الصهيونية تجاه إيران، حيث قال: «بأن بنيامين نتنياهو قد يأمر في أية لحظة وبالتنسيق مع الولايات المتحدة بضرب المفاعل النووي الإيراني» الذي أصبح أقرب من أي وقت مضى وصولا لتصنيع

القنبلة النووية، وفي حال قيام إسرائيل بتنفيذ تهديداتها سنشهد حربا يمكن أن تمتد لساحات أخرى.

العلاقة مع الولايات المتحدة وروسيا

على الرغم من كل ما قيل حول تضرر العلاقات الامريكية الإسرائيلية في حال تسلم بن غفير وسموتريتش لوزارات سيادية أمنية، إلا أن دولة الكيان، التي تتمسك بالشراكة المصيرية مع الولايات المتحدة ستعمد إلى تحسين صورة اليمين الصهيوني وطمأنة الولايات المتحدة، وتبديد مخاوف الإدارة الديمقراطية الأمريكية، بأن «إسرائيل» غير معنية بأي ضرر للعلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة في هذا الوقت بالذات، وستحاول تحسين صورة بن غفير لدى الإدارة الأمريكية والمنظمات اليهودية.

ونقلت صحيفة هآرتس العبرية عن ريك جابكوبس رئيس اتحاد منظمات التيار الإصلاحي اليهودي، والتي تعتبر من أكبر مساندي «إسرائيل» في الولايات المتحدة قوله: إن ضم بن غفير إلى حكومة إسرائيلية هو كارثة وتضر بمكانة إسرائيل في الولايات المتحدة وبالقيم الديمقراطية المشتركة بين البلدين، ولن نستطيع الدفاع عن تلك الحكومة التي تضم أطرافا عنصرية كاهانية أمام الجمهور الامريكي

**على صعيد العلاقة مع روسيا**، فإن تصريحات بعض أقطاب اليمين في دولة الكيان بإمكانية دعم أوكرانيا بمعدات وأنظمة دفاع جوي قد أغضبت المسؤولين الروس، وتحاول «إسرائيل» الحفاظ على السياسة المتبعة على حتى لا يؤدي ذلك إلى تغيير قواعد وحرية العمل في سوريا.

**في الختام**.. لقد أدرك كل من يحمل في رأسه عقلا راجحا أن كافة الحكومات الصهيونية (يمينها ويسارها) هي عبارة عن إفرازات لمجتمع صهيوني عنصري لا يؤمن بالسلام أو التسليم بأدنى حقوق للشعب الفلسطيني أو الموافقة على إنشاء دولة على أقل من 22 % من أرض فلسطين التاريخية، وأن طريق المفاوضات العبثية أثبتت التجارب عدم جدواها، فهذا العدو لا يفهم إلا لغة القوة، وكذلك العالم الظالم الداعم لإسرائيل لا يحترم الضعفاء والمتسولين، وكل من يعتقد بخلاف ذلك، إما أنه جاهل أو خادم لسياسة الأعداء ■

ملف

# دعوةٌ لقراءاتٍ أعمق للمخطّط الصّهيونيّ


طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي/ فلسطين


في الهدف

نتائجُ الانتخابات الأخيرة للكنيست الخامس والعشرين، ليست أبدًا كما الانتخابات التي سبقت، ما يستدعي قراءةً معمّقةً تختلفُ عن القراءات السابقة، وتتجاوز البحثَ في توقعات تتّصل بمكوّن إن كانت يمينيّةً متطرّفةً أو غير ذلكً - لا بدّ من ملاحظة أنّ سياق تطوّر المجتمع الإسرائيلي، قد أدّى إلى أزمة الأحزاب المركزيّة، التي لم يبقَ منها إلا حزب الليكود، الذي يحافظ على شعبيّته ودوره، بالرغم من الانشقاقات التي وقعت بداخله، يشيرُ ذلك إلى أنّ الليكود يتصرّف باعتباره الأب الروحي للمخطّط الصهيونيّ الأساسيّ الذي بدأه حزب العمل، وذلك لأنّه على ما يبدو، لم ينجح في التكيّف مع متطلّبات المشروع الصهيوني. أمّا الأهمّ في قراءة المشهد الانتخابي صعود ميزان الصهيونيّة الدينيّة الفاشيّة، متمثّلةً بحزبي بن غفير وسموتيرتش، مع الصهيونية الحريدية، يحتلون في الكنيست الحالية أكثر من ربع مقاعد المجلس، وفي هذا السياق لا بد من رؤية الاتجاه الصاعد لهذه الأحزاب، بينما تضمحل الأحزاب والحركات التي توصف على أنها يسار أو وسط. هذا الوجود والكثيف للصهيونية الدينية بفرعيها، سيفرض هويته على السياسية الإسرائيلية وعلى أهداف الحركة الصهيونية الأساسية، ومن الواضح أن هذا الوجود يأخذ طريقة نحو تأكيد الهوية العنصرية والفاشية للكيان الصهيوني، وأن كل شطارة نتنياهو، لن تمكنه من تخفيف وطأة هذه الهوية، ولذلك فإنه سينسحب تدريجياً باتجاه الاندماج معها، باعتبارها التيار الصاعد في المجتمع.

هكذا يكون المخطط الصهيوني، وأدواته قد وصل إلى الذروة، التي قد تستمر لبضع سنين، ثم تعود إلى الهبوط، ولكن بثمن كبير سيترك بصماته على البعد الوجودي لدولة الاحتلال، ما يبدو اليوم على أنه إنجازات وانتصارات إسرائيلية، سيشكل عبئاً ثقيلاً على وجود الدولة، ذلك أن إسرائيل تتغير، ولكن العالم كله أيضاً في حالة تغير ■

ملف

# الانتخاباتُ الخامسة... مزيدًا من التّعرية!

أكرم عطالله. كاتبٌ صحفيٌّ فلسطينيٌّ/ بريطانيا

**بما أنّ إسرائيل كانت بحاجة إلى هذه الانتخابات كي نرى كل هذا الوضوح الذي حاولت إخفاؤه بمساحيق علمانيّة حكمتها لعقود ماضيّة، كانت الانتخابات الأخيرة تعود بهذه الصراحة نحو الجذور، لدولة تأسّست بالدين وتمّ حملها على أرجل خشبيّة علمانيّة، سارت بها مسافة من الزمن، ولكنّها عجزت عن الاستمرار بحملها أطول، لتصدم من لم يقرأوا السياق التاريخي الهادئ لتلك الأصول، منذ تشكل الدولة في أربعينات القرن الماضي، عندما لم يجرؤ «بن غوريون» على إعلانها إلا بصفقة مع أغودات إسرائيل، يتعهّد فيها بالالتزام بتقاليد الديانة، ومن هنا حاولت العلمانيّة اختراع زواج قسريٍّ مع الدين، لكن في النهاية انتصرت القوى الدينيّة علىً علمانيّة، حاولت العيش في دولةٍ تقوم أساساتها على اليهوديّة وكتابها.**

الحاخامات يحكمون إسرائيل، لو كان هرتسل حيًّا لأصيب بصدمة وهو الذي كان قاطعًا في كتابه «دولة لليهود»، بضرورة عزل الحاخامات في كنسهم ومنع تدخّلهم في السياسة، كان يدرك أزمة الدين في دولة يريدها دولة حداثيّة، حين كان خارجًا بأفكاره من تراث العلمانيّة الأوروبيّة، وفي عمليّة تشكيل الحكومة، يبدو أنّ الدور الأكبر في التشكيل ومرجعيّاته حاخامات الصهيونيّة الدينيّة وحاخامات حزب شاس وحاخامات يهدوت هتوراة. كلّ هؤلاء من يضعوا الخطوط العريضة والشروط، وفقًا للفتاوى الحاخاميّة.

«إسرائيل الدولة العلمانيّة في الشرق الأوسط»، تلك مقولة في طريقها للنهاية، فقد عراها صندوق الانتخابات الأخيرة الذي أطاح بأحزابها العلمانية: ميرتس الذي ألقى به في الخارج، وحزب العمل الذي قام بهندستها، وفقا لرؤيته العلمانية، واستدعي رجال الدين وأحزابه ثلاثة من أربعتهم هم من يشكل حكومة نتنياهو القادمة، يقف جزء من رجال الدين في مكاتب الوزارات وخلفهم تقف مرجعيات دينية كبيرة، ستدير الدولة حسب النصوص.

«إسرائيل الدولة الديمقراطية في بحر من الدكتاتورية»، تلك المقولة صفعتها نتائج الجولة الأخيرة ومن يتابع تصريحات أعضاء الائتلاف وحجم العنصرية المنفلتة، تجاه الآخر، ليس العربي فحسب، بل حتى اليهودي المُختلف، يدرك أن إسرائيل تسير نحو ظلامية لا مثيل لها في المنطقة، وربما أن الدكتاتوريات في الشرق الأوسط، ليست دكتاتوريات دينية، وهذا أقل وطأة، لكن في إسرائيل، فإن دكتاتورية رجال الدين وأحكامهم التي تستمد من تراث يعود للعصور الظلامية ستجعلها في المراتب المتأخرة.

في إسرائيل هذه المرة، انتصرت العقيدة على السياسة، وانتصرت الدولة الدينية على «الدولة العلمانية»، وتلاشت الاعتبارات التي أقيمت الدولة على أساسها. اعتبارات الدولة العلمانية والقانون والشفافية، كل تلك لم يتعدَ مهمة وألقى بها الناخب الإسرائيلي في مهملات التاريخ، فقبل سنوات كانت شبهة فساد واحدة تكفي لتدمير مستقبل أي سياسي في إسرائيل، لكن إسرائيل وفي هذه الانتخابات هرعت نحو الصندوق، لتعيد الثقة بالرجل الذي تلاحقه الشبهات والملفات التي تتداولها المحاكم من الرشاوى حتى خيانة الأمانة. ليس هذا وحسب، بل أن أقوى الرجال في هذه الحكومة شأنهم في معايير الدولة العلمانية، ليست أفضل حالا، ما يعكس مزاج الناخب وأولوياته التي حسمها باتجاه دولة الفساد، لا دولة القانون والأمانة، فأرييه درعي زعيم حركة شاس كان قد اعتقل قبل عقدين في سجن مسعياهو بتهمة السرقة والاختلاس، حين كان وزيرا للداخلية، والأسوأ أنه عاد وكرر فعلته مرة أخرى: ها هو سيعيد تسلم الوزارة بكل ثقة، بل وبترقية كنائب رئيس الوزراء ومثله يتسليل سموتريتش المتهرب من الخدمة العسكرية الكاملة، كان يطالب بوزارة الدفاع، ثم قبل بوزارة المالية، وليست السخرية ببعيدة عن بن غفير الذي سيتسلم وزارة الداخلية التي تشرف على الشرطة وتطبيق القانون: في تاريخه ما يحمل خمسون لائحة اتهام لمخالفات القانون... تلك هي الصورة بلا مساحيق.

تتكامل الأشياء والبني الاجتماعية والسياسية، وفقا لهرم بوروخوف، ولا يمكن لهذه التوليفة القادمة من عمق المزاج الشعبي والاجتماعي أن تتوقف عن القشرة السياسية العليا والطوابق الأولى، فالعقل الذي ينتخب الفاسدين والخارجين عن القانون هو عقل يبتعد كثيرا عن أنماط الدول الحضارية، ورجال الاختلاس مع توليفة رجال الدين، لن تنتج سوى دولة بدائية. لا يعني هذا أننا سنشهد هذا حالا، وفي كل مرة أشير لهذا المسار في مقالاتي... لا يفوتني القول: أن ذلك سيأخذ وقتا ما، فلا زالت الأرجل الخشبية موجودة. ستسير إسرائيل بالدفع الذاتي، لكن من الواضح أن هذه الانتخابات أخرجتها تحت الشمس وأوصلتها إلى محطة، بدأت تتشابه فيها مع الأنماط البدائية، هذا بات واضحا في العينة السياسية الفوقية، ولكن تلك العينة، تملك رؤى مختلفة تماما عن الشكل القديم، سواء لجهة المؤسسة التي يتوقف التغيير فيها على مدى مقاومتها أو لجهة الشكل العلماني الذي ستطيح به الفتاوى القادمة أو للديمقراطية التي سيعبر عنها سموتريتش وبن غفير أو لجهة دور الدين في الدولة.

إن هذه الانتخابات كانت فارقة في تاريخ الدولة، نحن أمام تغير هائل سيطال شكلها ومضمونها: القانون والمؤسسات والاستيطان والجيش وكل شيء، وسيسدل الستار على إسرائيل التي حاولت إخفاء أو تغطية أصولها، مستعينة بقوى عظمى ذات طابع حداثي، وكانت لإسرائيل رغبة بتقليدها، لكن الآن كان أول تصريح يصدر عن أحد أقطاب الحكومة: أن على تلك الدول أن تكف عن التدخل في الشأن الإسرائيلي، وتلك ستعني الكثير لدولة قامت وتربت في كنف تلك الدول. لقد كشفت الانتخابات الشكل الجديد ودعونا نرى تطبيقاته العملية ■

# قراءةٌ
# في حصاد العمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا

د. عابد الزريعي. مديرُ مركز دراساتِ أرضِ فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

**كان عنوانُ المقال الذي كتبناه في مجلّة الهدف عدد أكتوبر الماضي هو «اكتشاف الناتو المتأخر للاستراتيجيّة الروسيّة في أوكرانيا»، وتتلخّص فكرته في أنّ الغرب اعتقد أنّ روسيا تريد حربًا خاطفة، ومن ثمّ لا بدّ من توريطها في حربٍ طويلة، ليكتشف متأخرًا أنّ الاستراتيجيّة الروسيّة مبنيّة بدورها على حربٍ طويلة تريدُ من خلالها تحقيق أهدافٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ غايةً للعمليّة العسكريّة. لكن، وماذا بعد الاكتشاف؟**

الإجابةُ على السؤال تكمنُ في قراءة ما تقدّمه وسائل الإعلام الغربيّة من أرقام ووقائع للخسائر الروسية في الأفراد والمعدات، ومساحات الأرض التي تسيطر عليها وتنسحب منها، يضاف إلى ذلك محاولة التعرف الطريقة التي يفكر بها المعني بإدارة العمليات، وتخديم الاستراتيجيات الموضوعة سلفا أو التي تعدلت بحكم الظروف الميدانية المتحركة، ودون أن نتعرض إلى الخسائر الأوكرانية وذلك لأن أوكرانيا استخدمت كأداة للضغط على روسيا واختراقها، فكانت هي ساحة الحرب التي دُمرت معظم قدراتها العسكرية والاقتصادية ومكوناتها كدولة وتشرد الملايين من شعبها، وفقدت واجهتها الساحلية فأصبحت دولة داخلية؛ لأن قيادتها السياسية أرادت لها أن تكون ذيلا ومخلبا للناتو، على هذه الأرضية يقدم المقال قراءة مركزة في ثلاثة عناوين:

### أولا: الإعلام الغربي ومحرقة الجنود والمعدات الروسية

استندت استراتيجية الناتو القائمة على إغراق روسيا في المستنقع الأوكراني إلى ضرورة إلحاق أكبر اذى بالجيش الروسي، خاصة على مستوى الأفراد، وذلك نتيجة لعلاقة الارتباط بين ارتفاع اعداد القتلى واتساع دائرة الغضب على المستوى الشعبي، بما يعنيه ذلك من أثر مباشر يساهم في تأليب الشارع الروسي على قيادته السياسية. هذا الأمر يمكن ملاحظته من خلال الأرقام التي تصدرها أوكرانيا ووسائل الإعلام الغربية، وبعض جنرالات الناتو عن خسائر الجيش الروسي. فقد دأبت وزارة الدفاع والأركان الأوكرانية على تقديم جردة إحصائية لخسائر الجيش الروسي على مستوى الأفراد. وفي هذا الصدد أشارت إلى أن خسائره قد بلغت حتى 30 ابريل 23200 فردا، وذلك بعد شهرين من انطلاق العملية العسكرية الروسية بتاريخ 24 فبراير 2022، ثم قفزت الأرقام الى 49 ألفا، وذلك في سبتمبر أي بعد ما يقارب السبعة أشهر، لتصل إلى 67 ألفا حتى الثاني والعشرين من شهر أكتوبر 2022. وبالنسبة للتقديرات الأمريكية وفق رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال مارك ميلي، فقد بلغت خسائر الجيش الروسي 100 ألف جندي سقطوا بين قتيل وجريح، وذلك حتى 8 نوفمبر 2022، أي بعد تسعة أشهر من بدء العمليات العسكرية، ورأى أن الجيش الروسي تكبد خسائر بشرية أكثر مما خسره الاتحاد السوفييتي في أفغانستان. ومن جهة ثانية جاءت التقديرات الروسية مغايرة بشكل كبير لتلك الأرقام، فقد ذكرت وزارة الدفاع الروسية أن عدد قتلى الجيش الروسي قد بلغ حتى شهر مارس 1350 جنديا، كما أعلنت بتاريخ 20 سبتمبر 2022 أن مجموع خسائر الجيش الروسي، قد بلغ حتى ذلك التاريخ حوالي (5939) جنديا بين قتيل وجريح.

تدفع المسافة الشاسعة بين الأرقام المعطاة من قبل الطرفين إلى التساؤل عن الصحة والدقة في الناحيتين. لكن الإجابة القريبة من الدقة ترتهن بحقائق جوهرية لا يمكن القفز عنها أو تجاهلها عند التدقيق في أية أرقام تتعلق بخسائر الجيوش أثناء خوض الحرب، أولها أن منطقية الخسائر في الأفراد ترتبط بشكل وثيق بعدد القوات المشاركة في العملية العسكرية. وثانيا استراتيجيات القتال المتبعة. بالنسبة للمبدأ الأول فقد بلغ مجموع القوات الروسية التي دخلت الحرب أواخر فبراير 2022 ما يقارب 125,000جندي،

وهو أمر يؤكده البنتاغون الذي حذر أوكرانيا في اليوم الثاني للحرب من أن روسيا أرسلت إلى أوكرانيا 30 في المائة فقط من 150,000 إلى 190,000 جندي كانت قد حشدتهم على الحدود، هذه الأرقام تتناقض تماما مع أرقام الخسائر التي أخذت أجهزة الإعلام والرسميين الغربيين والأمريكان تروج لها، وهي أرقام لا يمكن أن تكون صحيحة إلا إذا كانت القوات الروسية قد تعرضت إلى عملية إبادة شاملة، وهو الأمر الذي تنفيه كل وقائع الحرب ومجرياتها، والتي تقود إلى الاستنتاج بأن الأرقام المعطاة من قبل وزارة الدفاع الروسية هي التي تحوز على المصداقية والصحة. والأمر نفسه ينسحب على المعدات، حيث تذكر المصادر الأوكرانية والأمريكية أن الخسائر الروسية في المعدات (دبابات/ مدرعات/ عربات/ زوارق) قد بلغت حتى 30 ابريل 3453، ووصلت حتى 22 أكتوبر 7854، بينما بلغت في أنظمة المدفعية (راجمات / مضادات) حتى 30 ابريل 664، لتصل حتى 22 أكتوبر 2215، أما في الطائرات فقد بلغت حتى 30 ابريل 577 لتصل حتى 22 أكتوبر 1845 (1341 بدون طيار) وفي ذات السياق يقول رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال مارك ميلي، «أن روسيا خسرت في الحرب نصف دباباتها، واستخدمت غالبية ذخائرها الموجهة، ويصل إلى استنتاج مفاده أن بوتين فشل، وروسيا ستخرج من هذه الحرب أضعف مما دخلت فيها.. والعقوبات ستجعل من الصعب عليهم إعادة بناء جيشهم إلى ما كان عليه قبل الحرب». وبغض النظر عن تناقض عدد المعدات مع عدد القوات بكثير، فإن هذه الأرقام لو صحت لربما كانت الدبابات الأوكرانية ترابط في الساحة الحمراء. وبالنسبة للمبدأ الثاني فهو يدعم الأرقام الروسية، ذلك أن استراتيجية القتال الروسية قائمة على تقليل الخسائر في الجنود، والاعتماد بشكل أساسي على سلاحَي المدفعية والجو، كما أن المعركة بالنسبة لها تدور في ساحة الاقتصاد والسياسة، لذلك هي ليست على عجلة من أمرها في أوكرانيا حتى تضحي بذلك العدد من الجنود.

### ثانيا: القرارات وكمائن الحرب الروسية

خلال سريان العمليات العسكرية اتخذت روسيا قرارين، يتعلق الأول بإعلان التعبئة والثاني بالانسحاب من خيرسون، الأمر الذي تم تفسيره بأنها تعاني نقصا في القوات بسبب الخسائر التي تكبدتها، والثاني أنها تلقت هزيمة ساحقة في خيرسون. إن إعلان روسيا للتعبئة بعد سبعة أشهر من الحرب، أمر ليس له علاقة بالخسائر الوهمية. فعدد الجيش الروسي يتجاوز المليون فرد، وكان بإمكانه استدعاء جزء منهم لو كانت المسألة تتعلق بتعويض خسائر الجبهة. لكن جوهر قرار تعبئة 300,000 مُجنّدا، يهدف إلى مسألتين الأولى الحفاظ على القوة القتالية الأساسية للجيش الروسي على المستوى الاستراتيجي، وتشكيل وحدات قتالية جديدة بالاستفادة من هدوء الجبهات خلال الشتاء يتم استخدامها في ربيع 2023على المستوى التكتيكي، بينما هو يحافظ على زخم القوة الأساسية التي زجها في المعركة. أما بالنسبة للانسحاب من خيرسون في الجنوب فقد شكل إرباكا لأغلب المحللين حتى بالنسبة لقادة الناتو الذين هللوا للانسحاب باعتباره نصرا وهزيمة لبوتين، لكن نتيجة الانسحاب تتلخص في أن انسحاب القوات الروسية كان مجرد انتقال من الضفة اليمنى لنهر الدنيبر، وبما لا يتجاوز 30 بالمئة من مساحة خيرسون، قد وضع القوات الأوكرانية التي دخلت المنطقة تحت رحمة قصف المدفعية الروسية المحمية بالتلال من ناحية، وخطر تدفق مياه سد كاخوفكا من ناحية ثانية، ومن ناحية ثالثة فقد واصلت القوات الروسية عملياتها وتقدمها في أكثر من مكان. هذه الحقيقة هي التي تفسر تراجع زخم التهليل للنصر الذي ساد أوساط الناتو في البداية، والتي ركزت على تصدير الأمر للداخل الروسي بوصفه هزيمة لجيشهم، لكنها بعد ذلك رضخت لحقائق الواقع الصلدة.

### ثالثا: الحرب على جبهة الاقتصاد

فتحت دول الناتو جبهة الحرب الاقتصادية بالاعتماد على سلاح العقوبات، بهدف تأليب الشارع الروسي، وإلحاق أذى عميق بالبنية الاقتصادية الروسية بما يعرقل طموح روسيا لأن تكون لاعبا فاعلا على المستوى الدولي. وقد كان للعقوبات تأثير سلبي مباشر على العملة الروسية، فقد انخفض الروبل، فورا بنحو 30 % في مقابل الدولار عندما أعلنت الدول الغربية سلم عقوباتها بحق البنوك الروسية بتاريخ 2022/2/26، مما دفع البنك المركزي الروسي بتاريخ 2022/2/28 إلى وقف التداول في سوق الأسهم، من أجل إبطاء بعض الخسائر، بعد أن جمَّدت دول التحالف الاستعماري الغربي نصف أرصدته الموجودة في بنوك الخارج. وفي مواجهة ذلك تعاملت روسيا مع الموضوع عبر مرحلتين سابقة ولاحقة. فعلى المستوى الأول كانت قد استعدت لهذه اللحظة بمراكمة احتياطي نقدي هو الرابع عالميا، وتقليص دينها الخارجي إلى حدود دنيا، وتقليص تأثير الدولار على اقتصادها، وتفعيل تجارتها مع شرق أسيا، كما حرصت على تطوير صناعات محلية تقلل اعتمادها على استيراد بعض المنتوجات الغربية، أو إيجاد بدائل عنها من دول أخرى، مع الإبقاء على الاعتمادية الأوروبية على واردات الطاقة الروسية، التي تصل إلى ما يقارب 40 % من حاجتها للطاقة، واتخذت قرارات استراتيجية تتعلق بموضوع الطاقة، يتمثل في تسديد ديونها وتسديد ثمن الغاز بالروبل الروسي. وفي ذات الوقت بناء شراكات اقتصادية جديدة خاصة مع الصين، وكذلك رفع أسعار الغاز، بما مكن الروبل من استعادة ما خسره وتسجيل نقاط لصالحه في زمن قياسي. وفي الناحية الثانية فقد تضررت أغلب القطاعات الاقتصادية الغربية الصناعية والزراعية والتكنولوجية التي تعتمد على مستلزمات تشغيل ومواد روسية أوليه، إضافة إلى خسارة دول الاتحاد الأوروبي صادراتها إلى روسيا، والتي بلغت قبل بداية الأزمة الأوكرانية نحو 200 مليار دولار، وبدلا من تفجر الأزمة الاجتماعية في موسكو فقد انفجرت الاحتجاجات في أغلب العواصم الأوربية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي باتت تعاني منها كثير من دول الناتو.

### خاتمة

إن تقلص الخسائر الروسية على مستوى الأفراد والمعدات، واتساع دائرة الأذى التي لحقت بالاقتصاديات الغربية، هو النتيجة المنطقية لاستراتيجية الحرب الروسية في أوكرانيا والتي تؤكد أن الهدف الرئيس من العمليات العسكرية هو تحقيق انجازات سياسية وليس قتالا لأجل القتال، لذلك ما زالت تأثيراتها جارية على المستويين الاقتصادي والسياسي الذي يمضي نحو إعادة تشكيل صورة العالم■

# هل تدشّنُ الحربُ الروسيّةُ الأوكرانيّةُ حقبةَ ما بعد واشنطن؟

د. سامح إسماعيل. باحثٌ ومحاضرٌ في العلوم السياسيّة وفلسفة التاريخ/ مصر

**يرى العديدُ من المحلّلين السياسيّين بمن فيهم؛ روبرت كاجان، وستيفن وباربرا فريدمان (زميل أول في معهد بروكينغز)، أنّه مثلما كان هجوم بيرل هاربور نتيجة لمساعي الولايات المتحدة لإعاقة التوسّع الياباني في البرّ الرئيسيّ الآسيويّ، ومثلما كانت هجماتُ الحادي عشر من سبتمبر، ردّاً جزئيّاً على الوجود المهيمن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بعد حرب الخليج الأولى، كذلك فإنّ الغزو الروسيّ لأوكرانيا؛ يأتي ردّاً على هيمنة الولايات المتّحدة في أوروبا، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.**

هذا التصوّر المجرّد من الاعتبارات الأخلاقيّة، التي تدين أيّ غزو، يقوم على عدّة معطيات جيوستراتيجية، ربما دفعت موسكو نحو العمل على تحييد أوكرانيا، قبل أن تتحول إلى منصة تهديد دائم، ورأس حربة في العمق الجغرافي لروسيا، يمسك بها حلف الناتو.

## أوكرانيا تدفع الثمن

من بين الجمهوريات التي خرجت من تحت عباءة الاتحاد السوفياتي، تظل أوكرانيا هي الدولة الأقل حظًا، والأكثر عرضة للاضطرابات والحروب، نظرًا لوضعها الجغرافي في قلب العمق الروسي، بوصفها بوابة موسكو إلى أوروبا والعكس، الأمر الذي كان ينبغي التعاطي معه بشيء من الحكمة والتوازن في المواقف السياسية.

يقول إدوارد كار، الباحث البريطاني البارز في العلاقات الدولية، إنّه كان بإمكان أوكرانيا تحقيق قدر كبير من التنمية، إن هي واصلت اتباع السياسة المتوازنة التي انتهجتها في السنوات الأولى من استقلالها، قبل أن تقوم الولايات المتحدة بالتحريض على الثورة البرتقالية في العام 2004، وثورة العام 2014؛ للدفع بكييف نحو الانخراط ضمن الأجندة السياسيّة الموالية للغرب، ما أدى إلى تقسيم أوكرانيا سياسيًا من الداخل ومن الناحية الجيوسياسية بين روسيا وأوروبا. مضيفًا: «إنّه لأمر مثير للتفكير حقًا أنّ تصبح بوابة أوروبا، واحدة من أفقر البلدان في أوروبا، وخط المواجهة لتوسع الناتو باتجاه الشرق، وخط الصدع المتمثل في الثورات الملونة والصراعات».

في العام 2014، عندما اندلعت الأزمة في شرق أوكرانيا، وبينما عقدت ألمانيا وفرنسا وروسيا وأوكرانيا عدة جولات من المشاورات، وجرى توقيع اتفاقيتي مينسك لتهدئة الوضع، اتخذت الولايات المتحدة اتجاهًا معاكسًا لتأجيج الشعلة. وفي الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا، تحاول واشنطن أن تجني الفوائد دون التورط عسكريًا؛ فشعارات إنقاذ أوكرانيا مجرد فكرة مجردة، تستخدمها الولايات المتحدة كأداة سياسية؛ لمحاصرة روسيا واستنزافها في صراع لا نهاية له على ما يبدو.

## الحاجة الدائمة إلى عدو

تقوم استراتيجية الهيمنة الأمريكية على احتياج دائم لعدو، حقيقي أو

خيالي؛ فالولايات المتحدة التي ظهرت كقوة عظمى بفضل وجود العدو النازي في أوروبا، والياباني في المحيط الهادي، نجحت في تكريس هيمنتها على غرب أوروبا عبر حلف الناتو وعلى آسيا عبر حلف سياتو، من خلال فزاعة العدو الشيوعي (الاتحاد السوفياتي والصين)، ومع انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الإمبراطورية السوفياتية، رفضت واشنطن محاولة روسيا للانضمام إلى الناتو أربع مرات، ويبدو أنّ الهدف كان جعل روسيا ذلك العدو الخيالي؛ لتبرير هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا.

ومع التوسع في عضوية الناتو، نجحت واشنطن منذ العام 1999 في دفع حدود هيمنتها شرقًا لأكثر من 1000 كيلومتر؛ لتشمل عددًا كبيرًا من دول أوروبا الشرقية، كما وعدت أوكرانيا وجورجيا وأعضاء آخرين في رابطة الدول المستقلة (CIS) بعضوية الناتو، ما شكل تهديدًا واقعيًا على روسيا، خاصّة وأنّ دولة مثل لاتفيا، التي تشترك مع روسيا بخط حدودي يبلغ نحو 300 كيلومتر، قد انضمت للناتو، وباتت عضوًا فاعلًا فيه، وكذلك بولندا.

هذه المعضلة الأمنية التي تسببت فيها العقلية الأمريكية، وتفاقمت جراء الجموح الروسي، ما كانت لتحدث، بحسب عضو الكونجرس الأمريكي السابق، تولسي غابارد، إذ وعد الرئيس جو بايدن، بعدم قبول انضمام أوكرانيا إلى الناتو، لكنه لم يفعل؛ لأنّ الولايات المتحدة تبحث عن مبرر لفرض عقوبات على روسيا، ويمكنها أن تستفيد من الحرب؛ لإنعاش المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وبالتالي حرضت كييف على تهديد العمق الجيوستراتيجي الروسي، قبل أن تتركها وحدها تدفع الثمن.

وعليه، وبينما تسعى معظم دول العالم للمساعدة على تحقيق تسوية سلمية للصراع، تضع واشنطن الحواجز في طريق المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا، بما في ذلك إصرارها على تقديم مساعدات عسكرية ضخمة للثانية، وإجبار المزيد من الدول الأخرى على فرض عقوبات صارمة على روسيا.

يطرح الواقع القائم على الأرض سؤالًا حول كيفية الخروج من الأزمة، في ظل الإصرار الأمريكي على الذهاب بالصراع نحو نهاية بعينها، كشف عنها وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، حين قال: إنّ الولايات المتحدة تأمل في أن «يُضعف» الصراع روسيا. مضيفًا: «لقد فقدت روسيا بالفعل الكثير من القدرات العسكرية والكثير من قواتها، بصراحة تامة، نريد أن نرى أنّها لا تملك القدرة على إعادة إنتاج هذه القدرة بسرعة كبيرة».

وبحسب أوميت ألبرين، المحلل في مركز أنقرة التركي للسياسة، فإنّه: «بدلًا من تهدئة هذه الأزمة أو حلها من خلال الدبلوماسية، بدأت الولايات المتحدة تتلاعب بها أكثر قليلًا». وأضاف ألبرين: «تريد الولايات المتحدة على الأرجح استمرار الصراع، وهذه هي نيتها منذ البداية».

ودون شك، فقد تحقق جزء غير قليل من الهدف الأمريكي، في ظل تراجع الجيش الروسي على الأرض، وانسحابه الأخير من خيرسون، لكنّ أوكرانيا دفعت بالمقابل ثمنًا باهظًا من الخراب والتدمير، وأوروبا بالمثل، دفعت ثمنًا من رفاهية شعبها، ووقعت تحت ضغط الاحتياج لمصادر الطاقة، وكذا إيواء النازحين من الجحيم الأوكراني، ما قد يدفع تجاه حل أوروبي / روسي منفرد، بعيدًا عن واشنطن، إن طال أمد الحرب.

تراجع الهيمنة الأمريكية

بعيدًا عن الحلفاء التقليديين، فإنّ أكثر من 140 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم تشارك في العقوبات ضد روسيا، الأمر الذي كشف إلى حد بعيد مدى ترهل السياسة الأمريكية في العقد الأخير، في ظل رغبة غالبية دول العالم في الحفاظ على استقلاليتها في صنع السياسات الخاصّة بها، بعيدًا عن الولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي تصدت تلك الدول لمحاولات الولايات المتحدة لجرها إلى دائرة الصراع، مما يشير إلى تراجع قوة ونفوذ الولايات المتحدة، خاصّة في مجال نفوذها الحيوي التقليدي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ويعتقد دانيل بوشكوف، الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي، أنّ جميع الدول الأخرى خارج التحالفات التقليدية للولايات المتحدة، باتت مدفوعة بمنطق أوسع للسعي وراء المصلحة الذاتية؛ فبدلًا من محاولة تبرير الصدام مع روسيا على أنّه صراع بين الليبرالية والقيادة الاستبدادية، طورت العديد من هذه الدول أفق التعاون مع روسيا، سواء في الطاقة أو التجارة أو الزراعة أو مجال التعاون العسكري.

وتابع بوشكوف: «إنّهم أقل استعدادًا للمخاطرة بمصالحهم، مقابل بعض الأهداف الغامضة المتمثلة في الدعوة إلى الليبرالية والديمقراطية العالمية، والتي انتهكت أيضًا في بعض الحالات من خلال سياسات الولايات المتحدة في: العراق وأفغانستان وسوريا وما إلى ذلك».

لا شك في أنّ الحياد الذي تحافظ عليه معظم دول العالم، وجه ضربة للولايات المتحدة قوية والدول الغربية المتحالفة معها، التي اعتادت على تحديد الموقف الجيوسياسي الذي يجب على الدول الأخرى اتخاذه، بناء على توجيهات واشنطن، لكن الأزمة أظهرت أنّه لم يعد بإمكان الولايات المتحدة حشد الدعم لسياساتها على نطاق واسع، كما كان تفعل أثناء الحرب الباردة وبعدها. هذا الطرح يؤكد عليه فريد زكريا، المذيع الشهير في شبكة سي إن إن الأمريكية، في تصريحات خاصّة لـ «واشنطن بوست»، لفت فيها إلى أنّ الصراع الحالي في أوكرانيا يمثل بداية لحقبة ما بعد أمريكا، وأكد كذلك أنّ مفهوم السلام الأمريكي في العقود الثلاثة الفائتة قد انتهى إلى حيث لا رجعة، والإشارات كثيرة، بحسب زكريا، فقادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، الذين اعتمدوا على واشنطن في تحقيق أمنهم لعقود، يرفضون الآن ترتيب مكالمات مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، وحتى الهند، الشريك الرئيسي الذي تسعى الولايات المتحدة لجذبه، رفضت أن تحذو حذو واشنطن في إدانة ومعاقبة روسيا، رغم التحذيرات المتكررة من الأخيرة، وكذلك فعلت باكستان.

لقد أظهرت الأزمة بوضوح شيخوخة السياسة الخارجية الأمريكية، وكشفت مدى هشاشة أطواقها الاستراتيجية الكلاسيكية، وحتى التهور العسكري الروسي، ربما أفصح ضمن دلالاته عن سقوط هيبة واشنطن في مجالها الحيوي الأوروبي، بحيث أصبحنا على أعتاب عالم يخطو أولى خطواته، نحو حقبة ما بعد هيمنة القطب الأوحد ■

# أزمةُ الطاقة
# بين التدخّلات الخارجيّة والقوّة القسريّة

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

**تُعدُّ الحربُ الدائرةُ بين روسيا وأوكرانيا اختبارًا لمستقبل النظام الدولي القائم، حيث سيقرّر الطرف المنتصرُ فيها بقاء هذا النظام أو سقوطه، ومن ثمَّ قيام نظام دوليّ جديد، وهذا ما يفسّر سرعة تحرّك الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وحلف الناتوّ لمواجهة «الغزو الروسي» لأوكرانيا، عبرَ تسليح الجيش الأوكراني بأسلحة متطوّرة وتدريب قوّاته والقوّات الرديفة، وتقديم كل أشكال الدعم السخيّ من التكنولوجيا والسلاح والمال والطاقة لحكومة الرئيس زيلنسك.**

وتتوخّى واشنطن عبرَ ردّها السريع على «الغزو الروسي» لأوكرانيا بوصفه «فرصة نادرة» لتحقيق هدفين في آنٍ معًا:

• فرملة وإجهاض الاندفاعة الروسيّة نحو شرق أوروبا.

• توجيهُ رسالة قويّة إلى القيادة الصينيّة تنذرُها بما ستلاقيه في حال الهجوم على تايوان.

وهذا ما يجعلُ كسب «معركة أوكرانيا» مصيريّةً بالنسبة لجميع الأطراف سواءً موسكو أم واشنطن أم بروكسل... فمستقبلُ النظام الدوليّ القائم واستقرار أوروبا تحدّدهما معركة أوكرانيا... ويترتّب على هذه المراهنة إصرار طرفي الرهان على تحقيق انتصار كامل الأركان:

• القيادةُ الروسيّةُ عبرَ رفع مستوى التحدّي والتلويح باستخدام «السلاح النووي» والانتقال من «عمليّة عسكريّة خاصّة» إلى حرب الشعب الروسي «مرورًا باعتماد سياسة الأرض المحروقة»، وانتهاءً باستسلام العدو الأوكراني وقبوله بالشروط الروسية.

• الإدارة الأمريكية عبر تعزيز الحضور العسكري الأمريكي في أوربا ودول البلطيق على وجه الخصوص وتزويد أوكرانيا بأسلحة متطورة بعيدة المدى، علاوة على المعلومات الاستخبارية عن التحركات الروسية ومواقع تمركز القوات والقيادة على وجه التحديد، لتسهيل استهدافهم وإرباك المخطط الروسي.

عقيدة الأمن القومي الأمريكي المنقّحة تنطلق الإدارة الأمريكية الحالية من اعتبار روسيا «دولة مارقة تهدد النظام الدولي الحر، وتنتهك العقيدة الأساسية لهذا النظام». فاللحظة السياسية الراهنة تعكس اشتباكاً دولياً على خلفية حصول تحولات جيواستراتيجية اخترقت ركائز النظام الدولي الحالي، وغيّرت في توازن القوى.. وقد شهد الوضع الدولي تحولات عميقة واسعة، عبر نهوض دول متوسطة وتحقيقها إنجازات مهمة في مجالات الصناعة والتقنية المتطورة العسكرية والمدنية والذكاء الاصطناعشي والسيبراني، مما مكّنها من لعب دور في النظام الدولي يتناسب مع قدراتها الجديدة ووضعها في حلبة سباق مباشر مع القوة العظمى المسيطرة على النظام الدولي القائم، وهي الولايات المتحدة وبالتالي تحدّيها في أكثر من منطقة وإقليم، وفي أكثر من مجال، خصوصا بعد أن اهتزت صورتها وتآكلت قدرتها الردعية في ضوء نتائج غزوها لكل من العراق وأفغانستان، وانسحابها – الانكشاري – الفوضوي من الأخيرة، الأمر الذي قرأته وقيّمته مراكز البحث والدراسات الاستراتيجية «كبداية انحسار للقوة العظمى المهيمنة الوحيدة» وفرصة لقفز قوى كبرى أخرى إلى مواقع متقدمة في النظام الدولي والتحول إلى أقطاب منافسة، لكن النتائج غير محسومة حتى اللحظة في ضوء تباين الإمكانات، حيث ما يزال «التفوق الأمريكي» رغم النكسات راجحاً، والتباينات بين موسكو وبكين لا تؤشر إلى أن هدفهما واحد، رغم التقاطعات الكبيرة بينهما!

## مكانة الطاقة في الحرب الدائرة

في ضوء استمرار الحرب وفق قواعد الأسلحة التقليدية، فالاستراتيجية المعتمدة حتى الآن لدى واشنطن وبروكسل هي استنزاف روسيا اقتصادياً، حتى لا تهنأ بعوائد الغاز والنفط المرتفعة، ويكون ذلك أحد أسباب احتدام الاضطرابات الداخلية للضغط على إدارة الكرملين بإنهاء الحرب.

لا يمكن احتساب جميع أطراف أزمة الطاقة في سلّة واحدة، فهناك منتجون

ومستهلكون ومستفيدون، وممن يصفون أنفسهم بأنهم على الحياد من الحرب الدائرة بين موسكو من جهة، وواشنطن وبروكسل من جهة أخرى، حيث تراهن موسكو في إدارة صراعها مع أوربا على حلول فصل الشتاء، وزيادة معدلات استهلاك الطاقة من أجل التدفئة، وهي في نفس الوقت تمارس ضغوطها لناحية تقنين تدفق الغاز والنفط إلى أوربا. وإلى الآن لم يتوفر «البديل الكفء» عن الغاز والنفط الروسيين، بسبب تماسك «تحالف أوبك بلس « ودوره بعدم زيادة المعروض من الغاز والنفط للمحافظة على الأسعار عند سقفها المرتفع، والذي تعتبره بروكسل وواشنطن سبباً مباشراً لتأجيج معدلات التضخم لديهما، فهل سيكون هذا الشتاء هو رهان موسكو الرابح في إدارة الصراع ؟!

ربما الأيام القادمة ستكشف لنا هذه النتيجة، لكن أوربا العجوز ليست غائبة عن هذا الرهان في إطار ترتيباتها الجماعية لمواجهة الأزمة، فاستراتيجية النفط الرخيص، كانت إيران السباقة لها، وذلك منذ فرضت عليها العقوبات الاقتصادية عام 2012، وكان هناك مستفيدون من الدول المعتمدة على الاستهلاك من الطاقة، وبخاصة الصين والهند وتركيا وكوريا الجنوبية، وإن كان الرئيس الأمريكي السابق ترامب قد أمهل هذه الدول ستة أشهر للابتعاد عن هذه السياسة، وإلا طالتها العقوبات، إلا أن الجميع استجاب وانصاع!

أما هذه المرة فإن كلاً من الصين والهند تصرّان على الاستفادة من الحصول على النفط الرخيص من روسيا، حيث قدرت التخفيضات بنحو «30 دولار لكل برميل» عن السعر السائد في الأسواق، ومن مصلحة الصين والهند استمرار الأزمة، والاستفادة من ميزة الغاز والنفط الروسي الرخيص، ولم يعد الأمر مقتصراً على مجرد حصول هذه الدول على الغاز والنفط الرخيص لاستخداماتها المحلية، غير أن وسائل الإعلام كشفت عن أن الهند تقوم بدور التاجر والسمسار للغاز والنفط الروسيين، عبر حصولها عليه بسعر تفضيلي، ثم تعيد هي بيعه في السوق الدولية وفق الأسعار السائدة. قد لا تكون إدارة بايدن في موقف يسمح لها بممارسة نفس دور الرئيس السابق ترامب، بتهديد الدول التي تحصل على الغاز والنفط الرخيص، بسبب شح العرض واختلاف ظروف السوق الدولية، وتأثرها بسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا.

منذ شهر آب عام 2021 لجأ الرئيس الأمريكي بايدن إلى التلويح بورقة استخدام المخزونات الاستراتيجية من الطاقة لتخفيف وطأة قرار «أوبك بلس» التي حددت زيادة كميات الإنتاج، فطالب بايدن الصين والهند وكوريا الجنوبية، بضخ كميات متفق عليها من مخزونها الاستراتيجي، وبالتالي ستقوم الولايات المتحدة بنفس الشيء، لكن ذلك كان قبل اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية. أما هذه المرة فالجميع يلجأ إلى المخزون الاستراتيجي من الطاقة، ويتم انتهاز بعض الفرص عند هبوط الأسعار لتعويض النقص من ذلك المخزون جزئياً، لكن الدول التي لديها مخزون استراتيجي، تتمنى انتهاء الحرب، وتقليص أمد أزمة الطاقة، حتى تستطيع العودة إلى الأسعار المناسبة لصالحها، وبالتالي المحافظة على مخزونها الاستراتيجي.

## توازن القوى وسياسة الاحتواء

تتحدد العلاقة بين الصين والولايات المتحدة عبر اتجاه رياح الصراع بين قوتين – صاعدة ومهيمنة – ففي الوقت الذي تحاول فيه الثانية عرقلة صعود الأولى واحتوائها، تسعى الأولى إلى تقديم نفسها بديلاً أو دولة أكثر مسؤولية وتمتلك قوتها ميزات لا تمتلكها الثانية، وتسعى الصين إلى تعزيز هذه الصورة عبر التقاط واستثمار نقاط الضعف للدولة المهيمنة، فعندما تتحدث الصين عن «الحمائية»، فإنها تقدم نفسها بديلاً وشريكاً وطرفاً مسؤولاً لا يمكن له أن يتخلى عن المجتمع الدولي في فترة الأزمات – كما تفعل واشنطن – وعندما تركز بكين على رفضها الهيمنة والأحادية القطبية، فهي من جهة تشير إلى التفرد والسلطة المطلقة لواشنطن وشن الحروب، وعدم احترام سيادة الدول، ومن جهة أخرى تقدم نفسها كنموذج لدولة تحترم سيادة الدول الأخرى وأن سياستها الخارجية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإنها لا تتبنى علاقات دولية محصلتها «صفرية»، بل تقوم على نظرية «الكسب الجماعي» رابح – رابح!

وبعيداً عن التصريحات المصاغة بدقة، والتدرج في إعلان التحدي للهيمنة الأمريكية، علينا أن نتذكر أن الصين نفسها وبحسب استراتيجيتها منذ عام 2015، وضعت هدفاً نهائياً تعمل للوصول إليه مع حلول منتصف القرن الحالي، وهو أن تصبح «الأمة الأعظم في العالم» بعد تمكنها من امتلاك جميع العناصر الاقتصادية والحضارية للقوة.

يؤشر هذا التوجه إلى الرغبة في الهيمنة، ولكن عبر استخدام وسائل أكثر نعومة، فالهيمنة عند المفكر الأمريكي وليم ولفورث تعني: «امتلاك الدولة عناصر القوة الأربعة الحاسمة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والناعمة»، وهي المجالات التي تعمل الصين على تطويرها منذ تبنيها لسياسة «الإصلاح والانفتاح» من عام 1980. فهل سيتخلص العالم من الهيمنة الأمريكية ليستقبل هيمنة صينية بعد ما يقارب نصف قرن ؟!

وجاء الجواب من رئيس وزراء سنغافورة الأسبق لي كوان يو أحد أبرز القادة الآسيويين في عصره، على سؤال شبيه بشأن إمكانية احتلال الصين مكان الولايات المتحدة وتحولها إلى القوة المهيمنة في المستقبل القريب «من حقهم أن يطمحوا ليكونوا الرقم واحد في آسيا والعالم كله ■

# أصدقاء فلسطين: نحو التضامن المفيد

خاص (الهدف)

**شكّلت قضية فلسطين ونضال شعبها رافدًا ملهمًا لحركات عدة في كفاحها ضد الاستعمار والهيمنة الإمبريالية والديكتاتوريات، ولدى القوى المناهضة للامبريالية يعتبر الموقف من القضية الفلسطينية عنصرًا ركائزيًا، وندر أن تغيب أي من هذه القوى عن التضامن مع شعب فلسطين في أي محطةٍ رئيسيّة أو موجةٍ عدوانيّة، ولكن حدود هذا التضامن وقدرته على التأثير أمر آخر.**

وفي مقابل حضور ثابت لعشرات ومئات الآلاف المؤيدين لفلسطين، لم تستطع عصب العدوان والنهب المتحالفة مع الصهاينة أن تحشد الآلاف في شوارع أي مدينة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، وخارج دول المركز الرأسمالي، ومع ذلك ما زالت السياسات الرسمية لحكومات دول تملك شعوبها، هذا الموقف دون حدود الدعم المفيد للحقوق الفلسطينيّة، بل إن وصول قوى تقدميّة يساريّة واضحة في رفض الصهيونيّة وعدوانها على شعب فلسطين، للحكم في بلادها، لم يتكفل بتحقيق إزاحات كبرى في السياسات الرسمية تجاه الكيان.

هنا الأمر لا يتعلق بجدية وصدق مواقف هذه القوى، ولكن بالأساس بقدرتها وقدرتنا كفلسطينيين على إحداث تحوّل في سياسات دولها، وأن يكون هذا التحول ذو فائدة حقيقيّة في دعم نضال الفلسطينيين، فهذه القوى ذاتها لم تنجح خلال وجودها في السلطة رسميًا في حماية حقوقها، أو حقوق الجماهير التي اختارتها للحكم، ولنذكّر هنا أنّ الرئيس البرازيلي المنتخب مؤخرًا، قد تعرّض للسجن بتهم ملفقة ضده صنعتها العصبة اليمينيّة المتحالفة مع منظومة الهيمنة الأمريكيّة والصديقة أيضًا للكيان الصهيوني، وكذلك أنّ معظم القوانين والمشاريع التي تم سنها لحماية حقوق الفقراء في البرازيل وغيرها من قبل القوى التقدميّة؛ سرعان ما كان يتم تعطيلها بفعل أجهزة الدولة وخضوعها لسلطة رأس المال، أو عودة حلفاء رأس المال لموضع الحكم، وفي بلدان أخرى مثل فنزويلا نُظّمت الانقلابات العسكريّة وحوصرت البلاد فقط، لإسقاط نظام حكم رفض الخضوع للهيمنة الإمبرياليّة وحاول إطعام فقراء بلاده.

تحويل الشراكة في المعاناة من ظلم وهيمنة المنظومة الإمبرياليّة، إلى تحالف مفيد بين شعب فلسطين وشعوب أمريكا اللاتينية وغيرها من الشعوب الصديقة؛ أمر يتطلب أولًا تحديد مطالبنا كفلسطينيين من هذه الشعوب والقوى، وصياغة رؤى تفصيليّة حول الإزاحة الواجب تحقيقها في مواقف كل دولة، ودور ذلك في إطار عمل كبير؛ يرمي لحصار وعزل الاحتلال ومحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة على طريق هزيمة المشروع الصهيوني وإنهاء الغزو الواقع على فلسطين. إلى حينه علينا أن ندرك أن كل نقطة تقدّم يحققها لولا دا سيلفا ورفاقه في تحسين حياة البرازيليين هي مصلحة صافية لفلسطين وقضيتها، وأن إسقاط حلفاء الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من مواقع الحكم، يعني الكثير من التحسن بالنسبة لشعوب هذه البلاد وللغالبية العظمى من سكّان هذا الكوكب، من يرغب برؤية بولسونارو في موضع سلطة في هذا العالم، بالتأكيد يعاني من خلل ما في حكمه على الواقع، ولكن من يترك فرصة وجود صديق لفلسطين مثل لولا دا سيلفا في موقع الحكم في البرازيل، دون إحداث نقلة نوعية في موقف هذه البلاد من القضية الفلسطينيّة، يجب أن يدرك أن موقعه ليس نسج السياسات نيابة عن الفلسطينيين، وليبحث عن مقعد في صفوف المتفرجين والجماهير وربما مقاعد التضامن ■

# المهدي بن بركة
# وراهنيّته الثوريّة التقدّميّة

سبعٌ وخمسون سنةً مضت على اغتيال الشّهيد المهدي بن بركة، ورغم طول المدّة زمنيًّا إلا أنّها لم تنل من استمرار حضوره الشخصيّ والفكريّ والثوريّ، ليس على صعيد بلاد المغرب العربيّ فحسب، بل على صعيد كلّ الوطن العربيّ، وأبعد من ذلك، حيث فرض نفسه في أن يستمرَّ وسامًا بارزًا في المشهد الفكريّ والسياسيّ والثوريّ المعاصر، خاصّةً وأنّ القضايا الفكريّة والسياسيّة الثوريّة التي طرحها وناضل وقضى شهيدًا من أجلها، ما تزال قائمة، سواءً على صعيد الانتقال الثوريّ الحقيقيّ لمواجهة الاستعمار الصهيونيّ الإمبرياليّ لبلادنا وتحقيق الاستقلال الوطنيّ والقوميّ الفعلي أو على صعيد تحقيق العدالة والتقدّم والتحديث والسير نحو المجتمع الاشتراكي. وهنا؛ يكمن ضرورة إعادة قراءة حياة المهدي بن بركة ومساره الفكري والسياسي الثوري على طريق إبراز المداخل الأساسية له؛ لإكمال مسيرته الحافلة بالعطاء غير منقطعة النظير، كضرورة من أجل امتلاك راهنية فكره؛ من زاوية استشراف متطلبات أعماله على أرض الواقع.

وعليه؛ عدَّ الكاتبان إبراهيم أحنصال وخالد بوزهر أن: «الشهيد المهدي بن بركة شأن أي شخصية تاريخية رمزية، من الخطأ الفادح تقييم سيرته النضالية ومساره التطوري الفكري والسياسي وفق معطيات الحاضر ومعاييره، بمعزل عن السياق التاريخي والاجتماعي لتلك المرحلة ومعرفة شروط وطبيعة التناقضات القائمة والصراع الدائر آنذاك وفرز الاتجاه التقدمي فيه، وهذا مشروط بالانطلاق من الحقائق الواقعية لا من الرغبات الذاتية التي تُسقط الماضي على الحاضر».

ففي مسألة الصراع من أجل التحرر الوطني والقومي وصراع التحرر الاجتماعي يقول «بن بركة»: «يجب أن يصبح واضحًا عند الجميع، أننا لا نستطيع أن نتحرر تحررًا كاملًا عن طريق إصلاحات جزئية وفي نطاق النظام الرأسمالي، وأننا لن نكون في مستوى مهامنا التاريخية إلا بانتهاج سياسة مقاومة للاستعمار؛ تكون شاملة لمجالات العمل في الداخل والخارج....» لذلك كان موقفه واضحًا وحازمًا من الوجود الصهيوني في بلادنا وضرورة مقاومتها حتى هزيمتها الكاملة؛ منطلقًا في ذلك من أن دور العدو الإسرائيلي جزءًا من الخطة الاستعمارية ضد الحركة التحريرية، ليس العربية فحسب، بل والعالمية أيضًا.

في ستينات القرن المنصرم؛ عدَّ المفكر عبد الله العروي في قراءته لورقة، بعنوان: «نحو المغرب متحرر» بأن الشهيد المهدي بن بركة؛ يمثل نموذجًا للتحديث والانفتاح معًا، وهنا تكامل الدور الثوري وراهنيته في شخصية الشهيد المُغتال من أجل تحرر واستقلال وتقدم شعوب وطننا العربي■

# قِراءَةٌ في قَصيْدَة شَخْصيَّة شِعْريَّة مُرَمَّزة
# "فَعَلَهُ صَغيْرُهُمْ هَذَا عَنَانْ"
# (1/3)

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سلوفاكيا

**هذه ثالثُ ثلاث قصائدَ كُرّسَتْ لهذا الـ«عَنَانْ» ضمْنَ كتاب شعريٍّ صَدَرَ مُؤَخَّراً للشّاعر صلاح أبو لاوي عن دار الفينيق للنّشر والتّوزيع في عَمّان. وإذْ حَمل هذا الكتابُ عُنوانَ هذه القصيدة: «فعَلَهُ صَغيْرُهُمْ هَذَا عَنَانْ»، فإنّ في هذا إلماحٌ إلى كونها «قصيدةَ واسمة». ومَع أنّها ثالثُ ثلاث قصائدَ كُرّست في هذا الكتاب لـ«عَنَانَ»، فقد كان للقراءة المتكررة، والمتعدّدة المداخل والمُستويات، لهذه القصيدة، سواءٌ في انفصال عن القصيدتين الأخريين المُكرستين لـ«عنَانَ» وعن القصائد الأخرى التي يحتويها الكتاب، أو في تفاعُلٍ سياقيٍّ مع كليهما، أنْ توفّرَ منَ المُعْطيات والمسوّغات الرُّؤيويّة والجماليّة ما يُؤهّلنا لاعتبارها، من منظور نقديٍّ رصين، قصيدةً واسمة، جديرة بأنْ تستقلّ بمُقاربَة قرائيّة نقديّة نأمُلُ أنْ تتمكّنَ من إلقاء أضواءٍ إشعاعها على هذا الكتاب الشّعريّ بأسره، لتكونَ، بدورها، قراءة نقديّة، رؤيويّة وجماليّة، واسمة على غِرار القصيدة التي قاربتْها.**

## جَدَلُ صَوتيْن وبَوَّابَةُ غَيْمْ

تنفتحُ القصيدةُ المُعنونةُ بـ«فَعَلَهُ صَغيْرُهُمْ هَذَا عَنَانْ» *على صوت جَمْعيّ ينطقُ ضميرُ المتكلم الجَمْع، معلناً على الملإ أنّهُمَا: «خُطوتان ونفتَحُ بَوّابَةَ الغَيْم»، فلا نكادُ نَتَسَلّم هذا الإعلانَ الموجز، حتّى نَصْغي إلى صوتَ ذات مفردة يأتي مِن قَلب هذا الملإ على نحوٍ يشي بأنّها ذاتٌ مِنْ صُلبه، ومنخرطَةٌ مَعَهُ، بكُلّية كينونتها المُفردة المُلْتحمَة به، في فعل جمعيّ يستهدف فتح «بَوابة الغَيم» التي أعْلنَ الصّوتُ الجَمْعيُّ أنّ خُطوتين فقطْ هُمَا المُتبقيّتان ليُتَمَكّنَ الجَمْعُ من فَتْح «بَوابَة الغَيْم». تُخاطبُ هذه الذّاتُ المُفْردةُ صَاحبَ الصّوتَ الجَمعيّ، مُصَدّقةً بقَوْلها قوله، وطالبَةً إليه أن يتمهّل: «قلتُ تمهّل»، ومُسَوّغةً طلبها هذا بأنّ خَلْفَهُ؛ أي خلف صاحب الصّوت الجمعي، لم يزل «صيفٌ عَجُوزٌ يجُرّ عَصَا السّنديانْ» مجرجراً قدميه صوب هُوّة هاوية مهيّئة لسقوطه، وكأنّي بها تدعوه لأنْ يَتمَهّل قليلاً حتّى يكتملَ رَحيلُ هذا الصيفُ الهجيريّ الجدبِ الشائخِ باكتمال سّقوطه في تلك الهاوية، باعتبار أنّ اكتمال هذا الرّحيل شرطٌ ضروريٌّ، قد يَكونُ هو أوّلَ خُطوة من الخطوتين المتبَقيتين اللازم خَطوهُما من قِبَل الجَمع، لإحداث التحوّل الحقيقيِّ من أزمنة العُقم إلى أزمنة الخُصوبة الآتية مع مجيء أزمنة الغيمِ المُمطر، فيما سيكونُ «كسرُ الحصَار» هو ثاني هاتين الخطوتين واجبتي التّحَقّق للتّمَكّن مِنْ فتح بوابة الغَيم، أوَ رُبّما قَبْلَ اتّخاذ قرارَ الإقدام على فَتْحها والشّروع في تنفيذه؛ إذْ «لَمْ يَعُدْ في الحصَار سوى كَسْرُ هَذا الحصَا رْ».

وفي ضَوء هَذا التّأويل الذي نختاره لقراءة مدلوليّ هاتين الخطوتين، كَدالّين مفتوحتين، بطبيعة الحال، على تأويلات قرائية قد تأتي بمدلولين آخرين أو أكثر، فإننا نقرأ صورة الضّيف العجوز الذّي يجرّ عصا السّنديان على نحو يجعَلها تشمل، من حيث مدلولاتها كدال رمزي مركب، كلّ ما أحاط بفلسطين وقضيتها من قحط وجدب وخراب، على أكثر من مجال ومُستوى وصعيد، ولا سيما في العقود الأربعة، أو حتّى الخمْسَة، الأخيرة، فيْمَا نقرأ مسألة الحصار وكسره، بشمولية لا تقصره على الحصار التّوحُّشي الخانقَ، الكُلّيّ والمديد، والمضروب من زمن بعيد حول قطاع غزة وعليه، وإنما توسعه ليَشْمَل كل حصار من أي نوع أو لون، ومن قبَلَ أي قوة غاشمة، أو نظام سياسيّ، يُفرضُ، بالإرهاب والقَهْر وبأيّ وسيلة من وسائل الإرغام، على الشعب الفلسطينيّ داخل فلسطين المحتلة، وفي مخيمات اللّجوء، وفي أي صقع من أصقاع المنافي الموزعة على أربع جهات الأرض.

ومع أنّ صوتَ الذّاتِ المفردة، الذي نُرْجعُ إحالتَهُ إلى «الذّات الشّاعرة» لعَدم وجود مُسَوّغٍ أسلوبيٍّ يُحيلُ هذا الصّوت إلى سواها، قد طلبَ من صاحبِ الذّاتِ ناطقةِ الصّوت الجمعي، الذي هو، بدلالة عنوان القصيدة، «عَنَانْ»، أن يتمهّل، للأسبابَ التي بيّنها لَهُ على نحوٍ رمزيٍّ، والتي اخترنا تأويلها، دلالياً، وفْق ما ما تقدمَ قولهُ، فإنّهُ يُسَارعُ إلى ترميزه عبر تشبيه يُخاطبه به: «وأنتَ الحصَانُ»، أي أنت القُوّةُ الكفيلَةُ بكسر كُلّ حصار، والقفز فوق كُلّ حَاجز، وتخطّي كُلّ العراقيل. وفي هذا الوصف ما يشي بأنّ صوتَ الذات الشاعرة يَقْصُر التمهّل على الوقت الضروري اللازم لإتمام تلكما الخطوتين لا أكثر، لأنّ في تمدّد زمن التّمَهّل ضياعٌ للأرض، وسَحْبٌ لها، حفْنَة حفْنَة، من تحت قدميّ هذا الحِصَانِ الثّائر المُتوثب:

«كُلّما نقصَتْ حفْنَةٌ تحتَكَ الأرضُ،
سَالتْ على خَدهَا نَجْمَتَانْ:
نَجْمَةٌ للبعيد،
وأخرى لما ضَاعَ ما بينَ صَارَ وكَانْ»

فمِن ذا يَكون هذا الـ«عَنَانُ» الذي تُسْلمُ «الذّاتُ الشّاعرةُ» إليه، باطمئنان راسخ وتمام ثقَة، مقاليد الأمور، والذّي عليهِ تعقدُ الأَمَلَ، إذْ لا ترى في سواه قوّةً واعيَةً، قادرةً على بلورة رؤىً، وعلى اجتراح أفعال مُخطط لها بإتقان لتنهضَ باجتثاث أسبَاب كُلّ قحطٍ وجدب وخراب من جذورها العميقة، وبكسر كل حصار مُهْلك، قبل أنْ تتوجّه، بكامل وعيها وإرادتها وقُوّة فعلها المُغيّر، صَوب «فَتْح بَوّابَة الغَيْم» لتُمَكّنَ أمطارَ الخصْب والتجدد الدّائمينَ مِنَ الهُطول؟

## مَنْ ذَا يَكُونُ هَذَا الـ»عَنَانُ»؟

من ذا يكون هذا الـ»عَنَانْ»؟ وكيف تَصُوغُ القصيدةُ هُوِيَّتَهُ فيما هيَ تُبْلْوِرُ مُكَوِّناتِهَا الجوهَرِيَّة؟ وكيفَ تُجَلِّي صيرورَةَ تحقُّقِه في هذه القصيدة كشخصيّة شعريّة رامزة يتواصلُ ترميزها عبر سلسلة متفاعلة من الصُّور الشعريَّة والإشارات الدّالَّة والرُّموز التي يجري تعميقها من خلال بؤر تَناصّ ظاهرة جلية، أو مُضْمَرة خفيَّة، تشيرُ بجلاء أو تومئُ بغُمُوض مُحَفِّز على التَّبَصُّر، إلى موران أنماطٍ أصلية، ورُموز كبرى، في قاعِ نصّ القصيدة المَقْرُوءة، وذلك على نحوٍ يُمْلي على قارئيها اعتمادَ قراءة أُفقيَّة ورأسية متعاقبتين ومتداخلتين ومُتَواشجتين طوال وقت القراءة، ليَتمكنوا، كقراءَ خَلّاقينَ مُتَفاعلينَ مع كل مكوناتها، من الهُبُوط، رأسياً، من سَطْح نسيجها النّصّي المفعم ببؤر التّناصّ تلك، إلى أبعد أغوار قاعها العميق، ومنه، وهم مُحَمَّلُونَ بمَا التقطتْهُ بَصائرهُم العارِفَة من مكتنزاته الدّالة، صُعُوداً، صَوْبَ سطحها، ليُتابعوا صعودهُم عبرهُ، وقد أمْسَكُوا بأيدي بَصائرهم خيوطَ العلاقة التَّفاعُليَّة المُتَبادَلَة ما بينَ سطح القصيدة وقاعِها، صَوْبَ فضائها الدّلالي المُتراكب، المُتَشَعِّب الخُيُوط والشَّبَكات، وهكذا دواليك؟

فلنتابعْ القراءةَ إذَنْ، مُعْتَمدينَ إجراءات هذه الآلية القرائية الأُفقيَّة الرَّأسيَّةَ التي أملتها القصيدةُ نَفْسُهَا، عَلَّنَا نَعثرُ على ما يفتح أُفقَ، أو آفاقَ، إدراك إجابات مُمْكِنَة عن هذه الأسئلة، وعن ما قدْ ينبثقُ عنها، كما عن إجاباتها المُمكنَة والقابلَة للوجود الفعليّ، من أسئلة وَلّادة، ومَنْ فُروضٍ قابلَةٍ للتَّأصيل والتَّبَصُّر والفَحْص.

وبحَسَبِ تصورنا لتوزيع القصيدة إلى سلسلة مقاطع ومتتاليات شعرية ** يتجلّى حضورها فيها وفق معايير رؤيوية وجمالية تَمَّ لنا استنباطُهَا منها، سَنجدُ أنَّ المتتاليةَ الشّعرية الأولى من ثَاني مقاطع هذه القصيدة ستشرعُ في مناداة «عَنَانْ»، بصيغة النّداء الحميمة: «يَا عَنَانْ»، وهي الصِّيْغَةُ التي ستتكرر ستّ مرات، بحيث يمكننا، في ضوء تمايز مُعطياتٍ شبكات الدلالة التي تبثها الأسطر الشعرية والمتواليات التي تقع ما بين صيغة نداء وأخرى من هذه المتكرّرات الستة، اعتبارَ النّصّ الشعريّ الواقع بعد كل صيغة نداءٍ مقطعاً شعريّاً تتعدَّدُ المتتاليات الشِّعْريَّةُ التي تكوّنُه، ويتباين، أو يتماثل، عدد أسطر كل متتالية منْهَا في تراوح ما بين سطر واحد وما هو أكثر من سطر، لنكون إزاءَ قصيدة تَتَكَوَّنُ من سبعة مَقاطع.

في المقطع الثاني، الذي افترضنا تكوّنُهُ من أربع متتاليات شعرية، ستتابعُ الذّات الشّاعرةُ مخاطبة قرينها «عَنَانَ» الذي هي أيضاً قرينتُهُ، مُفْتتحةً خطابها بندائه: «يا عَنَانْ»، لتُفْصِحَ له عن رؤيتها للزّمان الذي تراهُ لَعُوباً، مُخادعاً، لا يُعَوَّلُ، بأيِّ حال، عليه، وهي الرؤيةُ الواجبُ عليه اعتمادها إزاءهُ لتحديد علاقتهُ به، وموقفهُ منه، وطبيعةَ فعْلهِ فيْه. وفي هذا السّياق الرّؤيويّ المحَفِّزَ إبْدَالَ الاعتماد على النّفس بالمراهَنَةَ على عودة زمانٍ مَضَى وانقضَى، أيَ على تَرك الانْتظَار المهيض، والشروع في أنهاض الوعي والفعلَ الحيويّينَ المفضيين إلى توجيه حركة الزمان الحاضر صَوبَ إدراك الهدف المُستَقْبَليّ المنشود، تشرَعُ الذّات الشّاعرة بإيداع أولى وصاياها في وجدان عنانها: «فلا تنتظرْ أنْ يَعُودَ أبُوكَ»، مُسَوِّغةً هذه الوصية بعبثية المراهنة على «الزّمان اللّعُوب»، وبضرورة أنْ تُجَلِّي أفعالُ «عَنَانْ»، وأشكال استجاباته للتّحديات الحياتيَّة والوجوديَّة التي يُواجهها في مُخيَّمات اللّجوء القسريّ والبُؤس، ماهيته الحقيقة، وجوهر هويّته، ورؤيته المستقبلية. وهنا تنبثقُ، في تواشج صميميّ، مكوناتٌ رمزيَّةٌ تومئُ إلى رؤية الذّاتِ الشّاعرة لطفلها «عَنَانْ» الذي صَارَ شَابّاً: ماهيَّة، وهويَّة، ورُؤيَة للعالم، ومقاصدَ فعلٍ يَمُورُ في أعماق الحاضر الرّاهن، لينطلق منْهُ، مُتصاعدَ الوتائر، صوبَ مُستَقْبَلٍ منشودٍ سيأتي به منَ المستقبَل:

«فإنّكَ مِنْ قريةٍ
أنجبَتْ أنبياءَ بِغَيْرِ أبٍ أو نَسَبْ
وحْدَكَ المَاءُ والنّارُ
فاضْربْ عَصَاكَ وقُلْ للسّواقي كُونِي
تكُنْ جَنّةً ولَهَبْ»

إنه، إذن، نبيّ لا ينتمي إلا لذاته، وإلا لقريته التي أنجبتهُ وباسمها أسمتْهُ؛ لأنّهُ باسْمه الإنسانيّ الحَضَاريّ أسمَاهَا: «فلَسْطين»، لتكونَ هي أُمَّهُ وحْدَهُ ودونَ أيِّ أحَدٍ سِوَاهُ، وليكونَ هُوَ وحيْدُهَا المَخْصبُ، بفعْله الحضاريّ الخَلّاق، رحَابَهَا، والمَالئَ عليها الحَيَاة، والمُجَلِّي وُجودها في كلّ مدارات الوُجود، فَهُوَ وحْدَهُ، في قناعتها الرّاسخة، مالكُ المَاءِ والنّارِ اللّذين هُمَا مُكَوِّنانِ رمزيَّانِ جوهريّان من مُكونات هُوِّيته؛ إنَّهُ نبيّ ذو عَصَا فعْل سحْريَّة إنْ ضَربَها في السّواقي وَقالَ لها كُونِي، لا تكونَ إلّا ما أمرها أنْ تكونه، وما هو بآمرها، باسم أُمِّه وباسْمه، إلا أنْ تكونَ على غرارِ ما هُوَ وأُمِّه كائنان، جوهَريّا، عليه: جَنّةً وجحيماً؛ جَنّةً حياتيَّةً خصْبَةً لبُناة السَّواقيَ الفلسطينيينَ، أصحَابَ الأرض، ولمن هم بهَا جديرون من الإنسانيينَ من النَّاس، وجَحيْماً سَعيريّاً لمن هم جديرونَ بشَوَاظِه من مُتَوحّشي البَشَر.

أهوَ، إذنْ، يرتقي، رمزياً، من مرتبَة نبيّ لا ينتسبُ إلّا لإنْسَانيّته التي هي جوهرُ هويَّةِ أُمِّه، إلى مرتبَة إله خصْب يمتلكُ عُنْصُرين من عناصر الخَلْق البَانيَة الهَادمَة هُمَا: «الماءُ والنّارُ»، وفي يده عَصَا الإرادة والفعل الخلّاق؟ وهَلْ ثمَّة من فرق هُوِيّاتيّ، أو سُلُوكيّ، جوهريّ، بينَ إنْسَانٍ نَبِيٍّ، وإلهِ خِصْبٍ إنْسَانْ؟!

**(يُتْبَعُ في العَدد القَادم من «الهَدَف»)**

**إشارات:**

*جميعُ المُقتبسات الواردة في هذه المُقاربة النّقديَّة مأخوذةٌ عن نصّ القصيدة المُضَمّنة في الكتاب الشّعري الذي يَحملُ عنوانَها: صلاح أبولاوي: فَعَلَهُ صَغيرُهُم هذا عَنانْ، دار الفينيق للنّشر والتّوزيع، عَمّان، الطّبْعَة الأولى، 2022، الصّفحات من 52 إلى 56. وإضافة إلى القصيدتين القصيرتين المُعنْونتين بـ»أمَل» (ص 26)، و»المَاء» (ص 27، 28)، ثمَّة مقطعٌ مُكرّسٌ لـ»عنان القصيد»، ولـ»رُوح عَنان»، هُو المقطعُ رقم 46 والأخيرُ، من مقاطع القصيدة الدّراميَّة المُطَوَّلَة، المُعْنونَة بـ»آخِرِ اللّيلِ» و التي تردُ في آخر الكتاب.

**تفتقرُ هَذه القصيدةُ، وكُلُّ قصائد هذا الكتاب الشّعريِّ، لشديد الأسف، التّوَزّعَ النّصّيّ إلى مقاطع، ومتتاليات شعريّة، يَتَجَلّى توزّعُ كليهما في المظهر الطّباعيّ للصّفحات عبر استعمال علامات التّرقيم المعهودَة، ومسافات البياض النّصّيّ، أو غير ذلك من علامات نصّيَّة يعتَمدها الشاعرُ، في هذه القصيدة أو تلك، كي يُبَنْيُنَها على نَحو لا يُيَسِّرُ قراءة القصائد فحَسْبُ، بل يؤَمِّنُ قدرتها على الإمتاع، وعلى تشكيل شبكات دلاليّة تبثُّ رؤاها ومدلولاتهَا بلا التباسات قَدْ تُعتَمُ عليها، أو تأخذُها صَوب ما يُجَافيها من مَعَانٍ، وأحاسيسَ، وتحفيزات. وأحسبُ أنَّ تدارُكَ هذا الخلل مُمْكنٌ في طبعة قادمَة، إنْ رأى الشّاعرُ صَوَابَاً في الملاحظَة التي أبديناهَا■

# في الذكرى الثانية والخمسين لرحيل مؤسّس الناصريّة
# حديثٌ عابرٌ عن القوميّة والديمقراطيّة والثقافة

محمود قرني. كاتبٌ وشاعر/ مصر

**لم تنجُ فكرةُ القوميّة من نقّادها؛ حتى بعد أن شارفت نهايتها مع التحوّلاتَ الكبرى التي شهدها العالم عقب نهاية الحرب الباردة وإطلاق مشروع عولمة المعرفة بداية تسعينات القرن الماضي بعد أن وصل الفكر الأوروأمريكي إلى أقصى درجات مركزيّته. ولا يكاد المرءُ يتفهّم تلك الانتقادات المُرّة التي تعرّضتْ لها الناصريةُ لا سيّما في ربطها، سببًا ونتيجة، بقوميّة الزعيم الراحل «جمال عبد الناصر»، لكن معظم هذه الانتقادات لم يجرؤ أصحابها على التفوّه بها إلا بعد رحيله، وهذا سببٌ كاف لفهم جانب من الدوافع غير النزيهة، على الأرجح، لمن أطلقوها. وكما أشار الدكتور «لويس عوض» في كتابه «أقنعة الناصريّة السبعة» إلى أنّ من ينتقد عبد الناصر بعد رحيله عليه أن يتأمّل برقيّات التهنئة التي كان يرسلها إليه مع كل قرار يتّخذه. كان هذا الردُّ موجّهًا لكاتبٍ كبير هو «توفيق الحكيم» في مناقشة عوض لكتابه «عودة الوعي». ورغم وصف عوض للحكيم بأنّه كاتبٌ شريف، وهو أمرٌ لا مِراء فيه، يضيف عوض: إننا جميعًا، يقصد جميع معاصريه، مسئولون عن أمجاد عبد الناصر كما نحن مسئولون عن أخطائه أيضًا كلٌ حسب موقعه وعلمه.**

في هذا المناخ يبدو التذكير بالبديهيات واجبًا ثقيلًا أمام حملات من الجهل والتجهيل والصفاقة وتشوش مفهوم الوطنية الذي تعرّض له المشروع الناصري من داخل الوطن وخارجه، وكأنّ ثورة يوليو ليست أكثرَ من تصوّر شبه فاشي يحتمي بالفكرة القوميّة لا أكثر، ففضلًا عن خطل وانتهازية تفسير كهذا، كانت فكرة القومية تسبق التجربة الناصرية بقرن ونصف القرن على الأقل. ويذكر المؤرخ البريطاني «فريدريك هيرتز» (1878 ـ 1964)، في كتابه «القومية في السياسة والتاريخ» أن تجربة الدولة القومية (ليست حقيقة فحسب، بل هي واحدة من حتميات تطور مفهوم الدولة الحديثة التي كان لا بد لها أن تقوم على أنقاض الدولة الثيوقراطية. ويضيف أن القومية مرت بمراحل عدة من التطور وظلت هي أرجح الأفكار وأقواها في مواجهة أي مذهب سياسي مناهض، وبدلا من أن نخوض الحروب باسم العقيدة أو العرق؛ كانت تخاض باسم الحفاظ على الهويات الوطنية التي تساوت بمرادفاتها مع القومية وتجليات مفهوم الأمة الذي كان أيضا لم يزل في طور التشكل.

إن الفكرة القومية التي تمسك بها عبد الناصر تجد تأسيسها ومرجعياتها في الشرق والغرب على السواء، وفي هذا السياق يذكر «فردريك هرتز» جزءاً من خطاب رئيس الوزراء البريطاني «رامساي ماكدونالد» عام 1924، يقول فيه: «إنني أؤمن بالقومية إيمان لا يتزعزع، كما أحترم الظروف القومية والسمات القومية، وأنه سيكون من سوء طالع العالم أن يُقضَى على كل تلك الفوارق بين البشر والتي خلقتها التجارب العديدة للأجناس والمذاهب»، ثم يوضح ماكدونالد معنىً مُهما من معاني القومية وهي أنها ليست، بالتأكيد، شعورا عَدوانيا، إذ القومية هي احترام الآخر أولا وتقدير تراثه وتاريخه».

أما في مصر والعالم العربي فقد وجدت الفكرة حضورها منذ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد والريحاني وطه حسين وإبراهيم هنانو وساطع الحصري وغيرهم. كذلك ظهرت الفكرة جلية في أدبيات مؤثرة وما زالت فاعلة حتى أيامنا في كتابات شفيق غربال، أنيس صايغ، قصائد شوقي وحافظ، ثم مؤلفات محمد صبري السربوني ومؤلفات عبد الرحمن الرافعي، وطبعا ليس انتهاء بجمال حمدان صاحب الدراسة الفريدة عن مصر وعبقرية المكان.

ولا شك أن الدولة الناصرية استطاعت، عبر سنوات محدودة، تغيير وجه الحياة في مصر، حيث بدأت بكسر أقانيم القداسة الملكية عبر كسر الاحتكار الفئوي البغيض والممض للثروة والسلطة. ويشير جمال حمدان في كتابه «عبقرية المكان» إلى أن نحو 94% من الملاك كانوا يتقاسمون 25% من الأرض، بينما يملك 6% من الإقطاعيين بقية أراضي الدولة، وقد ظل هذا الوضع قائما حتى قيام ثورة يوليو. لذلك كان ما فعلته الثورة في تحطيم بنية العقل الإقطاعي الذي كان منذورا لقَدَر لا يستحقه تحت ولاية سلطة تربطها صلات وثيقة بتَاريخ العبودية استنادا إلى اعتبارات تاريخية، بما في ذلك اعتبارات التواطؤ مع قوة المحتل. لكن الجراحة العسيرة التي أقدمت عليها عدالة الثورة كانت المهاد الطبيعي لإعادة توزيع الثروة القومية التي مهدت بدورها لإعادة تخصيص الدخل القومي، بحيث يمثل الطريق إلى التكامل الاجتماعي وتوسيع مرجعيات السيطرة السياسية، وهو ما أدي في النهاية إلى إعادة التوزيع العادل للدخل، هذا ما تشير إليه بوضوح الدكتورة «نجلاء أبو عز الدين» في رسالة علمية رصينة، حصلت بموجبها على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو، وصدرت عام 1981، بترجمة ليوسف الصباغ، تحت عنوان «عبد الناصر والعرب». هذا طبعا فضلا عن إصلاح أوضاع العمال وإنشاء القطاع العام على أنقاض التأميمات التي وقعت على أملاك محتكري المال والسلطة. وصدرت للمرة الأولى قوانين تعتبر العمال شركاء في رأس المال وليسوا أجراء، وتم تأسيس هيئة التأمينات الاجتماعية لضمان معاش مدى حياة العامل ويجوز توريثه لمن يستحق من أسرته، فضلا عن إنشاء آلاف المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية الريفية، وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، فضلا عن ثورة التصنيع التي نقلت مناطق ريفية واسعة إلى مستويات حضرية لم تكن

تمثل في البصيرة السياسية العاجزة، فيما قبل يوليو إلا مرعى من مراعي العبيد. وأظن أن الاستزادة من مجموع الإنجازات الناصرية ليست هدفا لهذا المقال، فالأصل أن ثمة موقف أيديولوجي أو عقائدي يقف وراء توجهات النظام السياسي أيا كانت طبيعته، سعيا للبحث عن مشروعية. وقد استطاعت الدولة الناصرية أن تعمق مشروعيتها عبر أكثر من مستوى سواء بالمعني الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي وكذلك الثقافي. ويعتقد الكاتب والمفكر «محمود أمين العالم» في مقال نشره في مجلة الهلال عام 1966 أن «ميثاق العمل الوطني» الذي صدر عن الثورة في عام 1962، يعد «تاريخا جديدا للفكر في بلادنا، بل في الوطن العربي كله لأنه ميثاق يبدأ بالفعل لا بالكلمة، يبدأ بالتحقق لا بالوعد». والمطلع على نص الميثاق سيجده بالفعل وثيقة سياسية فكرية رفيعة المستوى وعظيمة الإلمام بالنكسات التي حلت بالأمة العربية وكذلك بحتمية الثورة، كما يفرد الميثاق فصلا عن حتمية الحل الاشتراكي، ويفرد فصلا خاصا عن الديمقراطية، يشير فيه، حسب تحليل الأستاذ العالم، إلى أن الميثاق «استطاع أن يخلص تلك الفكرة من ضبابها الليبرالي شكلاني الطابع؛ ليجعلها تعبيرا صادقا عن الواقع الاجتماعي وأداة في يد الجماهير الشعبية من أجل السيطرة على هذا الواقع وتوجيهه لمصلحتها». غير أننا لو طالعنا وجها آخر لمفهوم الديمقراطية لدى البرجوازية المصرية لا سيما من نخبة نوعية تضم كبار الكتاب، سنجد أن ثمة مسافة كبيرة وهوة تتسع بين اليسار المؤيد لعبد الناصر وبين أنصار الليبرالية الغربية. فتوفيق الحكيم يتحدث عن أن الناصرية أنتجت نموذجا للديكتاتورية المطلقة، وأن الحقبة الليبرالية كانت أكثر زهوا وانتصارا لفكرة الديمقراطية بمعانيها المختلفة. ويبدو أن الحكيم نسي أن مصر شهدت تسعة وثلاثون وزارة بين أعوام 1923 حتى عام 1951، بواقع وزارة كل تسعة أشهر، وهذا إنما يعكس وجه الاضطراب المخيف الذي لم يكن، إلا واحدا من أجلى التعبيرات عن تآكل شرعية حكم أسرة محمد علي. ورغم أن الدكتور لويس عوض وجه انتقادات لاذعة لعبد الناصر في كتابه أقنعة الناصرية السبعة، إلا أنه رد عنه غوائل من الاتهامات التي تجانب الموضوعية والفهم العميق لحركة التاريخ، وهذا ما دعاه إلى أن يوضح للحكيم أن الديمقراطية التي يتحدث عنها في العهد الليبرالي مجرد أكذوبة، لأن الواقع يقول: أن مصر لم تحكم بالملكية الدستورية، إلا بعد تولي سعد زغلول رئاسة الوزراء بعد إقرار دستور 1923، ثم أطيح به بعد عدة شهور، بسبب مؤامرات الإنجليز والقصر معا، وتم إسناد الوزارة إلى حكم ديكتاتوري محض على يد أحمد زيوار باشا ومن تلاه بعد ذلك، ولم تعد دفة الدستور لفعاليتها، إلا مع وزارة مصطفي باشا النحاس، تلميذ سعد زغلول لمدة عام ونصف، بين أعوام 1936 و1937، ثم لمدة عام واحد في 1950 حتى 1951، أي أن مصر ظلت محكومة بالديكتاتورية لمدة ثلاثين عاما.

في الوقت نفسه، كتب المفكر زكي نجيب محمود مقالا لاذعا عن الفصل السادس من الميثاق الذي جاء عن حتمية الحل الاشتراكي باعتباره حتمية تاريخية، ورأى محمود أن فكرة الحتمية ضد حرية الإرادة الإنسانية، لأنها تمثل نوعا من الجبرية، إلا أن الأستاذ « أمين العالم» لم يفته الرد على المقال بمقال آخر نشرته أيضا مجلة الهلال عام 1964، متهما زكي نجيب محمود بأنه يردد حديثا هو في الأصل واحد من أصداء الفلسفة الغربية. فالحتمية التاريخية التي تحدثت عنها الماركسية، ليست حتمية ميكانيكية لو سلمنا بمبدأ السببية الصارمة في سير التاريخ، وهو بطبيعته ابن الصيرورة ومن ثم مالك الماضي والحاضر والمستقبل؛ ما يعني أن زكي نجيب محمود ينتهي إلى أن الحتمية تقف في تناقض مطلق مع إرادة التغيير. ويضيف «العالم» أن فكرة الحتمية كمعنى رياضي لم يعد يَقل به أحد في مجال الطبيعة الصماء، فما بالك بالطبيعة البشرية المتقلبة، لأن الطابع الأغلب في التاريخ البشري هو الطابع الاحتمالي الإحصائي، وما يعنيه «العالم» هنا أن فكرة الاحتمالية ليست ضد علمية القوانين الرياضَية وهو ما قال به عالم الرياضيات الفرنسي «بيير لابلاس» منذ القرن الثامن عشر.

ولا شك أن القراءات المتباينة التي قدمها العالم وعوض والحكيم وزكي نجيب محمود وغيرهم من كُتّابنا ومفكرينا تقع في قلب العقل الذي تشكل مع ما يمكن تسميته بثقافة الثورة، لأن حركة العقل العام باتجاه المستقبل لا تجد ما تستضيئ به سوى جدل المفكرين ودجلهم أحيانا، غير أن المفهوم الذي ارتبطت به الثورة كان أكثر اتساعا من صراعات نوعية قادتها نخب معزولة بطبيعة خطابها. وقد كان اتساع وتعميق مفهوم الأمة أكثر استظهارا مع مشروع ثورة يوليو ومن ثم كان تعريف الثورة للثقافة القومية يشمل كل تراثها غير المادي، وهو أوسع تعريف ممكن للثقافة، وهذا لا يعني بحال إهمالها لتعريفات ضيقة تشمل الإنتاج الفكري والإبداعي الرفيعين بما في ذلك كافة الفنون بطبيعة الحال، إلا أنها لم تحتف كثيرا بالمناخ الثقافي الذي كان سائدا في الحقبة الليبرالَية، حسبما يرى الدكتور إسماعيل صبري عبدالله؛ وإن لم يوضح سببا لهذا الموقف، إلا أنني أتصور أن الأمر مرتبط بأن تلك الفئة لم تكن تمثل معارضة جذرية من أي نوع في مواجهة الفساد والطبقية والاستبداد الذي مارسته الملكية على أوسع نطاق، وهي سمات أساسية ميزت تلك الحقبة، بل إن الدكتور لويس عوض يرى أن هذه الفئة من المفكرين والكتاب كانوا يسعون لنوع من المصالحة الدائمة مع الوضع السياسي للملكية الحاكمة، وهو تفسير شديد الصدقية فيما أرى. فمعظم هؤلاء كانوا يمثلون برجوازية صغيرة تسعى للإفلات من طبقاتها الاجتماعية بحصد المزيد من الامتيازات المادية والمعنوية على السواء، وهي الفئة التي أطلق عليها جرامشي صفة «الهارب الطبقي».

ومن هنا نستطيع القول بأن المشروع الثقافي للثورة كان في جوهره محاولة لإزالة البعد الطبقي بطبيعته بين فكرة العمل العضلي والعمل الفكري ليكون المثقف في النهاية صورة صادقة للجماهير التي يتحدث باسمها أو نيابة عنها. وكان الهدف الأسمى من ذلك هو تحطيم التصور الذي كان سائدا في العصور الوسطى لوصف العمل العضلي بالدونية ووصف العمل الفكري بالرفعة ومن ثم يرتبط العمل العضلي بالعبيد من العامة والدهماء ويرتبط العمل الفكري بالسادة الذي يملكون الثروة والسلطة أو من يستأجرونهم للقيام بهذا الدور نيابة عنهم. من هنا تبدو أهمية تفسير الدكتور «طيب تزيني» للثقافة الإقطاعية، حيث وصفها بأنها ثقافة هجينة، يقصد أنها غير قادرة على إقامة مجتمع متقدم يعيد النظر في بنية العقل بصورة شاملة، ومن ثم بنية النظام السياسي بكامله. لذلك يمكن اعتبار ثورة يوليو النهر الذي حاول استيعاب كل هذه التناقضات، وحاول تجاوز هذا التواطؤ التاريخي. لكن علينا ألا ننسى أن محاولات تعميم الثقافة الإقطاعية لم ينتهِ بقيام ثورة يوليو، بل ظل فاعلا في مراكز إنتاجها الكبرى لا سيما في العاصمة العثمانية البائدة، حيث بقايا السلطنة العثمانية التي كانت بالفعل

خارج التاريخ. فضلا عن ذلك فإن ثورة يوليو حاولت التأصيل لما يسمى بوحدة الفكر العربي، لكن التناقضات السياسية التي سببتها بنية الأنظمة البطريركية كان عائقا كبيرا في ضعف تأثير تلك الوحدة. أما على مستوى الفعل فقد شهدت الحقبة الناصرية إضافات نوعية للصروح الثقافية التي كانت قائمة، التي بدأت بتحويل القصور الملكية إلى متاحف ينعم برؤيتها عامة الشعب، فضلا عن إقامة معاهد فنية جديدة مثل المعهد العالي للتمثيل، معهد الكونسرفتوار، مدرسة الباليه، المعهد العالي للسينما، توسيع أوركسترا القاهرة السيمفوني، إعادة تأهيل المسرح القومي، إنشاء مسرح الجيب، إحياء الفنون الشعبية وإقامة العشرات من قصور وبيوت الثقافة في كل ربوع مصر، وجابت قوافلها أنحاء الجمهورية، كما تعاظم دور الإذاعة والتليفزيون وإطلاق سلسلة الألف كتاب الأولى، وهي كلها تعكس صورة جديدة لوعي الثورة بفكرة الثقافة الشعبية وتعميم فكرة الوعي وتوسيع دائرة المعرفة باعتبار أن الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من الحق في العلم والمعرفة، من هنا اتسع مفهوم قومية المشروع السياسي والثقافي على السواء، بعد أن وصلت المعرفة إلى أقصى القرى المصرية من شمال البلاد إلى أقصى جنوبها.

وفي كل الأحوال، فإن الزعيم جمال عبد الناصر، ممثل لحقبة لا يمكن تجاوزها في تاريخ مصر الحديثة، لذلك لا يمكن التعامل مع تركته باستهانة غير لائقة ولا بتبجيل يفيض عن الحاجة. لكن المؤكد أنه ترك وراءه شعبا يرفع صورته في كل المناسبات الوطنية الكبرى حتى يومنا هذا، ربما لذلك رأينا ونرى ثمة إجماع، بالاتفاق والاختلاف، على أن الزعيم جمال عبد الناصر واحد ممن غيروا تاريخ السياسة في معظم أرجاء العالم وقد نعاه جميع زعماء العالم بما هو أكثر من الرثاء والتبجيل، لكنني أنقل هنا ما قاله المفكر والدبلوماسي اللبناني كلوفيس مقصود: «غاب عبد الناصر - أجمل اسم في تاريخنا المعاصر - ليجدد في صميم كياننا كل التطلعات والأحلام والآمال والأمجاد التي اقترن اسمه بها. إن عبد الناصر أوصل ثقل الوطن العربي إلى العالم كما كان رمزا للعالم الثالث، وتجسيدا حيا لعنفوان الثائر على الذل، ولتواضع الأبطال الحقيقيين الذين حققوا لبلادهم وشعوبهم الكرامة كل الكرامة»■

# عروسُ المخيِّم تُزفُّ شهيدةً على أرض نابلس

راوية زاهر. ناقدةٌ وكاتبة/ سورية

**الطريقُ الوعرُ روايةٌ للكاتب الفلسطيني محمد حسين الصّادرة عن دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلاميّة عام 2022. رواية خطت سطورُها من وجع المخيّمات وفقرها، عازفة على أوتار العودة، رواية تحكي قصص الوجع النازف من عمق المنافي لتتقاطع أحداثها مع الأزمنة والأمكنة وتتلاقى مع الشخصيّات وتتصادم.**

الروايةُ حملت عنوانَ الطريق الوعر، وهو عنوانٌ يشي بالكثير من الصعوبة والخطورة التي تنتظر بطلة الرواية، طريقٌ محفوفةٌ بالأهوال. ويبقى الكشف عنها منوطا بأحداث الرواية وسرد أحداثها.

فالروايةُ حكايةٌ من الواقع، سجّل فيها الكاتب مجموعةً من الصور التي تأثّرت بها مخيّلته وبسط المداد لعاطفته التي اختلجت أمام الصور الموجعة للبطلة المعذّبة على مدار الرواية معبّرًا عنها بالكلام لتصل إلى أذهان القرّاء.

سنتوقّفُ بعد العنوان مع شخصيّات الرواية:

صفاء: البطلة الرئيسة للرواية ذات الشخصيّة العبثيّة، المركّبة، صاحبة المزاج الغريب، والتصرّفات الصبيانيّة، جذّابة، لافتة... مثيرةٌ للجدل والاهتمام، عاشقةٌ لشاب من الأرض المحتلّة، قصد دمشق للعلم وأشياء أخرى. رمز للمرأة الفلسطينية صاحبة الإرادة الجبّارة..

خالد، بطل الرواية في المقلب الآخر للحدث، صديق، حبيب، مناضل، عاشق.

زملاء الدراسة سعيد ومحمود، نور.. ووالدها (باسل) وقد دخل على خط الحدث ليصبح شخصية معيقة في السرد الروائي، ويحدث انعطافة بالحدث من خلال زواجه بصفاء لأنه صاحب نفوذ وثراء،

و(خليل) والد صفاء وهو شخصية معينة لاستمرار الحدث ودوره الإيجابي من ابنته ودعمه لها دائما.

أمها وشخصيات الثورة ومن التقتهم في رحلة شقائها الصعبة هي شخصيات ثانوية، أثّرت وتأثرت بالأحداث المتنامية للصراع الدرامي للرواية.

**المكان:**

تنوعت الأمكنة بتنوع الأحداث وتواليها، فمخيم اليرموك في دمشق، مكان ثابت للحدث وبؤرته المكانية مرتبطة بكل المحيط، وتعود أهمية هذا المكان لولادة البطلة صفاء فيه وسكنها به وارتباطها بتنظيم المخيم وكذلك حبيبها المرتبط فكريا ووجوديا بهذا المكان، والجامعة التي تقصدها البطلة وحرم الجامعة الذي يربطها بأصدقائها، ومن ثم الأردن، وبعدها طريق الرحيل إلى نابلس.

الزمان ممتدٌّ، إذ بدأ معنا من السنة الرابعة في الجامعة لصفاء، حتى لحظة استشهادها مضافاً إليها السنوات الأربع في الأسر.

**الحبكة:**

اتّبعت الأحداثُ مسارًا واضحًا ابتدأت من تعرف صفاء على حبيبها خالد، لتتوزع

الأحداث وتغزر وتتشعب، فتتنامى تلقائيا، وكذلك علاقة صفاء بنور وما أفضت إليه من زواج والدها باسل بصفاء، بداعي الفقر المرعب الذي كانت تعيشه البطلة، والحدث الفاصل كان فشل زواجها فشلاً ذريعًا رغمَ أنّه حمل سمة التضحية.

بعد هجرة حبيبها إلى نابلس وتركها لمصيرها المدقع فقرًا وجوعًا وعوزًا، وطلاقها بعد أن سحق الفقر عظام كرامتها، ومن بعدها رحلة الالتحاق بخالد في نابلس واعتقالها الذي أودى بحلمها وعرّضها للتعذيب وسنوات الأسر والقهر، لتنتهي رحلة شقائها متمردة على سجانيها. إذ سفك دمها على أرض نابلس، ذلك المكان الذي طالما رغبت بزيارته وربما إغماض عينيها على آخر مشهد وجودي وشجرة وطريق من أرضه، أرض الأجداد حيث يعبق عطر ثراهم.

**السرد الروائي:**

بدا السرد الروائي محيطًا وممسكًا بتلابيب الأحداث، أمام قضية المرأة الفلسطينية التي تحولت إلى أيقونة من التضحية، متمثّلة بصفاء شخصيّة رئيسة دفعت ثمن عشقها لأرضها وحبيبها، والمناضلة (خالدة جرار) التي اعتقلت وأطلقت ثم اعتقلت وأطلقت، وأم صفاء وسماح والنساء الأخريات حاملات شعلة الثورة والنضال. نقل الراوي أحداثه من خلال استخدامه للفعل الماضي.

وفي إحياء واضح للحوار، كالحوارات المستمرة بين الزملاء، وقائد التنظيم (أبو نضال) وأفراد التنظيم سواء في المخيم أو في نابلس، وكذلك المونولوج الذي لوحظ عند صفاء أثناء تنقلها وشرودها مع نور وأبيها في ضواحي العاصمة أثناء توجهها إلى الجامعة. والحوار لم يكن عبثيًّا فهو الذي يكشف عن مناخ دلاليّ عميق على امتداد العمل الروائيّ كاشفًا عنْ واقع الشخصيات، وطبائعهم وطرائق تفكيرهم.

تنوعت في الرواية الأبعاد الفكرية والاجتماعية والسياسية والمعتقدات، حيث تناولت القضية الفلسطينية وتشعباتها من منفى ومقاومة وتنظيمات، وممارسات الصهاينة بحق أهل الأرض من تهديم منازل واعتقالات ومحاكمات صورية وشكلية وإرهاب والاعتقالات الإدارية المجحفة بحق المناضلين. وبشكل مبطن عرضت مشكلة التجسس التي جعلت من خالد شخصاً مطلوباً لسلطات الاحتلال.

أحداث الرواية واقعية، وذكرُ الأماكن أضفى على الأحداث أعلى درجات المصداقية.

**اللغة**:

رغم حالة الوصف الثرية والباذخة لكثير من الأماكن والشوارع (كان ضوء القمر يلقي بجسده فوق سكون المدينة يلاحق قبلة عاشقين يختبئان عند درج الخوف).

استخدم اللغة الشاعرية التي ميزتِ الراوي وأضفَت على إبداعه جمالاً إضافيّاً، إلا أنه بدا جيادياً، وربط الأحداث بإتقان وترك للقُطبِ المخفية والمشاهد الدرامية حضوراً جذاباً، والرّموز المتكررة ك: (زيت وزعتر) في لحظة ما قلبت المعايير، وقد نقل الراوي الأحداث بعمق، وخاصة أنها مرتبطة بقضية عميقة ومرتبطة بالشخصيات مباشرة روحياً ونفسياً وأخلاقيّاً.

**العاطفة:**

قوية وجياشة، جعلت من الكاتبة تحمل روحها على كفها في سبيل الوصول إلى حبيبها، وما لبثت أن تحولت إلى عاطفة مزدوجة (وطنية عاصفة تجاه كل حبة تراب من نابلس، ووجدانية ذاتية تجاه حبيب سُفح دمها في سبيل الالتحاق به).

الصور: تنوعت بين واقع معاش وخيال مجنّح تخضع له أغلب أحداث السرد، جذابة وتثير العاطفة، وتنوعت بين الصور البسيطة والمركبة، (كان الوقت يمشي بلا أقدام يتكئ على عصا رجلٍ مسن).

**الخاتمة**،

كانت صادمة وموجعة لرحلة شقاء وعرة، فالعاشقة رحلت حتى دون لقاء، مع حبيبها ودون حتى أن تشبع ناظريها من أرض بلادها، كان المكان الذي تطاول فيه الزمان وانسحقت فيه الأماني هو السجن، لكنها تحولت في النهاية إلى قضية وطن،

شكلت صفاء في لحظة تاريخية مع دمها الساخن راية وحدت الصوت الهادر، ليرتفع اسمها في جنازة رمزية وفي لحظة واحدة تلاقت فيها أصوات الثائرين بين نابلس ومخيم اليرموك الدمشقي لتعاهد الشهيدة والوطن على الاستمرار في النضال حتى النصر والعودة ■

# فلسطينُ بينَ الهُويّة والمكان

وليد عبد الرحيم. كاتبٌ ومخرجٌ فلسطينيٌّ/ سورية

من أعمال الفنانة البولندية دومونيكا روجانسكا

**على أهميّته، لا يُعدُّ المكانُ هو الأكثرُ أهميّةً بالنسبة لخصوصيّات وماهية فلسطين، فالتاريخ لا الجغرافيا – المعنى وليس الأرض– بالنسبة لهذه البقعة هو ما يشكل صدارةَ السمات العامة والتميّز، حيث يطغى هذا التاريخ على الخاصيّات الأخرى بشكلٍ واضح، لهذا فإنّ النظر إلى هذا البلد الذي يشكل الجزء الجنوبي لبلاد الشام» سوريا الكبرى» من منظار يراه كونه أرضًا فحسب، هو اجتزاءٌ لمعلومةٍ بسيطةٍ أمامَ كمٍّ من المعطيات والحقائق والدلالات.**

في معظم بلدان العالم يبدو تقاسم بقعة أو تبادل أراض حدثًا عمليّاتيًّا عاديًا وممكنًا، أما في فلسطين فلا، فالجغرافيا هنا هي رسمٌ رافدٌ للتاريخ؛ وذلك بسبب الصياغة التلقائيّة تاريخيًّا، التي رسمت لوحة المكان عبر آلاف السنين.

سوف يبدو هذا للبعض رومانتيكيًّا، وفي الواقع فإنّ الأمر ليس كذلك مطلقًا، وإن بدا كذلك عينيًّا، فإنه من حيث معناه العميق هو أمر ناتج عن قراءة متأنية لعناصر تشكل هذا الوطن الصعب المراس والحدوث والمعنى.

تقع فلسطين بين خط طول 34 درجة و15 دقيقة وخط طول 35 درجة و40 دقيقة شرقاً، وبين دائرة عرض 29 درجة و30 دقيقة ودائرة عرض 33 درجة و15 دقيقة شمالا. وهي تقوم على أرض مساحتها نحو 27 ألف كم ونيف، هذا جغرافياً- فلكياً منحها موقعاً استثنائياً، أما بالنسبة للموقع الحضاري والثقافي فهي تقع في كل مكان في العالم تقريباً، وهذا الانتشار التلقائي لم يتم في الواقع بسبب الصراع الحالي وإنشاء كيان الإرهاب الصهيوني على بقعة الأرض هذه، وإنما بفعل تراكم الأهمية التاريخية والحضارية منذ آلاف السنين، إذ مر بها كما يؤكد المؤرخون واحد وعشرون محتلا لها منذ الألف الثامن قبل الميلاد وحتى الكيان الصهيوني الحالي، مما حقق تشابكاً حضارياً لا مثيل له وجعل أهمية هذه البقعة على ما هي اليوم، ومن قبل حيث تشابكت القوة الاقتصادية والتجارية والدينية والثقافية والسياسية فيها، وربما لم تنشأ قوة امبراطورية أو استعمارية خلال تاريخ البشرية إلا وفكرت أو حاولت الاستيلاء عليها، من الأقوام البدائية العديدة بصغيرها وكبيرها وقدماء المصريين والآشوريون والبابليون والفرس والإغريق والرومان والبيزنطيون، والمسلمون والعرب بمختلف المراحل، والصليبيون، والأيوبيون، والمماليك والعثمانيون، والبريطانيون وهي الآن ترزح تحت سلطة احتلالية دينية إمبريالية، تحاول جاهدة طمس اسمها، دونما جدوى في المدى المنظور أو حتى اللاحق.

هذا التتابع التجاربي عبر التاريخ خلق في سكانها هوية حضارية مختلطة ومستقلة بمعنى صوغ المكان لا مكاناً يُنجز صياغة الهوية، صحيح أنها لم تتبلور كمصطلح اسمي واضح شامل

إلا مع بدايات القرن العشرين، حيث أنها ومنذ ربعه الأول استعارت تحديد الانتداب البريطاني الجغرافي للمنطقة - وهو ما نصه اتفاق سايكس بيكو - الذي سلخ منها منطقة شرق الأردن وبعض التداخلات مع سوريا الأم ولبنان وحتى من سيناء مصر، لكنها بقيت على خاصيتها الأبرز وهي أنها الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية. ولهذا قد يتبادر إلى ذهن البعض أن في مصطلح الهوية الفلسطينية انغلاقاً أو شوفينية ضيقة تعنيها عبارة قيلت مراراً بصيغة «الهوية الفلسطينية»، وفي الحقيقة لا صحة لذلك، فلا ضير عندما نقول بأن حلب أم الصناعة في بلاد الشام، أو أن بيروت حاضرة السياحة، وربما نذكر خصائص تميز الشخصية الحلبية أو البيروتية، من هنا فإن تصنيف الهوية الفلسطينية بهذا السطوع اللفظي مرده لتميز التاريخ في بقعة جغرافية، ثم فيما بعد للاستهداف الصهيوني والعالمي لهذه الهوية، حيث سعت دوائر الصهيونية لنفيها بذاتها مركزة على أن لا سكان في فلسطين بل هم بعض «السكان» العرب، ولهذا كان الحفاظ على الهوية وتجذيرها ثقافياً أحد أهم أذرع النضال الوطني، من هنا لم يكن التمسك بالخصوصية نضالاً لصناعة هوية، بل لعدم تفككها أو تلاشيها بعد نشوئها التلقائي، وهو بعكس الجهد الصهيوني اليهودي الذي حاول بكل قوته وكل دعم عالمي وإقليمي خلق هوية سماها «إسرائيلية» قوامها دين وثني ينتمي منتسبوه لعشرات البلدان والقوميات، لهذا يبدو مع كل هذا السعي وضخ المليارات لتزوير الواقع غير مجد ولن يكون، بل على العكس، فإن وهم صناعة الهوية الإسرائيلية وفشلها كان أقوى وأشد قناعة لدى جمهور مستوطني الاحتلال في الخمسينيات والستينيات منه اليوم، وبالتالي هو ذاهب نحو التلاشي، وهنا يكمن سر اللهاث الصهيوني السريع خلف تطبيع الكيان من قبل أنظمة العرب ودول الجوار، وحث العملاء على نفي فلسطين وشعبها أو بث الكراهية ضد شعبها والإساءة لهويته، ويكمن سر تفسير السعادة المبالغ فيها لاتفاق الغاز مع لبنان باعتباره أول اتفاق عربي يشير إلى ملكية «إسرائيل» دون فلسطين للأرض والثروات، كما يكمن بين السطور مبالغة من الكيان وإعلامه القائل بأن ذلك أقوى الاعترافات بـ «أرض دولة إسرائيل».

من ناحية الهوية الأخرى - النقيض الطبيعي - تبدو الهوية الفلسطينية ثابتة المعنى، ولا تحتاج دعماً من أي كان لتثبيت فحواها وخصائصها، فهي واحدة في لحظات الهزيمة أو لحظات النصر، أثناء الحرب أو في فترات التهدئة، ولنا في فترة ربع قرن ونيف من أوسلو مثالاً حياً واقعياً على ذلك، حيث تبدل الوضع الصراعي لا المعنى الجوهري لهذا الصراع بدليل عدم تأثيره على «تثبيت» أو نفي هوية من يتواجدون في المناطق المحتلة عام 1967 ولا نفي الهوية عن المتواجدين في مناطق 48 أو اللاجئين في مختلف بقاعهم، إذن هي هوية لا يحددها الظرف السياسي الموضوعي ولا إرادة منتسبيها حتى، بل حقيقة التاريخ وحتمية المستقبل.

هنا لا بد أيضاً عدم نسيان المكان بوصفه حاضناً للخصوصية التاريخية، ولا عامل الدين، حيث تختلط مع هذه الهوية الديانتان اللتان تشكلان عقيدة الغالبية العظمى من البشر وهما الإسلام والمسيحية اللتان ترتبطان بدورهما عضوياً بالهوية التاريخية للفلسطينيين وبالمكان في آن معاً، إذ تعتبرانه مقدساً، وهو ما انتبهت له الصهيونية منذ البداية بذكاء عالٍ فسعت إلى فصل الشعب الفلسطيني عن ارتباطه بتاريخ المسيحية ثم استخدام العرب - الإسلام لنفي ما قبل ذلك وتزويره ودعم بعض تكتلاته السياسية لتعميم شكل الصراع بوصفه صراعاً دينياً بين اليهودية والإسلام للوصول نحو الوهم الجديد المتمثل في صرعة الإبراهيمية المودرن التي يتم ترويجها اليوم بعد فشل تنسيب الفلسطينيين لخارج المكان تارة تحت مقولة إمكانية امتزاجهم بأشقائهم العرب وأخرى بأشقائهم المسلمين، الأمر الذي باء بالفشل بحكم استيعاب القصدية التغريبية للهوية عن المكان - الوطن.

يصنف الفلسطينيون أنفسهم اليوم بأنهم عرب أو سوريون أو كلاهما، لكن ذلك بدوره لا يعني انفصال الهوية عن مكانها، فالقول بأن فلاناً حمصي مثلاً لا ينفي بأنه سوري كما لا ينفي بأنه عربي.

تلك أخطر مسألة تعانيها الصهيونية على الإطلاق، فقوة الهوية المعنوية - الثقافة هذه كانت حصن الفلسطينيين الأول، لا يتغير بتغير الظروف والأحوال، حتى وإن بدا ذلك أحياناً، فمقابل ما أسلفناه قبل سطور عن تراجع قناعة المستوطنين بالهوية الإسرائيلية، هناك في المكان ذاته تقدم كبير في وضوح وارتقاء الهوية الفلسطينية حتى بالنسبة للفلسطينيين من حاملي الهوية «الإسرائيلية» ذاتهم، وقد ساعد على اتضاح ذلك بسرعة زمنياً وفي تبلوره بشاعة وغباء العنصرية اليهودية الصهيونية وتراث المخطوطات الدينية الفاشية التي تدعو للكراهية إلى جانب الجرائم الموصوفة التي ارتكبها الصهاينة ضد الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال أو الذين في مخيمات الشتات الذين طالتهم آلة القتل والإرهاب سواء بيد الصهيونية وكيانها مباشرة أو على يد عملائها في غير فترة وغير مكان.

يمكن القول إذاً، بأن ذوبان الهوية وملامحها المتأصلة مستحيل بالنسبة للفلسطينيين، لأنها تحولت إلى فكرة - ثقافة أكثر من كونها بطاقة تعريف، فعلى الرغم من أنها هوية متعبة ومستهدفة ومحاصرة في كل مكان، إلا أن مكتنزيها متمسكون بها، بل يحيون بها روحانياً حتى وإن حملوا جنسية أمريكية أو أوروبية مثلاً، وهم يدفعون يومياً ثمناً لذلك.

اليوم، يمكن وبسهولة ملاحظة الثبات في الهوية بالنسبة للفلسطينيين والتلاشي بالنسبة لهوية الإسرائيلي المصنعة، لنقرأ المسألة كالتالي فقد هاجر فلسطينيون منذ القرن التاسع عشر نحو أميركا الجنوبية، وبعضهم اليوم لا يتقن العربية ولم يزر فلسطين، لكنه يعرّف عن نفسه بأنه فلسطيني، يا للغرابة والمفارقة! فعلى الجانب الآخر من يسميه العالم بأسره «إسرائيلي» هو وحده من لا يقتنع بهويته تلك!

إن سقوط فلسطين يتم عبر إسقاط الهوية لا الجغرافيا، فإن تم احتلالها بأكملها هذا لا يعني تلاشيها، التلاشي يرتبط هنا بتلاشي الهوية، وبالتالي الانتماء الهوياتي الذي وضمن خصوصية الواقع والاستثنائية هو من يعطي الجغرافيا ملامحها لا العكس، كما هو معهود وسائد في بلدان العالم، هنا تكمن المسألة ■

نص...

# معالقُ تتسوُّل الحريّة

عبد النور الهنداوي. كاتبٌ وشاعر/ سورية

**الوقتُ يجبُ أن ينامَ في مكانٍ آخر. وقتنا يجبُ أن ينام كما ينامُ الهواء، كي يظلّ بعيداً عن الأنظار. لقد انقضى وقتُ الأزمنةِ التي تدفعنا إلى داخلها، ومن الأفضل لنا نحن العرب أن نظلّ وراءَ الهواء؛ لأنّنا الكائنات الوحيدة التي تبدع في صناعة القبور!**

الآنَ كلُّ عربيٍّ يستهلك عظامه حتّى العظم، وإن كان يتداولُ أحياناً قصائدَ مشرقةً تحتَ ضوء القناديل.

الدموعُ تنهمرُ من الأمكنة، والأَصابعُ القديمةُ في أمكنتها القديمة... لئلّا يعبثُ ضوء القمر بقصائد الشعراء، وألا يتحوّل طريق الحياة إلى طريق للجماجم!

الأيديولوجيا العربية، لا ولن تتساوى مع الأزهار، مع أن عيوننا ما زالت تشاهد تساقط التضاريس، وإنتاج التعاويذ والطلاسم والأقنعة.. إلخ.

هل يترجّل الحلم العربيّ ويطأ الأرض؟ هناك مثلًا شعراءُ يبيعون قصائدَ جاهزةً وقويّةً لنوعٍ معيّنٍ من الملوك... والمفترض هنا، أن يكون الغبارُ كثيراً، والزمنُ، يجب أن يكون أكثر كيلا تصبح أرواحهم حقولاً من الصبّار؛ لأنّها باتت على ما فعل الزمان بها حقولاً من الدم.

هل علينا استعادة السيّرة الهلاليّة جيّدًا؛ لأنّهم كانوا يستخدمون ضوء القمر في تصنيع الأزمنة، والقصائد المفلّقة في تصنيع دقات القلوب؟ بمعنى، كلّما كان العربي بدائيًّا؛ كانت آثارُهُ أكثر، ولذلك، لا أحد يستطيع تفريغ الشعراء العرب من أرواحهم الفارغة.

في هذه الأيام الجليلة، علينا أن نترك الطحين يقتل الطحين، لتعيش أمريكا، ولكثرة ما سمعنا شعرًا وتنظيرًا عن الوطن، قرّرنا أن نعرف الفرق بين - جدّنا يعرب بن قحطان - وفرنسيس فوكوياما - لعلمنا مسبقًا أنّ صَلاتنا لا تفتح وحدها أبواب السماء.

هل حقًّا أن قلوبنا صارت أوعيةً للسراب؟ وهل الغيومُ تمشي في أصقاع أجسادنا لتختزلَ هذه الأهوال؟

نقول يا الله... بعد كلّ هذا الذي يجري في بلادنا/ بلاد العرب، ألا تزال تعتقدُ أنّ ثمّةَ حاجة إلى الجحيم؟!

لقد صرنا مأوى للأحصنة الهرمة.

العربي اليوم، أخذَنَا إلى النهاية ليقتلنا، ماذا يحدثُ حين يقفُ الحاكمُ العربيُّ أمامَ الضوء، وأنا لا زلت ممسكًا بحياتي مع أنّني لم أفعل شيئًا سوى إثارة الشغب، والبكاء ينهمر من بين أصابعنا، ويتهادى ما بين صوت الذهب، وصوت الدم.

الآلهة تأكل الصدأ، وحاكم عربي هناكَ يتعقّب الزمن الذي ولدَ في الأزقة، وقبائلنا العربية المجيدة ما تزال تجلس القرفصاء داخل سراويل القشّ، وهياكلنا العظمية أصابها الخجل من الشهداء الذين هم أهلنا وقد تحوّلوا إلى تلال من الصقيع.

هل نعرف لماذا تداعت شعوب العرب، وتحولت إلى صفقة حيناً مع الدم الذي هو التاريخ، وحيناً مع المقبرة؟

يقول سياسي عربي: مرة قال ليَ الحائط، إنني أدعوك إلى العشاء لأخبّئ تحت قميصك الداخلي قبيلة من العصافير الهائلة، وأتمنى أن يكون لديّ الوقت الكافي لأغسل وجهك جيداً كي لا يتقيّأ الملح!

وفي حديث عابر قال لي أحد الشعراء الأشاوس: إنه يستمع إلى الشعر العربي من داخل الضوضاء، كي لا يستيقظ الشيطان.. وينكسر كما لو أنه قطعة من الفخّار.

قلت: وهل ماتت الأيام التي جعلتنا نعاني من قلّة الواقع وقلّة الحياء، وربما قلّة الخيال؟ يبدو أننا أصبحنا غلطة واضحة في اللغة، ولا بدّ أن يتحوّل الجدل في ماهية كلمة - عربي - إلى عراك بيننا وبين الوحل. يعني أنه لا يوجد أمكنة كي نموت فيها، وعلينا أن نكون في أمكنة مدلهمّة.. وتأجيج القبور بإضرام النار حول الموتى لتظلّ الجثث ساخنة!

هل تسنّى لنا مشاهدة هذا التشكيل الفوضوي للدم؟ الخلاص لم يعد بين اسنان المستحيل، فلنسمح للرياح الباردة أن تحلم داخل أرواحنا. لكن المشكلة أننا سنجد الجليد أيضاً، وليس فقط الرياح، قد نستقبل قرع الطبول بالتصفيق، لأننا لا ندري بالعاصفة من أين تهبّ علينا لأن الدم العربيّ أصبح الناطق الرسميّ باسم العالم، ولا نعرف ماذا تفعل في داخلنا الاشياء التي خُلقت وماتت في داخلنا وبقيَت هناك.

أيها التاريخ العربي العزيز: بأسناني سأعضّ جدار المقبرة لأعيد صياغة تاريخيَ الذي أعيشه بواسطة القضاء والقدر «وسأشخّ» على كل الأيديولوجيا العربية، وعلى الذين داخل قصورهم الكئيبة/ طبعاً لأن أسوأ قادة على وجه الأرض الذين يعتبرون أنفسهم ملوكاً وَ -قادة على البهائم-.

الأموات يصفّقون لبعضهم البعض، وفتاة عربية قادمة من الغيب، تريد الزواج من شاب أصابعه تشبه الأسلاك الشائكة، وشاب أيضاً جاء من الغيب يريد الزواج من فتاة يأكلها كما يؤكل الدجاج الساخن، وأعاصير العرب أكثر من رائعة، حين تحوّلت إلى سراب، وتغيّرت قبضة السكين حين تحوّلت السكين نفسها إلى ضحيّة. وإن دورها قراءة الكتب المقدّسة

لتغطية الحرائق! لا أحد يعرف ماذا يحدث حين يسّاقط الدم من الجغرافيا؟ ولماذا يدير التاريخ ظهره لنفسه.. لأن الجغرافيا قلّما تذكر الذين يبيعونها، حيث الأيديولوجيا كما قلت: لا تعرف أحداً حين تسقط عنها الثياب!

التاريخ العربي أمام خيارين الآن، إمّا أن يعمل نادلاً في أزقة الأمم المتحدة، أو أن يستقيل

- السياسي العربي يمشي متوهجاً وراء وجهه الذاهب إلى السماء

- الشاعر العربي حوّلنا بقدرته الفذّة إلى كائنات من السخام ووقف مزهوّاً على حافة الريح

- الناقد العربي بكل أشكاله جمع ما بين الخبز والوردة وبين عيني امرأة، وحجر على قارعة الطريق

- الثائر العربي قال: عيوننا هي التي تحفر في الزمن «سأجعلها» تعمّر حائطاً بينها وبين الموت

- الطفل العربي - يا حسرتاه - يبيع دموعه على الأرصفة.

أتصوّر الآن.. أنّ كلّ عربيّ، أو كل واحد منّا، يربّي ثعباناً في فمه لتخليص محيطه الحيويّ إن وجد من البَربرية.

إن القتل المنظّم للزمن العربيّ، وللقيم التي يحملها، دون غطاء، وهذا ما جعلنا نشعر بشكل جليّ في هبوط حادّ في الحلم، حتى فلسفة العربي منهكة.. وهي الآن - أمكنة لإيواء الأقنعة - وإن ما ينتجه العربيّ. بوجهه فوراً إلى الغابة.. والوحوش بدورها وضعت يدها على الهواء، وأمّنا الفلسفة خلعت حذاءها لتتعايش مع قطّاع الطرق.

نحن الآن نشبه الثلج، ولدينا من يغرز السكين في خاصرة الثلج، وأصابعنا قد فرغت من الصراخ، ولا ندري كيف يتعامل التراب مع جثثنا.. مع أنّ هذا التراب العزيز وقد ابتلعته البطون الفارغة.

سلاماً لهياكلنا العظمية وهي تقف مكتوفة الأيدي مذهولة من بعضها البعض وهي تتساءل: أين هي وجوهنا؟ بل أين كانت وجوهنا؟!

السؤال الآن: هل من المنطقيّ أن نعطي الملاعق وحدها صلاحية التعبير عن الصراع؟

لنصنع إذن تماثيل لملاعق تتسوّل الحرية، وبالتالي: نقول للذين ملأوا الملاعق والأرواح بالفلسفة.. إنّ إبادة الإنسانية هي آخر أمنية دموية في التاريخ - إنهم يحفرون بالملاعق ذاتها/ الخنادق في أرواحنا - هذه ملاعقنا تنافس الوعي واللاوعي لأننا تحوّلنا إلى حالة عبثية ميّتة.

يقول شاعر: إن ظلّ العربيّ مثلما هو عليه الآن.. سأعاهده أمام كلّ الهزائم التي عاصرها وقرأ عنها، أن أرحل بسرعة الضوء كي لا أرى وردة واحدة تتألّم بوضوح.

قلت له: اطمئن، سيظل هو وصوته ووردتكَ وراء القضبان، لأنّ عبقريته القديمة المحطّمة، ما زالت محطمة، وستبقى محطّمة. وإن الكلام الذي ترعرع بين الخيمة والخيمة، والقبيلة والقبيلة، نظّف نفسه من التاريخ والجغرافيا، وصار خطيباً مفوّهاً ناطقاً باسم الفضائح، مؤكّداً على هزيمته أمام كلّ حدب وصوب.

هذه الأيام، من الأفضل لنا أن ننسى دماءنا التي تركناها هناكَ، لأن المرايا المهشّمة ما زالت تتدلّى من ثيابنا التي زركشناها بفسيفساء من العصور الغامضة.

لنعترف علناً بالهبوط الحاد في الثقافة العربية، وإنّ هناك مسافة ضوئية هائلة بين العقل العربي، والعقول الأخرى.. وماذا حقّق العقل العربي - أو المبدع العربي - على الأخص.

سيقان من القشّ للعقول العربية، مع أن لدينا أربعة آلاف مفردة عربية في لغة الغرب.. وهذا يكفي كي تكون لنا ثقافة (لنسمّيها) لعبة اللغة، وهي ثروة يبدو أنها شاحبة وملأى بأمراض العظمة الفارغة.

ثمّة بكاء كثير، وراء جدران كثيرة، لذلك اصطادتنا الحياة تدريجياً حين اعتقدنا أننا سنذهب بإرادتنا مع قليل من الورود السوداء إلى المجهول، ونعرف تماماً كيف استطعنا أن نفرض ما نشاء على موتنا، لأن حياتنا كما يقول أدموف: ليست أكثر من «كوميديا تنهمر منها الدموع» حيناً، والجثث حيناً آخر.

ثمة من يقترح علينا الآن.. المقبرة كمكان هادئ، حيث لا إمكانية للعثور على منطق انساني لبقائنا.. وبالبنط العريض، أفضّل أن تكون قلوبنا قطعاً حجرية إزاء الأيدي الضاحكة، والعيون الضاحكة، والملائكة الضاحكة. وما دمنا نفتقد البدائل الحسّاسة لوجودنا، علينا أن نركض فوق الجثث لنتلذّذ بملامستها الشفيفة، عندها نتذكّر كيف اننا نشعر بالغبطة حين نريد أن نقطع

أصواتنا بالخناجر!

في مذكرات الصهيونية - غولدا مائير - تقول: إن العرب - مزيجاً فظاً وفوضوياً من فضلات الصحراء - ولطالما نحن العرب، الفائض الميتافيزيقي، نلاحظ بدقة متناهية، كيف أننا نضحك وننتفض بصورة هستيرية لننشر عظامنا في الهواء.

ثمّة فئة أخرى من العرب تفضّل القتل بالهراوة الحديدية، أو بالسكاكين لا فرق.. ما دام العراء لا يستطيع البقاء داخل هذه المغارة الزجاجية، حتى الشاعر العربي الأخير.. امتلأ بشتّى أنواع التضاريس، وإنه حالة فذّة وفظّة في آن.. لأنه يستطيع الفرار من كل الأشياء التي تحيط به سيّما وإنه يصرّ بكلّ ما أوتيَ من شعر، العودة ليس فقط إلى البدائية الأولى.. وإنما إلى ما قبل هذه البدائية الأولى.

هل نستطيع تدارك كل هذه الثغرات البنيوية التي تجتاحنا؟

حياتنا هذه، العارية واللانهائية تماماً.. دخلت في التهتّك، والانهيار، لاعتقادنا أنّ الموت يمكن أن يموت، أو هو ميت بالتأكيد.

هل شاهد أحدكم حجارة تبتسم وبائسة؟ أو بشكل أدقّ: هل رأى أحدكم قِططاً، أو كلاباً، أو حشرات بائسة؟

يبدو أننا أمام صورة ملتبسة، أمام هذه الثقوب التي امتلأت بالأفكار، التي بدورها تبحث دون هوادة عن (رميمنا) وهذا ما أربكَ اكلة الأرواح - وبصياغة جديدة جداً - العربي يأكل العربي، وهي ملاحظة جديرة بالانتباه: أنّ لدينا انتهاك فجّ في مشاهدة هذه البانوراما التي اسمها صراع البقاء أمام البقاء!

صهيوني يقول: العرب يجب أن يكونوا من دون أفواه لسبب بسيط جداً/كي نعيش في بدائية نظيفة خالية من الآفاق.. ويجب على عبقرية العرب أن تموت في نهاية المطاف؟

ثمّة أشياء أخرى تنبعث من بطون العرب، غير الثرثرة والنفط.. إنها الفرح المعذّب والذي بالكاد يرى أو يمتلك صفقة الهدوء مع الموت أو كما يقول الحاخام الصهيوني عوفيديا يوسف: يجب أن يسقط العرب في الوراء اللامتناهي، وينام في غرفة تدعى الأزل. مرحبًا أيها الأزل!

# حواراتُ أفلاطون: حوارُ سقراط مع يوثيفرو

خالد فارس. كاتبٌ في شؤونِ السياسةِ والفلسفة/ قطر

**جَسَّدَ سُقراط مرحلةً مهمّةً في تاريخ اليونان القديمة، لكنَّهُ ما زالَ حاضرًا اليوم شاهرًا سيفَ فلسفته علينا في الابستيمولوجيا (المعرفة) والميتافيزيقي (ما هو سر أو جوهر الوجود الكلّي والجزئي؟) والأخلاقيّة (ما هو الخير والشر: الصالح والشر العام والجزئي؟). سنقرأ اليوم حواراً أفلاطونيًّا ذا صلة بفلسفة الأخلاق، عنوانُه يوثيفرو، هو أحدُ أوائل حوارات أفلاطون، ويعتقد أنه يعودُ إلى ما بين عامي 399-395 قبل الميلاد، وهذا يوثيفرو هو داعيةٌ أو خبيرٌ دينيٌّ، ويهدف الحوار إلى تعريف ماهية الفضيلة والتقوى والقداسة.**

ما سعى له سقراط في الحوار المذكور، وغيره من حوارات، هو وعيُ الضرورة التاريخيّة التي تناط بالفلاسفة في المجتمع: تعريف المعنى الدقيق للأخلاق ومرادفات أو تضاد الكلمة. وللمعنى سياقاتٌ تاريخيّة، فمثلًا أضدادُ كلمة «صالح» في اللغة العربيّة، تستدعي كلمات، مثل: فاجر، فاسق، خائن، فاسد، داعر، خليع، رَجس، طالح، كريه، مستهجن، ماجن، ممجوج، مُلحد... قد يكون مصدرِ مرادفات وأضداد أي كلمة إما التجربة العينية الإنسانية التي يشار لها بأنها سُنَنْ وسيرة الأولين أو فعل فلسفي تعريفي.

لقد تعدّدت الآلهة في اليونان القديمة، ما أثّر على طريقة تعريف الفضيلة، والأخلاق عمومًا؛ لأنَّ تعريف الأخلاق يتطلّب إجماع الآلهة، وهذا أمرٌ صعبٌ وشاقٌّ وشكّلَ معضلةً تاريخيّةً كبيرةً في ذلك الوقت، حيث كلّ إله يعدُّ نفسه هو الصحيح، وهذا له دلالة على المعاناة التي واجهها سقراط، وثم تم اتّهامه بأنه يفسد الشباب وتم الحكم عليه بالقتل-الإعدام عن طريق شرب السم.

وجد تعريف الأخلاق ومصطلحاته سهولة منظورة في الأديان التوحيدية بسبب أن هناك إله واحد، وبالتالي فأن التعريفات تتخذ طابع مركزي غير قابل للنقاش. ولكن لتعدد الآلهة في اليونان ميزة في الممارسة الفكرية والفلسفية، ألا وهو الحوار، حيثِ أن الحوار ضرورة تاريخية لكي تتفق الآلهة على تعريف للخير والشر، وبالتالي تُأسّس لثقافة الإجماع. لم تكن المسألة بهذه السهولة، ولكن الثقافة العامة كان عليها أن تمارس أو تسعى إلى ديمقراطية الإجماع، لهذه الأسباب وأسباب أخرى بالطبع. ما في الأديان التوحيدية، لا يهم الإجماع من خلال الحوار، بل يهم السمع والطاعة للفكرة المركزية.

يلتقي سقراط ويوثيفرو أمام المحكمة، حيث أن الأول يَحْضُر لمحاكمته في تهمة افساد الشباب، والثاني لأنه يريد أن يُحاكم والده، بنَفسه، حيث تبدأ القصة، بأن والد يوثيفَرو كان لديه عامل يعمل في الحقل، دخل في عراك معَ خادم، قَتَل أحدُهُم الآخر. قرر والد يوثيفرو أن يضع القاتل في حفرة وقيَّدَهُ بسلاسل وتركه بضعة أيام حتى يأتي عراف أو الشخص المُتَدّين من أثينا ليقرر ماذا جرى بالضبط، وأثناء وجوده في الحفرة مات.

يدعي يوثيفرو أن ما قام به والده بوضع الشخص في الحفرة هو جريمة قتل، لهذا يريد أن يحاكم والده بتهمة القتل. واجهه سقراط بالسؤال الفلسفي التالي: ماهي الفضيلة أو التقوى؟ وما هو الإلحاد أو الفجور (عكس التقوى)؟ هَدَفَ الحوار إلى مَعْرِفَةْ ما الذي يجعل الشيء الصالح صالح، أو الفضيلة فضيلة؟ أجاب يوثيفرو أن الفضيلة والتقوى هي ما يقوم به هو، محاكمة والده، واستخدم يوثيفرو أسلوب الأمثلة وتجربة السابقين وسيرتهم عن الفضيلة، أجابه سقراط هذا ليس سؤالي، لم أسأل عن أمثلة، سؤالي ما هو طبيعة التقوى والفضيلة بذاتها؟ أجاب يوثيفرو الفضيلة هي الشيء الذي يُحبه الله، لاحقاً، قال الآلهة.

قبل الخوض في الإشكال المرتبط بهذه الإجابة، لا بد من التعليق على منهج سقراط في الحوار، من خلال حبكات ديالكتيكية. يُعْتَبَرْ سُقراط عميد الديالكتيك، فهو العُمْدَة الذي دشن هذه الممارسة. والديالكتيك عند سقراط (يطلق عليه في اليوناني elenchus)، حيث يبدأ سقراط من طرح سؤال معرفي، وعند الحصول على جواب، يتبعه بسؤال آخر من وحي الإجابة التي حصل عليها، تستمر العملية حتى يصل سقراط إلى نهايات

مغلقة تُبْطل الإجابة التي تَقَدَّمَ بها الطرف الآخر، وذلك عن طريق إثبات التناقض الذي تَحمله بداخلها، وهذا النوع من الجدل، يضع المسائل الفلسفية في طرق مسدودة، طريق غير نافذ، ولكن تكمن أهمية الجدل في الحوار ذاته، لأن الأسئلة ليست غير مهمة، بل هي في جوهر وصلب الموضوع.

الجدل السقراطي ارتهن إلى الثقافوية المُفْرطة التي يحملها سُقراط. أما الجدل الحديث، وعلى رأسه الجدل الثوري الماركسي، الذي ترعرع في عصر العلوم، ينطلق من البحث النظري والعملي في آن، يسعى إلى الوصول الى نتائج عملية (إنجازات عينية تراكمية وحقيقية)، لا يفصل بين النظري والعملي. لنا في كتابات مهدي عامل تحت عنوان النظرية في الممارسة اليومية، دعوة إلى عدم فصل الديالكتيك إلى نظري وعملي، بل إلى تجسيد الرابط العضوي في الممارسة اليومية، بمعنى أن المبدأ والنظري لا يجب أن يعيق تحقيق النتائج. وفكرة الحزب الثوري، لا تعني التمترس وراء أيديولوجيا محضة نظرية، على طريقة سُقراط، بل هو حزب الإبداع والذكاء والحكمة التاريخية، والوحدة الاجتماعية، التي هي أساس بناء العام الاجتماعي.

بالعودة الى النص في الحوار، رد سُقراط على يوثيفرو، بسؤال كبير ومهم، بحاجة إلى انتباه! هو السؤال العُمْدَة في الأخلاق: هل الفضيلة مقدسة فَيُحبُّها الله لأنها مقدسة؟ أم أنها مقدسةَ لأن الله يُحبها؟

يعنى ذلك في الفلسفة، ماذا يشرح ماذا أو ما يسميه الفلاسفة أولية الشرح؟ هل أن هذه المعايير أو الأفعال من الأعمال الصالحة والفضيلة هو الذي يشرح لنا لماذا يُحِبُّها الله؟ أم أن لأن الله يُحِبُّها هو الذي يشرح لنا لماذا هي من الأعمال الصالحة والفضيلة؟

يفتح هذا السؤال مفهوم السابق واللاحق، وماهية الوجود الأولي الذي يُؤَسّس ويمنح ما يليه الشرح. هل لون العشب الأخضر هو الذي يشرح لنا الجملة «العشب لونه أخضر»؟ أم أن الجملة هي التي تشرح لنا لماذا العشب أخضر؟

بالطبع العشب لونه أخضر هو الوجود السابق، وهو الذي يشرح لنا الجملة، وليس العكس. ذات الموضوع يرتبط بالسؤال: ما هو السبب الأصلي للفضيلة الذي يشرح لنا لماذا هي مقدسة؟ هل لأن معاييرها ومبادئها مقدسة تشرح لنا لماذا الله يحبها، بمعنى أن السابق هو المعايير والمبادئ، الموجودة مُسَبَّقاً، على حب الله لها، أم العكس؟ بلغة أخرى ماذا يأتي أولا في الشرح؟

وقع الاختيار على الجواب الأول، لأنها مقدسة فإن الله يُحبها، أن الأعمال الصالحة هي التي تشرح لماذا يحبها الله.

يستمر سقراط في تحديه الديالكتيكي، ويوجه سؤال آخر: أنت يا يوثيفرو لم تقل لي لماذا هي مقدسة، ما هو سِرُّها وجَوهَرُها، لكي يحبها الله. وفي هذه اللحظة يحدث الانسداد الديالكتيكي، ويعترض يوثيفرو، ويقول لسقراط، يا رَجُل، في كل مرة نتناقش نصل إلى طريق مسدود، وندور في حلقة مفرغة، أنا مشوش لا أستطيع الاستمرار في النقاش.

## أين تكمن المشكلة؟

بالنسبة لسقراط، يطرح ذلك مشكلة فلسفية، وهو أن معايير القداسة بذاتها هي السابق وهي التي تشرح حب الله لها، إذا هي مستقلة عن الله، وهي موجودة بذاتها، وعلى المجتمع اكتشافها والحوار من أجلها والاتفاق عليها. بلغة العصر هذه هي روح العصر كونها جزء من العام الاجتماعي. القول أن الله يحبها لا يشرح شيء، وبالتالي الذي يشرح هذه المعايير هو المعايير ذاتها في الواقع وتأثيرها على الواقع، ولكن ما زال سقراط بحاجة إلى معرفة ما هي الأسباب التي تجعلها مقدسة، لذلك فإن الله يُحبُّها؟

ماذا عن الجواب الثاني، لأن الله يحبها، إذاً هي مقدسة. لا يتطرق الحوار المذكور إلى هذا الجواب، مطلقاً. ربما لسبب أن هناك تعدد آلهة، وبالتالي كان من الصعب التوصل الى توافق عن أي إله يتم الحديث، ولكن في عصر الديانات التوحيدية التي ما زالت قائمة اليوم، يصبح السؤال ملحاً ومهماً، بسبب أن الإجابات تنبع من مركزية واحدة، وحدانية الله. ومهم أيضا من الناحية الفلسفية، حيث ما زال فلاسفة العصر يطرحونه للنقاش.

في حالة القول أن هذه الأفعال مقدسة

وفضيلة لأن الله يُحبُّها، هذا يؤدي الى أنه لا يوجد سببَ أو شرح لماذا اختار الله هذه الأفعال وجمعها في سلة واحدة ومنحها التقديس، واتخذت طابع الأمر الإلهي.

بغياب السببية في العقل الإنساني والحوار الفلسفي، يكون الحوار قد اتخذ سمة الاعتباط الفكري، لأنه لا يستند على جوهر أو معرفة الحقيقة السببية، لماذا هذه الأعمال مقدسة؟ وهذا بدوره يؤثر على مفهوم الأخلاق في المجتمع، ويجعله بلا قاعدة سببية ويقوم على تصورات اعتباطية يفردها داعية هنا وشيخ هناك وإعلام وسيط يروج لها، لغاية في نفس يعقوب، ولا يستطيع الشعب مواجهتها لأن نقاشها سيقود إلى أسئلة تتحدى المقدس، وهي في حقيقتها تحاول تحدي ما هو سندها الوجودي.

يضرب بعض الفلاسفة مثال، ماذا لو طلب الله منك (سواء عن طريق حلم أو رؤية أو أي شيء يجعلك تعتقد أن الله تواصل معك) أن تقوم بذبح ابنك، لتضحي به في سبيل الله. ما عليك إلا السمع والطاعة، لأنه الشيء الوحيد الصحيح الذي يجب عليك عمله، مقارنة بأي عمل آخر، لأنه أمر الله؟

ولكن هكذا تفكير سوف يفقدك القدرة على فهم الأسباب والعلل، وسوف تتجه نحو معايير اعتباطية لا علاقة لها بالتعليل الجدلي والحوار النقدي.

الخلاصة، أنه في حالة عدم الإمكانية المضي قدما في الجواب الأول ولا الثاني، إذا الفضيلة والمقدس ليس ما أحبه الله لأنه فضيلة وليس هو فضيلة لأن الله أحبه. سيبقى سؤال ما هي الفضيلة والمقدس؟ هو إذا روح العصر، هو العام الاجتماعي الذي يتناتج من جدل المجتمع وينبع من إنتاج المجتمع، وفقاً للغايات الإستراتيجية، في واقع متغير متحرك متدفق بلا توقف ■

نص...

# وجُوهنا من الجنوبِ إليك دائمًا...

مريانا أمين. شاعرةٌ وإعلاميّة/ لبنان

أينَ أنت ؟
أين أنتَ يا حبيبتنا ؟
أين أنَت يا صاحبةَ العيون النرجسيّة ؟!
أين أنت أيتُها القريبةُ البعيدة ؟!
أين أنت يا جرحَنا الباقي والنازف إلَى الأبد.
أين أنت يا فلسطين !
فكم كَنا نتمنّى، أن نُرسّمَ الحدود معك، وكم كنا نتمنى ألا نُرسّم الحدود معك، لأنّنا وبكلّ فخر، قلبٌ واحدٌ، ووطنٌ واحدٌ، وأرضٌ واحدة.
فللنظر إلى الزيتونهِ في جنوب لبنان وعلى بُعد أمتارٍ من الحدود، جذعُها في فلسطين وحبّاتها تسقُطُ على أرض الجنوب.
وللنظر النحلَ على بعد أمتارٍ أيضًا يمتّص الرحيقَ حتىً الثمالة في فلسطين ليُغدقَ علينا العسلَ في الجنوب.
وللنظر أيضا من عديسة والناقورة والخيام ومن وكل القرى الحدودية وللنصت لقلوبنا كيف تنبض شوقا لفلسطين.
فنحن ! من طعم العسل نسكَر ومن دمعة الزيتون للزيتون نحيا، ومن عناق الزيتون للزيتون نعيش.
عدونا واحد وعذاباتنا واحدة
ودماءُ شهدائنا ممزوجة في نفس التراب.

نعم !
أين أنت يا فلسطين ! وأين انت يا غزة !؟
اليوم سنسأل.
ولن نسأل الأحياء هذه المرة
بل الشهدا ! هل أنتم راضون !؟
رحلتم وأنتم أحياء بيننا بالطبع لكن رحلتم وتركتم لنا الطبيعة، هدية الرحمان للإنسان، الذي قال لنا: كلو من طيباتها، وما طاب لكم، وسخر لنا البحار والأنهار والجبال، وأهدانا العقل، والذوق الرفيع، لنفتح قلوبنا للأصدقاء وللأوفياء فلا حدود مع عدو ولن نتقاسم معه لا الليمون ولا الزيتون، ولا حتى حبة تمر أو تفاحة.
آه .. أيتها التفاحة لو يعرِفُ آدم ماذا حصل لأبنائه في الأرض، تقاتلنا عليها وقسمناها وجعلنا الشيطان يعيش بيننا ليسرق خيراتِنا فوق الأرض وتحتها.
وها نحن اليوم نعيش على ذكريات مضت؛ ونحن في زنزانة الدنيا لكننا نعبر المواسم باتزان؛ فكل يوم نرجع بالذاكرة إلى مجزرة تل الزعتر أو صبرا وشاتيلا أوحولا وقانا تعجلنا نعود لكلّ التلال والجبال والوديان التي حاولت قتل القضية، ككلّ المؤتمرات الدولية التي لم تكن أقل قتلا لها.
فالوجه الحقيقي هو حجر تحت سجادة صلاة في المسجد الأقصى وحجر آخر مُتّحد بقبضات أطفال الحجارة.
هم وحدهم من يؤكدون للبشرية جمعاء أن هناك قضية حية اسمها فلسطين. وبالتأكيد لا يوجد في عقل الشباب وخاصة الشباب الفلسطيني ما يسمى تنازلات لأنهم تركوها على مسرح السياسة، ولن يعيشوا خيبة أمل بعد اليوم، فأحلامهم ستتحقق طالما توجد إرادة شعب لا يعطي للمسارح قيمة ولا اهتماما. فلن ننسى كلّ مجزرة أدمت القلوب فبدم الشهداء نمشي قدما على الخط الذي رسموه لنا نحو ترسيخ الهوية وتحرير الأرض.
أما نحن ! أبناء الأرض التي حررتها إرادة الإنسان عندما قرر أنه أهلٌ للحياة، واجتمعَت فيه نخوةُ الفطرة الكريمة في جبل عامل، وقوةُ العقل الذي يقود المواقف والالتزامات.
وإليك يا فلسطين نرفع علَم النضال والتحدي المستمرّ، فأنتِ ابنة الصبر والجهاد ثمانين عاماً.
فباللغة النابضة شوقاً وألماً نكتب كل يوم، لنصنع لوحات من الأسوَد والأبيض، وإذا كان كل كاتب يخفي هدفاً من نصّه، فإننا نعلن هدفنا وهو أنّ الزمن لا يتوقف، والبطولة رغم المآسي يصنعها فرح الحياة ■

# لوحـــات
# الفنانة البولندية
# دومينيكا روجانسكا
## تضامناً مع الشعب الفلسطيني

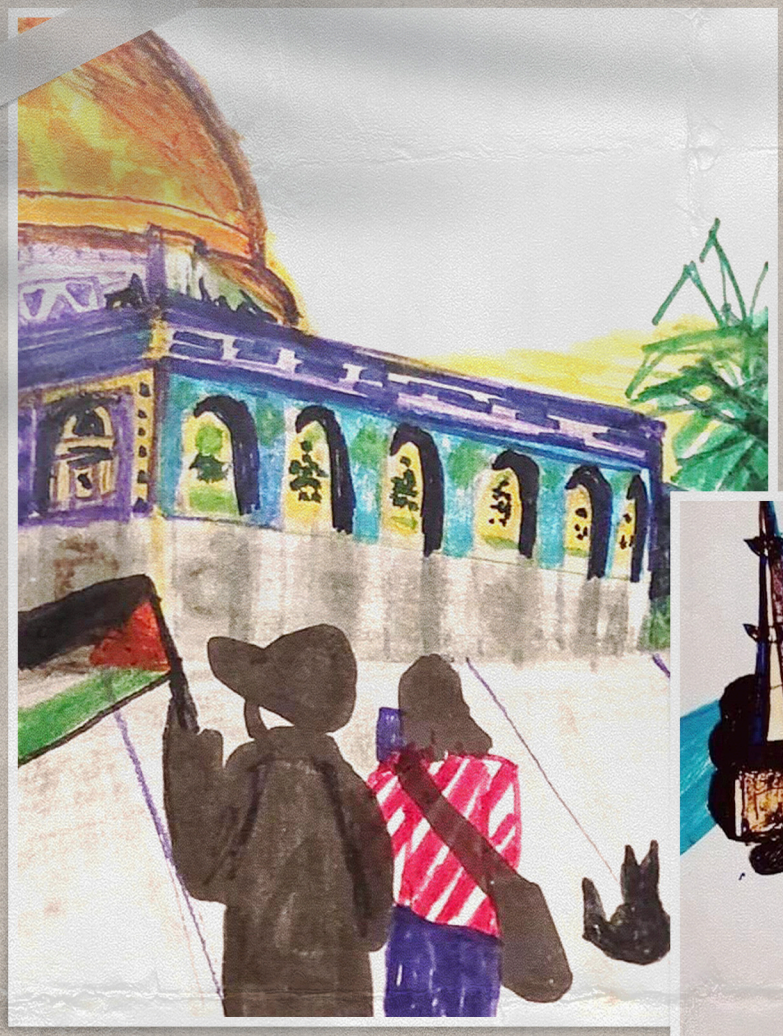

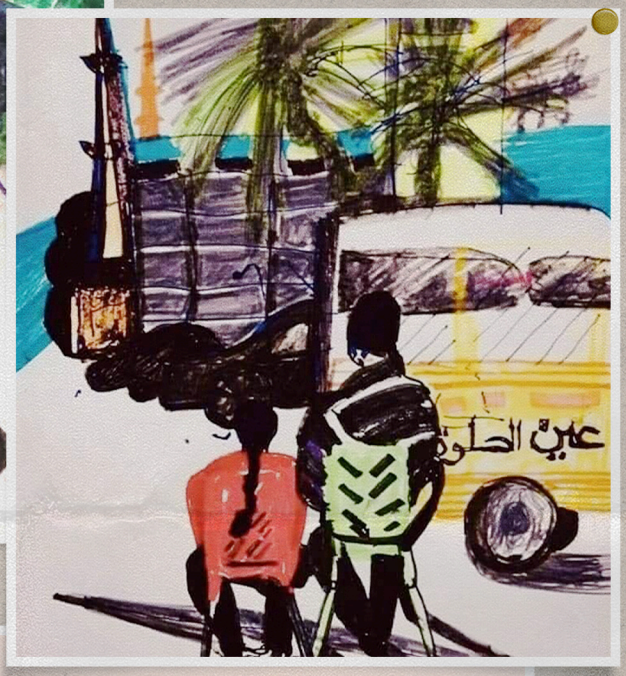


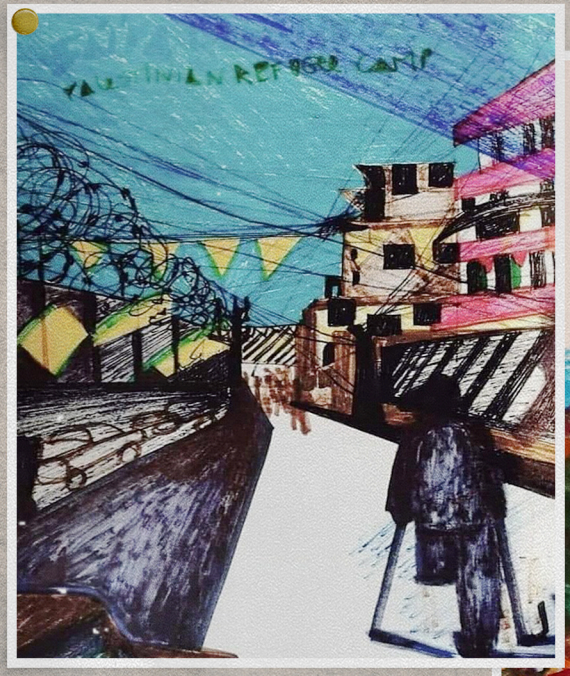

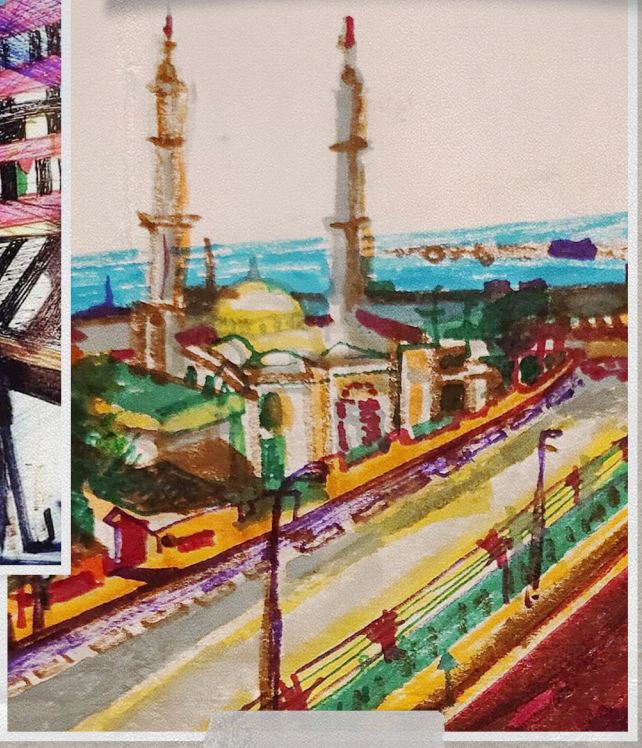

الهدف
AL-HADAF
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

# فاشيّةٌ أم لا؟ لنتوقف عن طرح الأسئلة الخاطئة

كيف تكون «الديمقراطيّة الوحيدة في الشّرق الأوسط» نظامًا رجعيًّا، إن لم نقل- بعد- فاشيًّا؟ وكيف يكون النظام الانتخابيّ مجرّد معبّر تلفيقي لأبشع أنواع الاستبداد، ويستخدم صندوق الاقتراع للدفاع عن هذا الهراء المسمّى الديمقراطيّة الليبراليّة؟

لقد نال الحزب النازي في انتخابات 1933 (17277180) صوتًا من أصل (39343000)، ومن ثَمَّ حصل على 288 مقعدًا من أصل 647، وعندما قرّر هتلر بعد عدة أشهر إقامة نظام الحزب الواحد؛ هبَّ الشعب الألماني لتأييده، حيث نالت النازية (39655224) صوتًا وعارضها أقل من عُشر الناخبين (3398249) صوتًا.

وعندما قرّر موسوليني «تفييش» الدولة تحت شعار (كل السلطة للفاشية)؛ حصل برنامجه السياسي في استفتاء 1929 على 98,3% من أصوات المقترعين وهم 88,3% من الناخبين المسجلين.

فما الذي يحدث؟ ولماذا يدعي البعض إنه يجب اعتبار ظاهرة بن غفير وسموتريتش استثناء في هذا السياق الذي يكرره التاريخ؟

لا تنشأ الفاشية من العدم، وهي ليست نوعًا من موضة سياسية، أو وليدة لحظة راهنة؛ انقلابية، إنما هي ظاهرة اجتماعية – سياسية؛ نامية وتاريخية، لها تمظهراتها في المجتمع والسياسة والاقتصاد والفكر؛ تنبع وتتشكل من مصادر متعددة تجتمع معًا لتتبلور في لحظة حاسمة وعند عتبة فارقة معينة، فيما يمكن أن نسميه بالفاشية.

**هل (إسرائيل) إذًا فاشية أم غير فاشية؟**

لا يأبه علم الاجتماع جديًا بمنح التعريفات؛ فالظواهر تعرّف من سياقها وجدليتها الواقعية، وإذا كانت المناهج المدرسية تفترض دائمًا –على الأغلب– ضرورة استهلال أي بحث بتعريف المصطلحات التي نعمل عليها، وهنا نحسم ومن الآن اتفاقنا مع جون كوتنغهام بأن هذا التوجه لا يملك إلا القليل جدًا من المبررات التي تزكيه.

والتعريف المحدد المسبق للظواهر إذًا؛ كان يفقد معناه وأهميته في مجال العلوم التجريبية، فإنه حتمًا غير منتج وغير ذي قيمة في العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى دراسة تحليلية ومعمقة وبأوسع مجال ممكن في ذات الوقت؛ أفقيًا وعموديًا لظاهرة من الظواهر.

وفي الحديث عن الفاشية نود أولًا التذكير بتحذير توليياتي الشهير من اعتبار الأيدلوجية الفاشية شيئًا منتهيًا؛ متجانسًا ومكونًا بصلابة، «فلا شيء يشبه الحرباء كالأيدلوجية الفاشية». وبالمثل، ليس على «إسرائيل» أن تنسخ الفاشية الإيطالية على وجه التحديد للصهيونية، لكي تعتبر إيديولوجية فاشية؛ ما دامت تتجول ليل نهار في عالمنا الواقعي مرتدية أزياء الفاشية، وهذا ليس جديدًا وليس مرتبطًا بالتالي بائتلاف معين أو بمهرج يطمح للعب دور في فيلم رعب مثل إيتمار بن غفير.

الفاشية الصهيونية للتذكير؛ علامة مسجلة باسم من هم أهم من متشدقي عوتسميت يهودا، وإن كان يحسب لهم –كما لإيليت شاكيد مثلًا– إنهم صريحون ولا يكذبون، ويتحدثون بصراحة عن أهدافهم التي يغنيها نتنياهو ولابيد في غرف سريّة؛ لأنه ببساطة ما دامت الصهيونيّة تتعارض مع حقوق الإنسان، وتتبع إنغلاقًا دينيًّا؛ يؤمن بـ«الشعب» الخاص- الكاهن، و«الرب» الخاص، وتطرّفًا قوميًّا وإيمانًا عدميًّا بفكرة الأمة الخاصة؛ فهي فاشية إذًا، هذا أيضًا ينطبق على الأبارتهايد الذي لا يجب أن يكون مطابقًا لتجربة جنوب إفريقيا، ليكون فصلًا عنصريًّا يجب محاربته■

أحمد. م. جابر